الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2022-

إعداد الطالبة:
نعيمة بالخير

تحت إشراف:
أ.د عادل زقرير

لجنة المناقشة

أ.د عادل رضوان	أستاذ	رئيسا
أ.د عادل زقرير	أستاذ	مشرفا ومقررا
د. عامر السعيد	أستاذ محاضر –ب-	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، أهدي ثمرة جهدي هذا:

- إلى روح أبي الغالي رحمة الله عليه.
- الى أمي الغالية أدام الله عليها الصحة والعافية.
- إلى اخوتي الأعزاء وكل العائلة الكريمة.
- إلى كل الأستاذة المحترمين والزملاء الأكارم.
- إلى جميع المخلصين في أمتنا الإسلامية.

نـعـيـمـة بالخير

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم وأعانني على انجاز هذا البحث.

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في انجاز هذا البحث الأستاذ الدكتور ***زقرير عادل***

والشكر الموصول للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

نـعـيـمـة بالخير

الملخص

يعتبر الائتمان المصرفي أحد محركات التنمية الاقتصادية، ونقصه يشكل عقبة رئيسية أمام النمو الاقتصادي. ويُعد القطاع المصرفي من القطاعات الرائدة في الاقتصاد لأنه يلعب دور الوسيط في توفير التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية من خلال تعبئة المدخرات المحلية والخارجية وتمويل الاستثمارات التي تُعد محرك النشاط الاقتصادي. تبرز أهمية وفعالية القطاع المصرفي في قدرته على التوجيه الأمثل والكفء للتمويل المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وأهمها القطاع الخاص الذي يهيمن على نسبة كبيرة من النسيج الاقتصادي الوطني ويعتمد على الائتمان المقدم من وحدات القطاع المصرفي. بناءً على ذلك، قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية وبرامج تنموية لتفعيل هذا القطاع وتطويره في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق.

تم فحص أثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2022) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). وقد شملت الدراسة خمس متغيرات، حيث يمثل المتغير التابع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما تمثل المتغيرات المستقلة الائتمان المقدم للقطاع الخاص نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي، الانفتاح التجاري نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمطلوبات السائلة نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي. هدفت الدراسة إلى نمذجة العلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وكان من أبرز النتائج وجود علاقة سلبية وغير معنوية إحصائيًا بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، وغياب هذه العلاقة على المدى القصير. يُعزى ذلك إلى فشل القطاع المصرفي الجزائري في دعم القطاع الخاص بشكل فعال. بناءً على هذه النتائج، يُوصى بتعزيز البيئة الاقتصادية من خلال تحسين قوانين حقوق الملكية، مكافحة الفساد، تشجيع الاستثمار في التعليم وتكنولوجيا المعلومات، وتطوير البنوك والبنية المالية لتعزيز الشمول المالي والثقة في القطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المقدم للقطاع الخاص، الجزائر، النمو الاقتصادي، منهجية ARDL.

Abstract:

Bank credit is considered one of the drivers of economic development, and its scarcity represents a major obstacle to economic growth. The banking sector is one of the leading sectors in the economy, as it acts as an intermediary in providing the necessary financing for productive sectors by mobilizing and gathering local and foreign savings and financing investments, which are the driving force of economic activity. The importance and effectiveness of the banking sector lie in its ability to optimally and efficiently direct banking finance to various economic sectors, most notably the private sector, which dominates a large proportion of the national economic fabric and relies on credit provided by banking sector units. Consequently, Algeria has undertaken several economic reforms and development programs to activate and develop this sector in the transition to a market economy.

The impact of credit provided to the private sector on economic growth during the period (1980-2022) was examined using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. Five variables were selected, with the dependent variable being the per capita share of real GDP, and the independent variables being credit provided to the private sector as a percentage of GDP, final government consumption expenditure, trade openness as a percentage of GDP, and liquid liabilities as a percentage of GDP. The study aimed to model the relationship between credit provided to the private sector and economic growth.

The results indicated a long-term equilibrium relationship between these variables. Among the key findings was the existence of a negative and statistically insignificant relationship between credit provided to the private sector and economic growth in Algeria in the long term, with this relationship absent in the short term. This is attributed to the failure of the Algerian banking sector to effectively support the private sector. Based on these results, it is recommended to enhance the economic environment by improving property rights laws, combating corruption, encouraging investment in education and information technology, and developing banks and financial infrastructure to enhance financial inclusion and build confidence in the banking sector.

Keywords: Algeria, ARDL methodology, bank credit to the private sector, economic growth.

جدول المحتويات

الإهداء.....1
الشكر والعرفان.....2
الملخص.....3
المقدمة.....ب
تحديد إشكالية البحث:.....ب
أسباب اختيار الموضوع:.....ج
أهمية وأهداف البحث:.....ج
المنهج والأدوات المستخدمة:.....د
حدود البحث المكانية والزمانية وأدوات جمع البيانات:.....ه
هيكل البحث:.....ه
الفصل الأول: الإطار النظري والتجريبي للعلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي.....2

تمهيد 2

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وعلاقته بالتمويل المصرفي.....3

المطلب الأول: النمو الاقتصادي (تعريف وأهمية-مؤشرات-مصادر ومحددات).....3
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأهميته.....3
الفرع الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي.....4
الفرع الثالث: مصادر ومحددات النمو الاقتصادي.....5
المطلب الثاني: علاقة النمو الاقتصادي بالتمويل المصرفي.....7

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي والقطاع الخاص.....9

المطلب الأول: الائتمان المصرفي (الماهية-السياسة الائتمانية).....9
الفرع الأول: ماهية الائتمان المصرفي.....9
الفرع الثاني: ماهية السياسة الائتمانية.....14
المطلب الثاني: القطاع الخاص (تعريف وخصائص-العوامل المحددة لنموه- الأهمية).....17
الفرع الأول: تعريف وخصائص القطاع الخاص.....17
الفرع الثاني: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص.....18
الفرع الثالث: أهمية القطاع الخاص.....19

المبحث الثالث: مراجعة الأدبيات السابقة.....20

المطلب الأول: الأدبيات العربية.....20
المطلب الثاني: الأدبيات الأجنبية.....23
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.....27
خلاصة الفصل الأول:.....28
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للعلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي لحالة الجزائر.....30
تمهيد.....30

المبحث الأول: مجتمع الدراسة" القطاع المصرفي الجزائري".....31

المطلب الأول: نظرة عامة عن القطاع المصرفي الجزائري.....31
الفرع الأول: تطور القطاع المصرفي في ظل الإصلاحات والتعديلات المتتالية.....31
الفرع الثاني: هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية حتى سنة2022.....37
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري.....39

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية لأثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022).....46

المطلب الأول: نبذة حول نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).....46
الفرع الأول: منافع منهجية التقدير بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).....47
الفرع الثاني: خطوات التقدير بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.....48
المطلب الثاني: تعريف المتغيرات ومصادر وتطور البيانات المستخدمة في الدراسة.....49
الفرع الأول: صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة.....49
الفرع الثاني: قراءة وتحليل مؤشرات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية.....50
المطلب الثالث: نمذجة قياسية لأثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022) باستخدام نموذجARDL.....55

الفرع الأول: المنهجية القياسية والنتائج 55
الفرع الثاني: تحليل نتائج النموذج 59
المبحث الثالث: آليات عصرنة القطاع المصرفي الجزائري 64
المطلب الأول: دور الدولة والبنك المركزي في تهيئة البيئة المصرفية المناسبة لعمل وحدات القطاع المصرفي 64
الفرع الأول: دور الدولة في عملية التحديث 64
الفرع الثاني: دور البنك المركزي في عملية التحديث 65
المطلب الثاني: إرساء قواعد تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وتبني الشمول المالي 66
الفرع الأول: إرساء قواعد تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي 66
الفرع الثاني: تبني الشمول المالي 68
المطلب الثالث: التوسع في الصيرفة الإسلامية وتطوير وتفعيل دور بورصة الجزائر 70
الفرع الأول: التوسع في الصيرفة الإسلامية 70
الفرع الثاني: تطوير وتفعيل دور بورصة الجزائر 71
خلاصة الفصل الثاني 74
الخاتمة 75
1. خلاصة البحث: 76
2. اختبار فرضية البحث 76
3. نتائج البحث 77
4. توصيات البحث 79
5. آفاق البحث 80
قائمة المراجع 82
أولا: المراجع باللغة العربية 83
ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية 89
قائمة الملاحق 91

فهرس الجداول

جدول 1: مراجعة الأدبيات باللغة العربية _____ 21
جدول 2: مراجعة الأدبيات باللغة الأجنبية _____ 24
جدول 3: هيكل القطاع المصرفي الجزائري _____ 38
جدول 4: معدل الكثافة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2015-2022)_____ 42
جدول 5: تركيبة الودائع بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2015-2022) الوحدة: مليار دينار_____ 43
جدول 6: تركيبة القروض بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة(2015-2022) الوحدة: مليار دينار _____ 43
جدول 7: صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة _____ 50
جدول 8: تطور المتغيرات المستقلة للدراسة (2012-2022) _____ 53
جدول9 : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة _____ 55
جدول10 : العلاقة بين متغيرات الدراسة _____ 56
جدول 11: نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي فوللر المطور ADF_____ 58
جدول12 : نموذج تصحيح الخطأ _____ 60
جدول13 : شكل العلاقة طويلة الأجل لنموذجARDL _____ 60

فهرس الأشكال

شكل1 : حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي الودائع_____ 43
شكل2 : حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي القروض_____ 44
شكل3 : نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال الفترة (2013-2020)_____ 44
شكل4 : تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة القياسية _____ 50
شكل5 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والايرادات النفطية (% من الناتج المحلي الاجمالي(2012-2021)__ 52
شكل6 : اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي _____ 63

فهرس الملاحق

ملحق 1: بيانات الدراسة القياسية _____ 92
ملحق2 : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الداخلة في الدراسة القياسية _____ 93
ملحق3 : اختيار فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذجARDL _____ 96
ملحق4 : تقدير نموذجARDL _____ 96
ملحق5 : نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج _____ 97
ملحق6 : نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج _____ 97
ملحق7 : اختبار الحدود"Bounds Test" لنموذج ARDL_____ 97
ملحق8 : حدود القيم الحرجة _____ 97

المقدمة

تحديد إشكالية البحث:

يحتل النمو الاقتصادي أهمية بالغة في السياسات الاقتصادية، وذلك من أجل تحقيق الرقي والتقدم، فقد شغل حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار في الدول خاصة النامية منها التي تعمل على توفير مستويات المعيشة المناسبة لمواطنيها في ظل التطورات المتسارعة في العالم والتي تمس كل القطاعات وسعيا منها لمواكبة ومسايرة الدول المتقدمة، ولنجاح عملية النمو الاقتصادي يجب أن توفر الدول مصادر مالية واقتصادية كافية لتلبية احتياجات تلك الدول من تمويل عمليات الاستثمار والإنتاج فيها، كونها الركيزة الأساسية لتحقيق النمو وما يترتب عليها من زيادة في الدخل الوطني وخلق مناصب شغل جديدة، وأن من بين هذه الوسائل هو القطاع المصرفي عن طريق ما يسمى بـ" الائتمان المصرفي". ولقد أضحى القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والمؤثرة في الاقتصاديات الحديثة، إذ لهذا القطاع دور مهم وحاسم للغاية في الدورة الاقتصادية، فهو يساعد في بناء الاقتصاد الحقيقي وتطويره باعتباره المصدر الرئيسي للتمويل وقناة مهمة في الوساطة المالية التي يمكن من خلالها تعبئة المدخرات ومن ثم تخصيصها بشكل فعال وكفؤ لاستثمارات النشاطات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، من أهمها أنشطة القطاع الخاص الذي يحظى بمزايا وامكانيات كبيرة جدا تؤهله للقيام بدور محوري في تعزيز النمو الاقتصادي وفي تنشيط الحياة الاقتصادية.

وفي هذا السياق، أكد الباحثون أن التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفؤ للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص الحصول على القروض، وأن رصيد الائتمان المقدم للقطاع الخاص هو المسؤول عن نوعية وكمية تراكم رأس المال والاستثمار وبالتالي عن النمو الاقتصادي، كما اعتبروا أن مستوى التنمية المالية في أي اقتصاد يمكن قياسه من خلال القروض المقدمة للقطاع الخاص كونها تعتبر تجسيدا للعلاقة بين التمويل والاستثمار وتساهم في تطوير القطاع الحقيقي. على الرغم من الدور المحوري والتنموي الذي يلعبه القطاع الخاص فإن طرح قضية تطويره وتوسيع حجم استثماراته يرتبط ارتباطا وثيقا بطرح القضايا المتعلقة بمصادر وطرق تمويله في ظل قصور الموارد المالية الذاتية وغياب سوق مالي ناضج ومنظم، لتصبح البنوك هنا الملجأ الوحيد لتمويل القطاع الخاص في الجزائر وحجر الزاوية فيما يتعلق بمنح الائتمان له. وقد عملت الجزائر على ادخال إصلاحات على القطاع المصرفي وذلك من أجل تحسينه وتطويره قصد مواكبة تطورات الصناعة المصرفية العالمية، والتي كان من أهمها قانون النقد والقرض90-10 تلته بعد ذلك العديد من الإصلاحات لتفعيل نظام التمويل وتطوير القطاع الخاص في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق، وتحرير القطاع المصرفي واعطائه دورا أساسيا في تمويل الاقتصاد من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي.

على أساس الطرح الوارد أعلاه، وفي ظل ارتكاز تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر على القطاع المصرفي، وذلك نظرا لهشاشة وضعف دور بورصة الجزائر، فإنه من الأهمية بما كان أن يتم فحص الأثر المحتمل لتطور القطاع المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي. خاصة، أن هذا القطاع كان عرضة للعديد من الإصلاحات المصرفية، والتي كان الغرض منها تطوير الوظيفة التمويلية للبنوك

الجزائرية وتعزيز بيئة عملها، وانعكاس ذلك على مردودية وفعالية مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني وأهمها القطاع الخاص.

وهكذا، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)؟

كما تندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟ وماهي أهم مصادره ومحدداته؟
- ما طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي؟
- ما هو الائتمان المصرفي؟ وفيما تتمثل أهمية القطاع الخاص؟
- ماهي المنهجية القياسية التي يمكن اعتمادها لمعرفة ما إذا كان حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص يؤثر إيجابا أم بشكل سلبي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هي أهم آليات عصرنة القطاع المصرفي الجزائري؟

كما تم صياغة فرضية وحيدة للبحث، على النحو التالي:

هناك أثر إيجابي وذو معنوية إحصائية لمؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

- البحث بموضوع يصب في صلب التخصص اقتصاد نقدي وبنكي.
- أهمية هذا الموضوع في الوقت الراهن من خلال تسليط الضوء على أهمية توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاع الخاص وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الحداثة النسبية للموضوع وقلة الدراسات التي تعرضت لتأثير الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي.
- الميول الشخصي لدراسة المواضيع النقدية والمصرفية والتي تعالج بطريقة تحليلية وقياسية.

أهمية وأهداف البحث:

يعتبر القطاع المصرفي ركيزة أساسية في الاقتصاد، حيث يدعم تنفيذ السياسات النقدية للدولة لتحقيق نمو اقتصادي يؤثر على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. في الجزائر، يلعب هذا القطاع دوراً مهماً في تمويل الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الاستدانة بدلاً من سوق المال. تتطلب دراسة الائتمان المصرفي الموجه للاقتصاد، سواء للقطاع العام أو الخاص، تقييمات مستمرة لقياس تأثيره على النمو الاقتصادي. تُعتبر الإصلاحات والخطط الاقتصادية المتبناة ضرورية لضمان فعالية التمويل المصرفي، مع التركيز على الائتمان المقدم للقطاع الخاص لدوره الكبير

في زيادة الاستثمار والإنتاجية. تُستخدم نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لتطور القطاع المصرفي، موضحةً كمية الأموال الموجهة للاستثمار والنمو.

بالإضافة إلى ذلك، يكمن **الهدف الرئيسي للدراسة في فحص اختبار أثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر**، ناهيك عن أهداف أخرى منها:

- محاولة الالمام بالمفاهيم النظرية المتعلقة بالائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي والعلاقة الرابطة بينهما.
- عرض مسار تطور وإصلاح القطاع المصرفي الجزائري، خصوصا وان القطاع المصرفي في الجزائر يعتبر القطاع الذي يتولى عملية تمويل الاقتصاد نظرا لمحدودية حجم سوق الأوراق المالية.
- محاولة إدراك الخلل الذي جعل القطاع المصرفي في الجزائر لا يواكب القطاعات المصرفية العالمية في كونها أحد محددات النمو الاقتصادي فالتحديات الذي تعيق القطاع المصرفي من القيام بدوره بشكل فعال أصبحت أكثر تعقيدا في ظل التطورات السريعة التي تعرفها الصناعة المصرفية الحديثة.
- محاولة نمذجة العلاقة بين تطور حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- تقديم الآليات والمتطلبات الكفيلة بتحديث القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المنهج والأدوات المستخدمة:

تبعا للمتطلبات التي أملتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء الى مناهج مختلفة في معالجة هذه الإشكالية، حيث اعتمدنا في ذلك على:

- **المنهج التاريخي (الإستردادي):** والذي تم الاستعانة به لتتبع مسار تطور وإصلاح القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (1962-2023)، ناهيك عن تتبع تطور السلاسل الزمنية المشكلة للمتغيرات الداخلة في النمذجة القياسية خلال الفترة (1980-2022).
- **المنهج الوصفي التحليلي:** والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف ظاهرتي الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، والتعبير عنهما كيفا ونوعا، حيث يوفر التعبير الكيفي خصائص كل ظاهرة، بينما يوفر التعبير الكمي وصفا رقميا لكل ظاهرة موضحا مقدارها ودرجة ارتباطها بعضها بالبعض.
- **منهج دراسة الحالة:** وهو الأسلوب الضروري لإعطاء البحث جانبه التطبيقي، ويعزى استخدامه الى محاولة الوقوف على مدى تطور القطاع المصرفي الجزائري، ومدى مساهمته في دعم القطاع الخاص وتمويله لتحقيق النمو الاقتصادي.

- **المنهج القياسي:** وتم الاستعانة به من أجل فحص ما إذا كان الائتمان المقدم للقطاع الخاص يقود الى النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وقد تم استخدام منهجية حديثة وهي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، ويستند هذا النموذج الى معادلة تتضمن متغيرات أحدها متغير تابع، والذي يتمثل في حصة الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي، بينما المتغيرات الأخرى هي متغيرات مستقلة، يأتي من ضمنها مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل هذه المتغيرات سلاسل زمنية تم ترتيبها تصاعديا بدء من سنة 1980 الى غاية سنة2022.

حدود البحث المكانية والزمانية وأدوات جمع البيانات:

في هذا الإطار، يتضمن الإطار المكاني للبحث، دولة الجزائر كدراسة حالة. بينما، يتضمن الإطار الزمني الفترة الممتدة من سنة 1980 الى سنة2022. كما استندت الدراسة على جملة من المصادر والمراجع المكتبية المتخصصة، وكذا المقالات والدراسات والمشورات في مجلات دولية وأخرى وطنية، بالإضافة الى المادة العلمية للملتقيات الوطنية والدولية الخاصة بموضوع الدراسة، حيث تم الحصول عليها من المكتبات الجامعية، مواقع دور النشر، مواقع دراسات وأبحاث محلية وأخرى دولية، إضافة الى تقارير البنك الدولي وبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات وغيرها من المواقع الدولية المعتمدة التي تختص بنشر التقارير التي تهم الدراسة.

هيكل البحث:

تم الاعتماد على منهجية IMRAD للبحث العلمي، وذلك بغية الوصول الى أهداف الدراسة واختبار الفرضيات المعتمدة ومن ثم الإجابة على الإشكالية المطروحة، واستنادا لها فقد تم تبويب الدراسة الى فصلين:

- **الفصل الأول: الإطار النظري والتجريبي للعلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي**، ويضم هذا الفصل ثلاث مباحث يعالج المبحث الأول النمو الاقتصادي وعلاقته بالتمويل المصرفي، المبحث الثاني الائتمان المصرفي والقطاع الخاص، والمبحث الثالث يسلط الضوء على مراجعة الأدبيات السابقة التي تناولت وعالجت موضوعنا.
- **الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للعلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي لحالة الجزائر**، ويضم هذا الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول مجتمع الدراسة" القطاع المصرفي الجزائري"، والمبحث الثاني منهجية الدراسة القياسية لأثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)، أما المبحث الثالث يضم أهم آليات عصرنة القطاع المصرفي الجزائري.

الفصل الأول
الإطار النظري والتجريبي
للعلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

الفصل الأول: الإطار النظري والتجريبي للعلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

تمهيد

أضحى القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والمؤثرة في الاقتصاديات الحديثة، وهذا نظرا للدور المهم والحاسم الذي يقوم به فهو يعمل على بناء الاقتصاد الحقيقي وتطويره من خلال الوظائف التي تقوم بها المؤسسات المصرفية، كونها تعتبر همزة الوصل بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، إذ يعتبر الائتمان المصرفي من أهم الوظائف التقليدية للمصارف والذي تحكمه العديد من الاعتبارات كالسياسة الائتمانية، بالإضافة إلى ضوابط ومعايير منح الائتمان المصرفي، حيث تهدف البنوك إلى ضخ الأموال اللازمة في الاقتصاد من أجل تلبية احتياجات مختلف المشاريع الاقتصادية وهذا بغرض دفع عجلة الإنتاج وتحقيق أقصى قدر من المردودية بما يعد بالمنفعة على الاقتصاد الوطني وبالتالي تعزيز ودعم النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس تم تخصيص هذا الفصل لعرض الإطار النظري والتجريبي للعلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: النمو الاقتصادي وعلاقته بالتمويل المصرفي.**
- **المبحث الثاني: الائتمان المصرفي والقطاع الخاص.**
- **المبحث الثالث: مراجعة الأدبيات السابقة.**

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وعلاقته بالتمويل المصرفي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي، تسعى كل الدول إلى تحقيقه فهو يعبر عن مدى تطور الدولة وتقدمها في مختلف المجالات سواء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبالتالي تحقيق كل احتياجاتها، وعليه سنقوم في هذا المبحث إلى التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة به وكذلك علاقته بالتمويل المصرفي باعتباره من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي (تعريف وأهمية-مؤشرات-مصادر ومحددات)

حظي النمو الاقتصادي باهتمام العديد من الاقتصاديين وصناع القرار في مختلف الدول، لكونه من أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، إذ أن بلوغ معدلات جيدة للنمو الاقتصادي يسمح بتحقيق مستويات معيشة أحسن. وعليه سنقوم في المطلب بتعريفه وذكر أهميته ومؤشراته ومصادره ومختلف محدداته.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأهميته

كان النمو الاقتصادي ولا زال محط اهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين، لذا وردت عدة تعريفات له لذا سنحاول إعطاء أبرزها والتطرق إلى أهميته.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي: هناك عدة تعاريف خاصة بالنمو الاقتصادي سنذكر منها:

- يعرف بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.[1]

- عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.[2]

ومما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه زيادة في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة من الزمن بما يضمن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي: تكمن أهمية النمو الاقتصادي فيما يلي:

- المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي.
- يساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.

[1] - سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية،ط1،مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية،2014،ص79.
[2] - سهيلة فريد النباتي،التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل،ط1،دار الراية،عمان،2015،ص61.

- يؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.[1]
- يسهم في زيادة فرص العمل وتوفير وظائف جديدة للسكان، وبذلك يقلل من معدلات البطالة ويحسن من مستوى المعيشة للأفراد والعائلات.
- يساهم في زيادة الدخل القومي للدولة، مما يمكنها من توفير المزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين.
- يتيح للدول تخصيص المزيد من الموارد لتطوير البنية التحتية.
- يسمح بزيادة الاستثمار في قطاعات الصحة والتعليم.
- يمكن للنمو الاقتصادي أن يساهم في تحسين البنية المؤسسية للدولة.
- يؤدي إلى زيادة الاستقرار الاجتماعي والأمان.[2]

الفرع الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي

هناك مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لقياس النمو الاقتصادي، حيث حاول الاقتصاديين عبر الزمن الوصول إلى المؤشر الأمثل لقياس النمو الاقتصادي وذلك بإدخال تحسينات وإضافات على المؤشرات السائدة ومن أشهر هذه المؤشرات ما يلي:[3]

أولا: الدخل الوطني الكلي المتوقع:

اقترح بعض الاقتصاديين قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة وتتوفر على الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل.

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

إن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من بين المؤشرات الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي للدول، فحسبSIMONKUZNEES يمكن استخدام معيار الناتج المحلي الإجمالي الذي ينتجه سكان

بلد ما بأسعار ثابتة لقياس النمو الاقتصادي، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها سكان البلد على مدى فترة معينة تقدر بسنة واحدة.

---

[1] - محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص10.

[2] -وفاء رمضاني، حياة عثماني، العرض النقدي والنمو الاقتصادي مقاربة نظرية للدور الاقتصادي، دار المتنبي، المسيلة، الجزائر،2023، ص ص74-75.

[3] - محمد الأمين بلهوشات، وآخرون، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة(1980-2018) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف،المسيلة،الجزائر،المجلد13،العدد 01، 2020،ص82.

ثالثا: متوسط نصيب الفرد من الدخل: يشير إلى كمية السلع والخدمات المتاحة لكل مواطن في البلد، فإذا زاد الدخل الوطني لبلد ما بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، فهذا يدل على وجود النمو الاقتصادي في البلد بأكمله ولكن يظهر المشكل عندما يكون معدل نمو السكان أكبر من معدل الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي حيث في هذه الحالة سيكون هناك انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على الرغم من حدوث زيادة في الدخل الوطني الحقيقي، ويحسب عن طريق قسمة الدخل الوطني على عدد سكان البلد وذلك إما على أساس السنة الحالية(نقدي)أو أسعار سنة الأساس(حقيقي).

الفرع الثالث: مصادر ومحددات النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يتولد نتيجة دمج مجموعة من العناصر، ويتوقف على مجموعة من المحددات، لذا وجب التطرق إلى هذه المصادر والمحددات.

أولا: مصادر النمو الاقتصادي:

يمكن حصرها في:

1. **رأس المال:** ويتطلب زيادة رأس المال المادي ضرورة زيادة معدلات الادخار والتخلي عن بعض الاستهلاك الحالي من أجل إنتاج السلع الرأسمالية التي تسمح باستهلاك مستقبلي أكبر.[1]
2. **العمالة:** إن الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصا الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات والأطباء.
3. **الموارد الطبيعية:** ويعد هذا العنصر مساعدا فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان مازالت نامية.
4. **الإدارة والتنظيم:** يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.
5. **التكنولوجيا:** أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى فعناصر الإنتاج الأرض العمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات.[2]

---

[1] - سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2] - فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار أيلة، عمان، الأردن،2008،ص61.

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي:

تتعدد محددات النمو الاقتصادي ومن أهمها نذكر ما يلي:

1. **الاستثمار:** يعتبر زيادة معدل الاستثمار من أهم المتغيرات الكلية تأثيرا في النمو الاقتصادي وهذا ما توصلت إليه نظريات النمو المختلفة. فقد توصل"Solow-Swan" إلى أنه كلما قام المستهلكين بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن، فإن هذا يؤذي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد ومن ثم الزيادة في الإنتاج والدخل وهذا سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الدولة.
2. **الإنفاق الحكومي:** يعتبر محركا للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه هذا الإنفاق نحو القطاعات الاقتصادية غير الحيوية والتي لا تدر إيرادات لدعم الميزانية العامة يؤدي لحدوث عجز في ميزانية الدولة، ومن ثم يتسبب الركود الاقتصادي.
3. **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان نحو الاستغلال الأمثل، فيمكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي مستقبلا.
4. **الانفتاح التجاري:** إن الأدبيات والأبحاث التي بحثت في هذا المحدد رأت أنه كلما زاد مؤشر الانفتاح على التجارة وحركة رؤوس الأموال ارتفع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وتسارع النمو.
5. **كمية ونوعية الموارد البشرية:** توصلت مختلف الدراسات التجريبية إلى أن كل من كمية ونوعية المورد البشري لها تأثير على النمو الاقتصادي.[1]
6. **القطاع المالي:** يلعب دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي وذلك يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة وأساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات وهذا كله يساهم في تطور الاستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجابا على الإنتاج والنمو الاقتصادي.
7. **الوضع السياسي:** يعتبر استقرار الوضع السياسي في البلد المحلي عاملا في عملية النمو الاقتصادي بحكم أنه يؤثر بصفة مباشرة على الوضع الاقتصادي وذلك على فعالية القرارات المتخذة في الجانب الاقتصادي ويلعب دورا مهما في تحفيز الاستثمار الأجنبي وفي الاقتصاد المحلي.[2]

---

[1] - حياة عثماني، انعكاس هيكلة القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة(1990-2019)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي،الجزائر، 2022/2021،ص ص48-49.

[2] - طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2012)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر، 2014/2013،ص ص95-96.

المطلب الثاني: علاقة النمو الاقتصادي بالتمويل المصرفي

يعد (J.Schumpeter،1911) أول من قدم بيان تفصيلي حول كيف تأخذ المعاملات المالية دورا مركزيا في النمو الاقتصادي. وهو لم يستعمل لهجة حديثة (المعاملات المالية) غير أنه استعمل المصرفي كمثال على ذلك وبدلا من استخدام مصطلح النمو الاقتصادي استخدم مصطلح التنمية الاقتصادية. وقد أقر(J.Schumpeter1911،) بأهمية الخدمات المالية بالنسبة للنمو الاقتصادي طالما أنها تحسن الإنتاجية من خلال تعزيز تكنولوجيا الابتكار ومساعدة أصحاب المشاريع للحصول على أفضل فرص النجاح في عملية الابتكار، كما أقر أن من شأن التطور المالي أن يسهل تعبئة الادخار المنتج، وتخصيص المواد بكفاءة والحد من المشاكل الناجمة عن تباين المعلومات وتحسين إدارة المخاطر، وأكد أن هذه الآثار يمكن أن تخلق أطارا اقتصاديا كليا مواتيا للنمو الاقتصادي القوي[1]. كما يقدم نموذج(Ross Livine،1997) مجموعة من خمسة وظائف التي من خلالها يؤثر التمويل على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، تتمثل في:

- تعبئة المدخرات.
- التخصيص الأمثل للموارد.
- ممارسة مراقبة الشركات.
- تسهيل إدارة المخاطر.
- تسهيل تبادل السلع والخدمات والعقود.[2]

وهنا يوصي Livine (1997) بإتباع المدخل الوظيفي لفهم دور القطاع المالي في النمو الاقتصادي، فهذا المدخل يركز على الربط بين الوظائف التي يقدمها القطاع المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي، وذلك أن معظم المداخل البديلة لدراسة العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي تعود لمساهمات كل من(John gurley(1955وJames Tobin(1965) و(Renald Mckinnon (1973 حيث أنهم ركزوا في نماذجهم الرياضية كما في دراساتهم الوصفية على النقود.[3]

يمكن للنظام المالي-البنوك كجزء منه-أن يؤثر على النمو من خلال الوظائف المذكورة سابقا، وبالنسبة لذلك التأثير فهو يتم عبر قناتين وهما (أ) **تركم رأس المال**: وذلك إما عن طريق تعديل معدل الادخار أو عن طريق إعادة تخصيص المدخرات فيما بين التكنولوجيات المختلفة المنتجة لرأس

---

[1] - عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1998-2012)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2015/2014،ص59.

[2]- Ross Livine، Financial Development and Economic growth: Views and Agenda، journal of Economic Literature Research ,VoL.XXXV(june1997), P691.

[3] - عبد الله بلهادية، أثر الوساطة المصرفية على النمو الاقتصادي المستديم-دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة1970-2006،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: نقود مالية وبنوك، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، جوان2009،ص76.

المال.(ب) **الابتكار التكنولوجي**: وذلك من خلال اكتشاف طرق جديدة للإنتاج بالاعتماد على معدل الابتكار التكنولوجي.

يظهر الدور الذي تقوم به البنوك وباقي الوسطاء الماليين في تعبئة المدخرات وتخصيصها بالطريقة المثلى لصالح الشركات التي تسعى إلى تمويل مشاريعها الاستثمارية وما يتبع ذلك من خفض لتكاليف المعاملات والمعلومات في إطار احتكاكات السوق. كما أن الوسطاء الماليون قادرون على ممارسة الرقابة على هذه الشركات، والغرض من ذلك ضمان حسن سير المستفيدين من القروض لضمان عملية السداد، وهو يتبع تشكيل الرأسمال المعرفي في شكل قواعد بيانات المعلومات حول المقترضين. وإقامة علاقات طويلة الأمد بين البنوك وعملائها، وتسهيل إدارة مخاطر الائتمان. وعلاوة على ذلك، تطوير وسائل الدفع، والتي من شأنها تسهيل تبادل السلع والخدمات. كما أن وظيفة التمويل والإشراف على الشركات تسمح بإتاحة معرفة حول القطاعات التي تنشط فيها، وبالتالي تصبح على علم جيد بالفرص الجديدة وبالطرق الأكثر إنتاجية وإبداعية. ولذلك، فإن الوسطاء الماليين يشجعون الشركات على الاستثمار في القطاعات ذات الصلة بالاستثمار، وبالتالي تحسين معدل الابتكار التكنولوجي هذا من جهة. كما تشجع مركزية جمع المدخرات وتخصيصها الأمثل بين المشروعات الأكثر ربحية وابتكارا على زيادة الاستثمار ومن ثم تراكم رأس المال من جهة أخرى.[1]

حيث باستخدام هذه الوظائف، تمكنRoss Livine من توضيح العلاقة السببية بين القطاع المالي والنمو من الناحية الإحصائية، ووجد أن كل وظيفة من الوظائف الخمس الرئيسة تساهم في تراكم رأس المال وعملية الابتكار التكنولوجي، والتي تغذي النمو الاقتصادي طويل الأجل بشكل مباشر.[2]

[1] - عادل زقرير، مرجع سبق ذكره، ص ص56-57.

[2] - محمد الأمين بلهوشات، أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة1980-2019،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،الجزائر،2023/2022،ص50.

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي والقطاع الخاص

يعتبر الائتمان المصرفي أحد الخدمات الفعالة التي تقدمها البنوك للأفراد والشركات، فهو يعتبر الاستخدام الرئيسي لأموالها والمصدر الأساسي لأرباحها فهو يتيح للأفراد والمؤسسات الحصول على الموارد المالية التي يحتاجونها، فالبنوك أثناء قيامها بعملية منح الائتمان المصرفي تعمل على تبني سياسة ائتمانية خاصة تقوم بواسطتها بتوجيه الائتمان والقطاعات التي سيتوجه إليها ومن بينها القطاع الخاص.

المطلب الأول: الائتمان المصرفي (الماهية-السياسة الائتمانية)

حضي الائتمان المصرفي باهتمام العديد من الاقتصاديين نظرا لدوره المهم والمؤثر في اقتصاديات الدول، لذا فإننا سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى ماهيته والى السياسة الائتمانية.

الفرع الأول: ماهية الائتمان المصرفي

يشكل الائتمان المصرفي أهمية بالغة للمصارف باعتباره يعتلي صدارة الوظائف التي تقدمها، لما له من أهمية بالغة في نشاطها وربحيتها بشكل خاص وكذلك لأهميته الكبيرة للاقتصاد ككل.

أولا: تعريف الائتمان المصرفي وأهميته

قدمت في هذا الإطار عدة تعاريف للائتمان المصرفي من بينها:

- إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الاقتراض، واصطلاحا: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بأنواعها[1].
- مبادلة مال حاضر (نقد، بضاعة.. الخ) بوعد وفاء (أو تسديد أو دفع) قادم ومعنى ذلك أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للآخر عن مال على أمل استعادته منه فيما بعد. ما الذي يدعو الأول لكي يفعل ذلك؟ إنها الثقة في ملاءة الثاني (أي استعداده للوفاء) في الموعد. إذن فالأول قد ائتمن الثاني، قد اعتبره جديرا بالثقة[2].
- عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة أن يمنح عميلا (طبيعيا أو معنويا) بناء على طلبه سواء أكان في الحال أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية، أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية تعهد متمثل في كفالة البنك للعميل أو تعهد بالدفع نيابة عن العميل للغير[3].

---

[1] - حسن سمير عشيش، اتجاهات حديثة في التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجمع العربي،عمان،2019،ص58.

[2] - شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،الجزائر،1992،ص90.

[3] - كريمة شايب باشا، فعالية الائتمان المصرفي في تطوير المشاريع الاستثمارية، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار،الجزائر، المجلد02،العدد01،جوان2018،ص36.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الائتمان المصرفي هو وضع الأموال تحت التصرف مقابل أجر، حيث توفر البنوك لعملائها الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجاتهم وذلك من أجل ضمان استمرارية المشاريع والخدمات وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الائتمان المصرفي يقوم على أربعة عناصر وهي:[1]

- **علاقة مديونية:** حيث يفترض وجود دائن (هو مانح الائتمان) ومدين (هو متلقي الائتمان) وواضح أنه يفترض هنا بالضرورة قيام عنصر الثقة بينهما.
- **وجود دين:** وهو المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده للأول.
- **الأجل أو الفارق الزمني:** وهي الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها.
- **المخاطرة:** وتتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه، ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين.

تظهر أهمية منح الائتمان لكل من:[2]

- **البنك مانح الائتمان:** حيث يعتبر مصدرا رئيسا لإيرادات البك التجاري لأنه يدر عائدا يستخدمه البنك في تغطية تكاليف الودائع والمصروفات المصرفية وتحقيق فائض يستخدمه البنك في التوسع وتطوير الخدمة المصرفية.
- **العميل الذي حصل على الائتمان:** حيث يمكن الائتمان من حصول العميل المقترض على الأموال اللازمة لاحتياجاته لكي يستخدمها في الإنتاج وإشباع حاجاته الاستهلاكية ثم يقوم بردها في المستقبل من حصيلة إنتاج المشروع الذي يوظف فيه القرض، أو يقسطها من دخله في المستقبل إذا استخدم المال في أغراض استهلاكية وذلك في تاريخ لاحق مع دفع الفوائد المستحقة.

ويسعى عملية منح الائتمان المصرفي إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:[3]

- يسمح بالاستخدام الأمثل لرأس المال المتاح وكذلك بتركز رؤوس الأموال.

- يقوم بدور منشط وفعال في الإنتاج.

- يشجع على تكوين كبير من المدخرات بضمان مجز لها.

[1] -عادل أحد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية،2004، ص140.

[2] - حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره،ص96.

[3] - تامر ريمون فهيم، ضمانات الائتمان المصرفي، دار النهضة العربية،القاهرة،2012،ص ص45-47.

ثانيا: وظائف وأنواع الائتمان المصرفي

سوف يتم التعرض لأهم وظائف الائتمان المصرفي ومختلف أنواعه.

1. **وظيفة تمويل الإنتاج:** إن احتياجات الاستثمار الأجنبي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولما كان من المتعذر توفير هذا القدر الكامل من الادخارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة لذا فإن اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على الائتمان أصبح أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة. كما يمكن للمنتجين الحصول على الائتمان المصرفي عن طريق إصدارهم السندات وبيعها للمشروعات والأفراد.
2. **وظيفة تمويل الاستهلاك:** إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع أجل لأثمانها. إذ يعجز الأفراد على توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية الآنية بواسطة دخلهم الجاري، لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة الائتمان الذي تقدمه لهم هيئات مختلفة، ويكون دفع أثمان هذه السلع بفترات مستقبلية مناسبة مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن.
3. **وظيفة تسوية المبادلات:** إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقد يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة.

تعددت أنواع الائتمان المصرفي لاختلاف معايير تصنيفه وتتمثل في:

أ **معيار الغرض من الائتمان المصرفي:** وينقسم حسب الغرض من استخدامه على عدة أنواع أهمها:

- **الائتمان الاستهلاكي:** غالبا يكون متوسط الأجل ويأخذ شكل البيع بالتقسيط.[1]
- **الائتمان الايجاري:** هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعمله عل سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.[2]
- **الائتمان الاستثماري:** يمنح لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة ويمنح في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية وكذلك للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.[3]

[1] - محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2015، ص78.

[2] - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك. ط6،ديوان المطبوعات الجامعية،الإسكندرية،2007، ص76.

[3] - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص115.

ب **معيار أجل الائتمان المصرفي:** بموجب هذا المعيار يمكن تقسيمه إلى:

- **الائتمان القصير الأجل:** إذا كان أجل أو مدة الائتمان (أي الفترة التي في نهايتها يستحق رد الدين) تقل عن عام، وعادة تكون فترة هذا النوع من الائتمان ثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر ومن هنا يكون هدفه الأساسي هو تمويل العمليات الجارية.[1]
- **الائتمان المتوسط الأجل:** تتراوح مدته بين عام واحد وخمسة أعوام ويتماشى عادة مع حاجة الأفراد لتمويل حصولهم على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وحاجة المشروعات لتمويل بعض العمليات الرأسمالية.[2]
- **الائتمان الطويل الأجل:** تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عائد، والقروض طويلة الأجل تفوق في الغالب سبعة سنوات وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات.. الخ[3]،والائتمان طويل الأجل هو الذي يستجيب لهذا النوع من التمويل، ولا يتولاه إلا بنوك متخصصة.[4]

ج **معيار شخصية متلقي الائتمان:** ويقصد به نوعان:[5]

- **الائتمان العام:** يتمثل في الائتمان الممنوح إلى الدولة أو الحكومة أو المؤسسات الرسمية.
- **الائتمان الخاص:** يتمثل في الائتمان الممنوح إلى الأفراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية.

د **معيار ضمان الدين:** وينقسم الائتمان هنا إلى:[6]

- **الائتمان المضمون:** وهو الائتمان الذي يقدم مقابل ضمان، نظرا لضعف مركز الزبون أو لكون مبلغ الائتمان كبيرا، أو حجم الأخطار التي تحيط بالمشروع الممون، ويتنوع هذا الضمان، فقد يكون شخصيا أو عينيا.
- **الائتمان غير المضمون:** ويمنح ضمن شروط معينة ولأشخاص في الغالب هم زبائن البنك الذين يكون على اطلاع على مركزهم المالي وقدرتهم على التسديد.

ثالثا- ضوابط ومعايير منح الائتمان المصرفي والسياسة الائتمانية

يجب أن يتم الائتمان المصرفي وفقا لضوابط وأسس متعارف عليها في القطاع المصرفي، حيث

---

[1] - محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003،ص110.

[2] - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره،141.

[3] - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره،75.

[4] - شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره،ص92.

[5] - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره،ص127.

[6] - عبد المجيد صغير بيرم، عبد العزيز بوخرص، الائتمان المصرفي مفهوم واحد وصور متعددة حول أهمية مراجعة نص المادة68 من قانون النقد والقرض، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تسيمسلت، الجزائر، المجلد06، العدد02، 2021، ص24.

يتم منحه وفقا لمعايير وذلك بغرض تسهيل الإجراءات.

1. ضوابط الائتمان المصرفي: والتي يمكن حصرها في:[1]

- أن لدى كل بنك سياسة ائتمانية تكون في دليل مكتوب يتضمن تعليمات صارمة ملزمة للعاملين في مجال منح وتنفيذ ومراقبة عمليات الائتمان، مع بيان حدود وصلاحيات كافة المستويات الوظيفية والإدارية للمصرف.
- أن قرار الائتمان لا ينفرد به شخص واحد، بل يشاركه فيه أكثر من مستوى إداري.
- أن القرار الائتماني يصدر من كوادر متدربة وخبيرة بمجال الائتمان المصرفي.
- أن التسهيلات الائتمانية التي تصرح بها البنوك التجارية يتابع تنفيذها واستخدامها والتحقق من سلامة مسارها بمعرفة المدير المسئول والأجهزة الرقابية المختصة بإدارة البنك، بالإضافة إلى المتابعة الدورية والمستمرة لعمليات التسهيلات الائتمانية بمعرفة جهاز التفتيش الذي يتواجد دوريا بالفروع.
- متابعة تحديث استعلامات العملاء بصفة دورية، والتأكد من أنها لم تعتريها أي خلل يضعف ضمانات البنك.
- يقوم البنك المركزي عادة بإصدار القواعد الاسترشادية أو الضوابط الائتمانية بهدف تحقيق الرقابة على البنوك العامة بالدولة، وأيضا وضع قواعد إلزامية البنوك من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان.
- بالإضافة لما سبق فإن الائتمان المصرفي يقوم على أسس تتمثل في:
- توفر الأمان لأموال البنك وذلك يعني اطمئنان البنك إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.[2]
- تحقيق الربح والمقصود بذلك حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.
- السيولة أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للبنك وأهم أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة البنك الناجحة مهمة الموائمة بين هدفي الربحية والسيولة.[3]
- توافر ثقة الجمهور في قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها في أي وقت الأمر الذي يشجع الأفراد

[1]- صلاح الدين حسن السيسى، قضايا مصرفية معاصرة،ط1،دار الفكر العربي،القاهرة،2004،ص45.

[2] - حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره،ص60.

[3] - محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره،ص77.

على الاحتفاظ بأرصدتهم النقدية في صورة ودائع لدى هذه البنوك دون سحبها إلا عند الحاجة.

- يسهم تقدم العادات المصرفية ونضوج الوعي المصرفي لدى المودعين إلى زيادة استخدامهم للشيكات في تسوية المبادلات والديون وهذا بدوره يزيد من حجم الودائع لدى البنوك التجارية.[1]

2. **بمعايير منح الائتمان المصرفي:** يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ5C'S أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان المصرفي على مستوى العالم عند منح القروض. والتي طبقا لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان، وفيما يلي استعراض لهذه المعايير:

أ **الشخصية:** أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، كلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وملتزما بتعهداته كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان.

ب **القدرة:** قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات.

ج **رأس المال:** وهو ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد.[2]

د **الضمان:** مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون.

هـ **الظروف المحيطة:** يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله.[3]

الفرع الثاني: ماهية السياسة الائتمانية

تعمل البنوك أثناء قيامها بعملية منح الائتمان المصرفي على تبني سياسة ائتمانية خاصة بها تقوم بواسطتها بتوجيه الائتمان وتحديد مجاله وبالتالي تعمل على وضع سياسة ائتمانية خاصة بها.

أولا- تعريف السياسة الائتمانية:

فيما يلي سيتم عرض أهم تعاريف السياسة الائتمانية وهي:

- هي مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود، وأنواعها، وآجالها الزمنية، شروطها).[4]

---

[1] - محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2015،ص243.

[2] - محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع نفسه، ص81.

[3] - حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره، ص63.

[4] - صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سبق ذكره، ص20.

- هي تلك السياسة التي ترسمها الإدارة العليا للبنك والمتمثلة في مجلس إدارة البنك والتي يتقرر فيها مجالات استخدام الأموال، ضمن القواعد والأسس الموضوعية، ويجب أن تكون هذه السياسة مكتوبة لأن تدوين السياسة يؤدي إلى سهولة إيصال المعلومات ودقتها إلى المسؤولين عن حجم القروض ونوعيتها والشروط الواجب مراعاتها عند منح القرض.[1]

وعليه يمكن القول إن السياسة الائتمانية هي مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتخذها الإدارة العليا للبنك، وتقوم بوضع مجموعة من الشروط والقيود والمعايير والتي تحدد أنواع وهيئات منح وتقديم الائتمان المصرفي.

ثانيا- أهداف السياسة الائتمانية

تعكس السياسة الائتمانية أغراض البنك وإمكانياته إذ تأخذ بعين الاعتبار أهداف البنك، وتتمثل في:[2]

- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك، وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.
- ترشيد القرار الائتماني بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها والمجالات التي يجب التوظيف فيها ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين.
- ضمان عائد مناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح ومن ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالاته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياطات تتراكم لتقوي سلامة ومتانة المركز المالي والسوقي للبنك.
- التوافق مع الاتجاه لرسم السياسة الاقتصادية القومية وإحداث الانسجام بين البنك والدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددته الدولة في خطط التنمية الاقتصادية وتوظيف جانب من موارده فيها.

ثالثا- العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية:

هناك عدة عوامل تؤثر على السياسة الائتمانية للمصرف وآليات تطبيقها وتنقسم إلى:

أ **العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الائتمانية:** وتتمثل هذه العوامل في:

- رأسمال البنك، كلما زاد مقداره كلما ازدادت قابلية البنك على تحمل مخاطر الائتمان وزادت قابليته على إطالة أمد قروضه.

[1] - حياة عثماني، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] - عبد القادر جيلالي بن فرج، آليات التمويل المصرفي ودوره في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1990-2019) باستخدام نموذجVECM، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر،2023/2022، ص43.

- متطلبات الربحية، فالبنك الذي يسعى لزيادة أرباحه أكثر من غيره ينتهج سياسة اقراضية متساهلة قياسا بغيره.
- استقرار الودائع، فالبنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في ودائعه يكون بحاجة إلى سياسة اقراضية متحفظة، والعكس بالعكس.
- طبيعة الإدارة وكفاءة موظفي البنك، فكلما ازدادت خبرتهم ومهاراتهم كلما استطاعوا اختيار عملاء أفضل.[1]
- تقرير حدود ومجال الاختصاص، حيث تبين حدود ومجال الاختصاص ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقرر مجلس الإدارة هذه التفويضات وحدودها كل سنة على الأقل.
- المنطقة التي يخدمها البنك، يجب أن يتقرر مقدما المنطقة التي يخدمها البنك ويمتد نشاطه إليها.[2]
- أغراض البنك والأهداف التي يسعى لتحقيقها، وكذلك التنظيم الداخلي ومدى انتشار فروعه.
- موارد البنك المالية ومصادرها.

ب **العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الائتمانية:** وتتمثل في:

- الخطة العامة في الدولة وأهدافها والدور المسند إلى البنوك فيها.
- السياسة الائتمانية العامة التي يضعها البنك المركزي ولاسيما ما يتعلق بالنسب التسليفية للتسهيلات الائتمانية وهيكل أسعار الفائدة المقررة وغيرها.
- الأوضاع المتعلقة بالاستثمار، ومدى ما تتضمنه القوانين والتشريعات وخاصة في المجال الضريبي والجمركي من عوامل مشجعة أو معاكسة للمستثمرين، لما لذلك من أثر على حجم الطلب على الائتمان المصرفي.
- الإطار العام لسياسة الاستيراد، والموازنة النقدية المخصصة لعمليات الاستيراد.
- المنافسة التي يلقاها البنك من البنوك الأخرى في المناطق المختلفة واتجاهها.[3]

[1] - شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص112.

[2] - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية،2000، ص ص131-132.

[3] - أحمد شعبان محمد علي، موسوعة البنوك والائتمان السياسة الائتمانية للبنوك (1)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية،2016، ص ص79-80.

المطلب الثاني: القطاع الخاص (تعريف وخصائص-العوامل المحددة لنموه- الأهمية)

يمتلك القطاع الخاص دورا بارزا في غالبية المجتمعات المحلية خاصة من ناحية تنمية اقتصاداتها المحلية، فهو شريك أساسي للقطاع العام، يتمتع بمزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام الدور الريادي في تحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف وخصائص القطاع الخاص

سنحاول في هذا الفرع التطرق إلى تعريف القطاع الخاص وكذلك إلى خصائصه

يطلق مفهوم اقتصاد القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد السلع والكميات المنتجة والمستهلكة. ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أبي فئة (دولة أو غيرها) في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة.[1]

يعرف صندوق النقد الدولي (IMF) القطاع الخاص بأنه الكيانات الاقتصادية التي يمتلكها الخواص وبالتي يسعى من خلالها إلى تحقيق الأرباح.[2]

وبالتالي فالقطاع الخاص هو القطاع الاقتصادي الذي تكون أنشطته تحت رقابة وسيطرة الوحدات الاقتصادية غير الحكومية، والذي يدار وفقا لاعتبارات الربحية.

تتمثل خصائص القطاع الخاص في:[3]

- يتميز بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها.
- يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام فيما يخص تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد.
- يتصف بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك استعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.
- يؤدي تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة.
- الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

---

[1] - ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية: آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص18.

[2] Ian Lienert،Were Does the Puplic Sector End and the Private Sector Begin?،IMF Working Paper،International Monetary Fund،Washington DC،United states،2009،P05.

[3] - عبد الرزاق مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية،الجزائر،العدد09، 2010،ص67.

الفرع الثاني: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص

إن العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص كثيرة ومتداخلة ولكن نذكر منها:

1. **معدل نمو الناتج:** هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم ومن خلال تأثيرها الايجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها أن تعطي للمستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.
2. **القروض المصرفية:** يتركز الإنفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة، ولا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص.[1]
3. **سعر الفائدة:** إن العمل بأسعار فائدة حقيقة يؤدي إلى قيم موجبة والتي حتما ستؤدي إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى تؤدي إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة والأكثر ربحية.
4. **الضرائب:** تؤثر الضرائب المباشرة سلبيا على القطاع الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، وتفسير ذلك يكمن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الاستثمار، وكذا الضرائب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضرائب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة توقع المشروعات زيادة سعر الضرائب.
5. **الإنفاق الحكومي:** الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ومن خلال مضاعف الإنفاق الحكومي إلى زيادة مضاعفة الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي فمن المتوقع إذن أن تكون العلاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والقطاع الخاص.[2]

---

[1] - عبد الرزاق مولاي لخضر، شعيب بونوة، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر، مخبر البحث(إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي-دفاترmecas-)،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،العدد04،ديسمبر2008،ص390.

[2] - سعد مقص، لعلا رمضاني، تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات التطبيقية، جامعة الجلفة،الجزائر،المجلد06،العدد01، 2020،ص282.

الفرع الثالث: أهمية القطاع الخاص

إن الهدف العام لأي مشروع خاص هو تحقيق الأرباح بأكثر قدر ممكن، لذلك يعد القطاع الخاص الركيزة الأساسية لاقتصاد المجتمعات العالمية، إذ يعتبر قطاعا أصليا وأساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنه يسعى دوما لتلبية حاجات اقتصاد الدولة كلما سمحت أو تركت له الفرصة ليفعل ذلك.

ويمكن اعتبار القطاع الخاص الحل الأمثل لمعظم العلل الاجتماعية والاقتصادية، فهو يساهم في تطور اقتصاديات بلدان العالم من خلال الدور الذي يلعبه كمنتج ومصدر بغية تعزيز فرص النمو، وتحقيق الاستقرار المالي الاقتصادي، وبشكل عام فإن القطاع الخاص له القدرة على توفير إدارة أكفأ مما يقتصد في استخدام الموارد ويحسن أداء المؤسسات، فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي، وخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار الذي يوجه للاستثمار، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء على الدولة من حيث تمويل المشروع العام وتحمل الخسائر.[1]

[1] - العيد غربي، دراسة تحليلية لأثر تنمية وتفعيل القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(1999-2009)،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي،الجزائر،2011/2010،ص53.

المبحث الثالث: مراجعة الأدبيات السابقة

استحوذت العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على اهتمام العديد من الباحثين خلال العقود الماضية، حيث أسهم هذا الاهتمام على العديد من الدراسات التي تطرقت إلى طبيعة هذه العلاقة واتجاهها وحجم أثرها وخاصة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص، ونظرا لأن البحث العلمي يبنى على الدراسات السابقة فقد تم تخصيص هذا المبحث لاستعراض وتحليل هذه الدراسات التي تتقاطع اشكاليتها مع موضوع البحث.

المطلب الأول: الأدبيات العربية

في هذا المطلب سنقوم بعرض أهم الدراسات العربية التي تناولت موضوع دور القطاع المصرفي من خلال وظيفة الائتمان المصرفي (خاصة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص) على النمو الاقتصادي، وقد تم ترتيب الدراسات السابقة من الأقدم إلى الأحدث، وهذا ما سنعرضه في جدول 1:

جدول 1: مراجعة الأدبيات باللغة العربية

الرقم	المؤلف والسنة	المنهجية	النتائج الرئيسية للدراسة	أهم توصيات الدراسة
01	الهام إبراهيم هيبة(2017)[1]	الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي(ARDL)	وجود علاقة ايجابية ومعنوية كبيرة بين كلا من الائتمان المصرفي للقطاع الخاص والمعروض النقدي بمعناه الواسع وبين النمو الاقتصادي في الفترة القصيرة.	يجب إعطاء أهمية لتوجيه الائتمان للقطاع الخاص وخاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة لما لها من دور كبير في تعزيز النمو الاقتصادي.
02	كريمة رباط وعبد القادر بريش (2018)[2]	الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي(VAR)	-أن الجزائر سجلت نموا في حجم القروض المقدمة للاقتصاد عامة والقطاع الخاص تحديدا والتي لم تمثل سوى نسبة قليلة من الناتج الداخلي الخام، مع تحسن تدريجي في حصة القروض الخاصة من إجمالي الادخار. - عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والقروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر.	-التوسع في منح الائتمان الخاص للمشاريع الاستثمارية والمؤسسات المنتجة وتطوير السوق المالي. - إزالة كافة العراقيل التي تحول دون قيام القطاع المصرفي الجزائري بدوره كعامل دافع للتنمية.
03	كريمة حبيب وعادل زقرير (2019)[3]	الأسلوب القياسي (منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL)	- الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص يحفز النمو الاقتصادي في المدى الطويل. كما يعتبر الإنفاق الحكومي المساهم الرئيسي في دعم النمو الاقتصادي. -محدودية دور القطاع المصرفي الجزائري في تمويل النشاط الاقتصادي بسبب معاناته من جملة من	- تعزيز جهود تطوير بيئة الاقتصاد الكلي وتحسين المناخ الاستثماري وترتيب الموارد البشرية. -تهيئة البيئة المصرفية المناسبة لعمل وحدات القطاع المصرفي وإرساء قواعد الحكم المؤسسي.

[1] - الهام إبراهيم هيبة، تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس،مصر،المجلد18،العدد01،أفريل2018،ص ص353-394.

[2] - كريمة رباط، عبد القادر بريش، أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتيVAR خلال الفترة(1990-2015)،مجلة التنظيم والعمل، جامعة بسكرة، الجزائر ،المجلد07، العدد01، 2018، ص ص44-63.

[3] - كريمة حبيب، عادل زقرير، أثر الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر-تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعARDL خلال الفترة(1980-2017)-،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف،المسيلة،الجزائر،المجلد12،العدد02، 2019، ص ص349-362.

الرقم	المؤلف والسنة	المنهجية	النتائج الرئيسية للدراسة	أهم توصيات الدراسة
			النقائص.	
04	منى فوزي رجب عواد(2020)[1]	الأسلوب الوصفي والأسلوب القياسي(نموذج الانحدار المتعدد وتحليل السلاسل الزمنية	- وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي. - التغير في المتغيرات المستقلة(التسهيلات الائتمانية، المنح والمساعدات، الاستثمار الأجنبي المباشر، الأوضاع السياسية)تؤدي إلى التغير في المتغير المستقل(النمو الاقتصادي) بنسبة95 بالمئة.	ضرورة العمل على تحسين الائتمان المصرفي وتطوير البنية التحتية وتطوير وتدعيم القطاعات الإنتاجية وجذب رجال الأعمال الاقتصاديين إلى داخل فلسطين للاستثمار وتنمية مهارات العمالة في فلسطين.
05	عبد الرزاق محمد التلاوي(2023)[2]	الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي(منهجية التكامل المشترك بأسلوب إنجل جرانجر وعلى اختبار سببية جرانجر)	- عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الائتمان المصرفي وحجم النمو الاقتصادي. - وجود علاقة سببية إيجابية ثنائية الاتجاه بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في الأجل القصير.	- ضرورة قيام السلطات النقدية وعلى رأسها البنك المركزي بتشجيع البنوك التجارية بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والقطاع الخاص لما له من دور فعال في المساهمة في تنويع الدخل القومي للاقتصاد الليبي. - ضرورة قيام صناع القرار برسم السياسات الاقتصادية الهادفة التي من شأنها توجيه الائتمان في المشاريع المثمرة.

من إعداد الطالبة

[1] - منى فوزي رجب عواد، الائتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين،2020، ص ص1-149.

[2] - عبد الرزاق محمد التلاوي، تأثير الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي في ليبيا للمدة1970-2022، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، ليبيا،المجلد06،العدد03،أكتوبر2023،ص ص32-38.

المطلب الثاني: الأدبيات الأجنبية

في هذا المطلب سيتم سرد عرض مختلف الدراسات الأجنبية السابقة التي تناولت أثر الائتمان المصرفي (خاصة المقدم إلى القطاع الخاص) على النمو الاقتصادي، وقد تم ترتيب هذه الدراسات من حيث الزمن ترتيبا تصاعديا. وهذا ما سنعرضه في جدول 2:

جدول 2: مراجعة الأدبيات باللغة الأجنبية

الرقم	المؤلف والسنة	المنهجية	النتائج الرئيسية للدراسة	أهم توصيات الدراسة
01	Eyas Gaffar Abdelrahem Osman(2014)[1]	المنهج القياسي (ARDL)	- وجود علاقة موجبة بين الائتمان المقدم الى القطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل والاجل القصير. - حققت البنوك العمومية تخصيصا جيدا للموارد خاصة الموجهة الى القطاع الخاص.	-بما أن الائتمان المقدم من البنوك التجارية للقطاع الخاص يساهم في النمو الاقتصادي فيجب تعزيز هذا التوجه. زيادة دعم الاستثمار الخاص حيث يشكل موردا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي.
02	Onipe Adabenege Yahaya(2015)[2]	المنهج القياسي (نموذج الانحدار المتعدد)	- وجود علاقة ذات دلالة احصائية ايجابية بين الائتمان في القطاع الخاص والناتج المحلي الاجمالي. - اجمالي المعروض النقدي له علاقة ذات دلالة احصائية ايجابية بالناتج المحلي الاجمالي.	- ضرورة أن تقدم البنوك مزيدا من الائتمانات للقطاع الخاص بهدف زيادة الناتج المحلي الاجمالي للبلاد. - تعتبر السياسات التي تهدف الى تعزيز تعمق القطاع المالي وزيادة الوصول الى الائتمان ضرورية لتعزيز الاداء الاقتصادي.
03	Danial Armeanu and Carmen Pascal Dorina Poanta and	المنهج القياسي(نموذج VAR	- من الافضل للبنوك أن تركز على القروض الممنوحة للمؤسسات بدل القروض الموجهة للأفراد ذلك ان تأثيرها أكبر على النمو الاقتصادي.	- يجب أن تعمل البنوك التجارية على زيادة التمويل للشركات لأن الائتمان الممنوح لها يحقق مستويات أعلى للنمو الاقتصادي حيث يكون هذا التأثير أشمل وبصفة

[1]-Eyas Gaffar Abdelraheem Osman،The Impact of Private sector credit on Saudi Arabia economic growth(GDP):An econometrics Model using(ARDL)Approach to integration ،American Internatioal journal of social Science Research،Vol3،N05،septembre2014،PP1-9.

[2] - Onipe adabenege Yahaya، Privete sector credit and Nigerian economic growth، The official journal of Nigerian Accounting Association،VOl17،NO2،Decembre2015،PP123-144.

الرقم	المؤلف والسنة	المنهجية	النتائج الرئيسية للدراسة	أهم توصيات الدراسة
	Cristina Andreea Doia(2015)[1]	اختبار السببيةGranger، نموذجVECH)	- أن الادبيات لا تقدم اجابة واضحة حول دور القروض المصرفية في تحقيق النمو الاقتصادي ذلك أن أغلب الدراسات تعتمد في دراستها على فترات زمنية قصيرة نسبيا هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدم تجانس الفترات الزمنية محل الدراسة وان الظروف التي تعرفها الدول تتأثر بالصدمات والازمات الخارجية.	مستمرة. - التركيز على العوامل الاخرى التي تؤثر على علاقة الائتمان والنمو الاقتصادي كالبيئة الاقتصادية أو درجة تطور الاقتصاد.
04	Izzeddien N.Ananzeh(2016)[2]	المنهج القياسي (اختبارVECM، اختبار جرانجر للسببية)	- وجود علاقة طويلة الاجل بين الناتج الاجمالي الحقيقي والمتغيرات المستقلة(اجمالي الائتمان، الائتمان المصرفي لقطاع الزراعة، الائتمان المصرفي لقطاع الصناعة، الائتمان المصرفي لقطاع البناء، الائتمان المصرفي لقطاع السياحة) - وجود علاقة سببية تسير من النمو الاقتصادي الى الائتمان المصرفي في قطاعي الزراعة والبناء. - وجود علاقة ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والائتمان المصرفي في قطاع البناء وكذا كفاءة وسائل الانتاج في القطاعات الاقتصادية الرئيسية لها دور مهم في النمو الاقتصادي.	- العمل على تعزيز دور القطاع المالي في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال اعتماد سياسات ماكرو اقتصادية اكثر ملائمة. - يجب جلب إنتباه الحكومة الاردنية نحو دور الوساطة التي يمكن ان تقلل من عدم استقرار القطاع المالي.
05	Aam Slamet Rysydiana and	المنهج القياسي (نماذج بانل)	- ان كل متغير من المتغيرات المستقلة(السكان، التوظيف، التضخم، اجمالي الائتمان المصرفي) له تأثير كبير على النمو	- تصميم سياسات تتوافق مع معدلات نمو السكان. - توفير تدريب يتوافق مع احتياجات سوق العمل وكذلك

[1]-Daniel Armeanu،Carmen Pascal،Dorina Poanta،cristian Andreea Doia،The credit Impact on the economic growth، The oretical and Applied economics،VOL XXII(2015)،NO1(602)،PP5-14.

[2]-IZZeddien N.Ananzeh(2016)،Relationship between Bank credit and economic growth:Evidence from Jordan،Interational journal of financial Research،VOl07،NO02،2016،PP53-63.

الرقم	المؤلف والسنة	المنهجية	النتائج الرئيسية للدراسة	أهم توصيات الدراسة
	Ihsanul Ikhwan(2023)[1]		الاقتصادي. - يساهم الائتمان المصرفي في تسيير توزيع الموارد بشكل فعال من المدخرين الى المقترضين الذين لديهم فرص استثمارية انتاجية. - تعمل البنوك كقناة مهمة لنقل السياسة النقدية من خلال توفير الوساطة المالية.	التعليم. - وضع استراتيجيات للتعامل مع الضغوط التضخمية. - اجراء بحوث اضافية لاستكشاف عوامل اخرى قد تأثر على النمو الاقتصادي.

المصدر: من اعداد الطالبة

[1]-Aam Slamet Rysydiana،Ihsanul Ikhwan،Bank credit and economic growth،Evidence From OIC countries،Accounting and sustainability2(2) Research،VOL2،NO2،Decembre2023.pp1-13.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بعد ذكرنا للدراسات العربية والأجنبية وأهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات لكل دراسة، باعتبار أن أهم الركائز التي يجب مراعاتها من قبل الباحث هو الاطلاع الواسع على الدراسات التي خاضت في موضوع البحث والتمحيص فيها، حيث تعتبر الدراسات السابقة بمثابة إضافة إلى البحث العلمي وهذا ما نصبوا إليه من خلال بحثنا هذا.

إن الرابط بين الدراسات السابقة والإشكالية البحثية لموضوعنا يتمثل في معرفة طبيعة العلاقة الرابطة بين القطاع المصرفي بشكل عام ووظائفه بشكل خاص والمتمثلة في الائتمان المصرفي (الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص كمؤشر لتطور القطاع المصرفي) والنمو الاقتصادي، ومعرفة أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.

كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من حيث وضع تشخيص دقيق لإشكالية الدراسة ومحاولة معالجتها، ونلخصها في النقاط التالية:

- ساهمت في إبراز أهمية وأسباب اختيار الموضوع، كونه موضوع متجدد وغاية في الأهمية باعتبار أن الدراسة ركزت على إبراز أهمية توجيه الائتمان إلى القطاع الخاص وإظهار أثر هذا التوجيه على الاقتصاد ككل خلال فترة الدراسة.
- بيان المنهجية المناسبة التي ستستعمل في دراسة أثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي.
- المساعدة في تحديد النموذج القياسي المناسب لقياس أثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي.
- ساعدت على معرفة الطرق الإحصائية الأنسب التي ستستخدم في قياس الأثر بين متغيرات الدراسة.
- تحديد المتغيرات المؤثرة والأنسب للدراسة الحالية.

يتضح من خلال الدراسات السابقة التي تم طرحها أن النتائج المتوصل إليها متباينة، وتختلف باختلاف البيئة المدروسة والمتغيرات المستخدمة وكذا طرق القياس المطبقة، حيث تتوافق الدراسة الحالية إلى حد كبير مع دراسة *كريمة حبيب وعادل زقرير* في طرح الإشكالية والهدف الذي تصبوا إلى تحقيقه، حيث أن الدراسة الحالية عمدت إلى معرفة الأثر من خلال تمديد الفترة الزمنية، حيث يشكل الزمن المدروس أثر مهم وعامل فاعل في الدراسة.

خلاصة الفصل الأول:

تناولت الدراسة في هذا الفصل عرض لأهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي وعلاقته بالتمويل المصرفي في المبحث الأول فقد احتوى على التأصيل النظري للنمو الاقتصادي وكذلك لعلاقة النمو الاقتصادي بالتمويل المصرفي من خلال وظائف القطاع المصرفي وانعكاسها على دعم وتمويل النمو الاقتصادي، ليتطرق المبحث الثاني إلى الإطار النظري للائتمان المصرفي والقطاع الخاص من خلال التطرق إلى مختلف الأسس النظرية للائتمان المصرفي والى القطاع الخاص وأهميته، أما المبحث الثالث تم فيه التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت علاقة الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصاد، ويمكن تلخيص ما تم التوصل إليه في النقاط التالية:

أ يعتبر النمو الاقتصادي أحد أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فهو يعمل على تلبية حاجيات الأفراد، وإشباع رغباتهم من خلال إنتاج كميات متزايدة من السلع والخدمات مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي. كما تنبع ظاهرة النمو الاقتصادي من عناصر رئيسية وهي: رأس المال، العمالة، الموارد الطبيعية، الإدارة والتنظيم والتكنولوجيا، كما أن العوامل التي تؤدي إلى اختلاف معدلات النمو بين الدول والتي تعتبر كمحددات للنمو الاقتصادي.

ب يعمل التطور المصرفي على تحقيق دور مركزي وفعال في النمو الاقتصادي من خلال تسهيل عملية تعبئة الادخار وزيادة فعالية تخصيص المدخرات بكفاءة أكبر وبالتالي زيادة وتطوير عملية إدارة المخاطر وهذا يعزز على خلق نمو اقتصادي قوي ومتين. في حين، يعتبر الائتمان المصرفي أهم الوظائف التي تقدمها البنوك، حيث توفر من خلالها لعملائها الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجاتهم وذلك من أجل ضمان استمرارية المشاريع والخدمات وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

ج يعتبر القطاع الخاص قطعة مهمة من الاقتصاد الوطني والذي تكون أنشطته تحت رقابة وسيطرة الوحدات الاقتصادية غير الحكومية، والذي يدار وفقا لاعتبارات الربحية، فهو يعتبر أكثر كفاءة من القطاع العام فهو يسعى دائما إلى المنافسة والاستمرارية وبالتالي زيادة الإنتاجية، حيث استطاع أن يكون عامل رئيسي في دعم النمو الاقتصادي.

د نلاحظ أن أغلب الدراسات التي تناولناها تؤكد على دور الائتمان المصرفي وخاصة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا الدور تحد من فاعليته عدة عوامل تتحكم فيه وتأثر عليه حسب فاعلية القطاع المصرفي للدولة وتوجهاتها الاقتصادية ومدى تطورها وتقدمها.

بعد ما تم تناوله من تتبع للأسس النظرية والتجريبية المتعلقة بالعلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، نسعى الى محاولة النمذجة القياسية للعلاقة بين تطور الائتمان المقدم الى القطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)، مع إبراز أهم متطلبات التحديث للقطاع المصرفي الجزائري والتي سيكون لها انعكاسات هامة على النمو الاقتصادي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:
الاطـــار الـتـطـــبـيـقـي للعلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي لحالة الجزائر

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للعلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي لحالة الجزائر

تمهيد

يمثل القطاع المصرفي المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد والممول الأساسي له في غياب أسواق مالية متطورة في أغلب البلدان النامية، وفي الجزائر لا يختلف هذا الوضع، إلا أن المشكل الأهم الذي يعانيه القطاع المصرفي الجزائري حاليا هو التأخر الملحوظ في مواكبة التطورات العالمية في العمل المصرفي، مما أثر سلبا في فعالية أدائه، وبالنتيجة التأثير سلبا على فعالية تأثيره في الاقتصاد الوطني، ويشكل هذا دافعا الى محاولة قياس أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي من خلال أحد أهم مؤشراته المتمثل في الائتمان المصرفي المقدم الى القطاع الخاص، والذي يدعمه تعدد الدراسات التي أجريت في هذا المجال والمتعلقة بحالة دولة واحدة أو مجموعة من الدول، ورغم تنوع المناهج القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية. وقع اختيارنا على منهجية حديثة، والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL)،والذي سنحاول من خلاله فحص ما إذا كان الائتمان المقدم الى القطاع الخاص يقود الى النمو الاقتصادي في الجزائر؟ ناهيك عن تقديم جملة من المتطلبات التي تكفل تحديث هذا القطاع وتعزيز دوره التنموي. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي:

- **المبحث الأول: مجتمع الدراسة " القطاع المصرفي الجزائري".**
- **المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية لأثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022).**
- **المبحث الثالث: آليات عصرنة القطاع المصرفي الجزائري.**

المبحث الأول: مجتمع الدراسة" القطاع المصرفي الجزائري"

في الوقت الحاضر أصبح نجاح أي نظام اقتصادي مرهون بمدى فاعلية القطاع المصرفي للدولة من جهة وقدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات من جهة أخرى وتعبئة المدخرات، والتوزيع الكفء لها على الاستثمارات المختلفة، ضف إلى ذلك الخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت البنوك الحديثة تتنافس من أجل توفيرها للعملاء.

المطلب الأول: نظرة عامة عن القطاع المصرفي الجزائري

لقد قامت السلطات الجزائرية بعد نيل استقلالها باستعادة كامل حقوقها وأنشأت ما يعرف بمؤسسات السيادة الوطنية بما فيها السياسة النقدية والمالية وإصدار النقود وانشاء عملة وطنية، فباشرت بإنشاء نظام مصرفي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع المصرفية الأجنبية أو طريق تأسيس بنوك جديدة.

الفرع الأول: تطور القطاع المصرفي في ظل الإصلاحات والتعديلات المتتالية

سنتطرق لأهم الإصلاحات التي مر بها القطاع المصرفي الجزائري وكذلك أهم التعديلات التي عرفها منذ الاستقلال.

أولا: اصلاحات القطاع المصرفي الجزائري: سنستعرض أبرز الإصلاحات التي عرفها القطاع المصرفي الجزائري والممثلة لمختلف المحطات التي مرت بها الجزائر.

1. **المرحلة الأولى:1962-1970**:وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الانطلاق وإنشاء البنك المركزي الجزائري(القانون62-144)،إن اهم ما ميز الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال هو التبعية المطلقة للاقتصاد الفرنسي فضلا عن هشاشة هياكله الأساسية وانعدام البعض منها، فقد كان الاقتصاد الجزائري يفتقد الى أدنى شروط التنمية، كل هذه الأمور دفعت بالسلطات الجزائرية منذ حصولها على الاستقلال الى العمل على كسر أواصر التبعية للاقتصاد الفرنسي، فمن الإجراءات الأولى التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في مجال النقد والمال، هو انشاء الخزينة الجزائرية ثم انشاء البنك المركزي الجزائري، وبمقتضى القانون رقم144.62الصادر بتاريخ13ديسمبر1962كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وذلك ليحل ابتداء من أول جانفي1963محل البنك الجزائري الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية بمقتضى قانون أوت1851[1]،كما تم في هذه المرحلة تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة1966،وقد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل القطاع المصرفي، حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا الى الدول وهي: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، وهذا لغرض

[1] - حياة عثماني، مرجع سبق ذكره، ص ص155-156.

كسر حدة الاحتكار المصرفي الأجنبي والرغبة في تقديم مساهمات جادة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد.[1]

2. **المرحلة الثانية:1971-1989:** وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الإصلاحات المالية وتميزت بثلاثة محطات رئيسة:

أ. **الإصلاح المالي لسنة1971:**جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول(1970-1973) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما اجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركزة حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع، إن الإصلاح الذي ادخلته الدولة على القطاع المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة للنقد والقرض أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية وتعويضه بالبنك الجزائري التنمية، وقد أصبح القطاع المالي الجزائري بداية من هذا الإصلاح يتميز بالصفات التالية:

- ❖ إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة أي تغيير وظائفها.
- ❖ تقليص دور البنك المركزي في تحريك ومراقبة السياسة النقدية.
- ❖ الاعتماد على القطاع العام في التمويل وتهميش القطاع الخاص مما أدى الى ضعف الادخار الوطني.[2]

ب. **إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية (1982-1985)**:لم يتغير البناء التنظيمي الى غاية سنة1982،حيث تم تدعيم اختصاص البنوك بخلق مصرفان جديدان يتكفلان بقطاعات محددة وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تأسس في سنة1982وبنك التنمية المحلية الذي تأسس سنة1985،ما يجب الإشارة إليه أن كلا المرحلتين اشتركتا في مجموعة من الاختلالات أهمها:

- ❖ حصر دور ووظيفة السلطة النقدية في وزارتي التخطيط والمالية.
- ❖ تعاظم دور الخزينة العمومية في مجال تمويل الاقتصاد وهيمنتها على وظيفة مؤسسات القطاع المصرفي.
- ❖ قصور كبير خيم على دور القطاع المصرفي، حيث كان هذا الأخير مجرد صناديق لتسجيل عمليات التدفقات المالية من الخزينة العمومية الى المؤسسات الاقتصادية العمومية.[3]

---

[1] - علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر،2006/2005،ص30.

[2] - هوارية بن حليمة، واقع وآفاق المؤسسة المصرفية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: تسيير واقتصاد المؤسسة، قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدوت،تيارت،2007/2006،ص57.

[3] - محمد الأمين بلهوشات، مرجع سبق ذكره،ص96.

ج. **الإصلاحات المصرفية(1986-1989)**:تميزت هذه الفترة بصدور قانون86-12المؤرخ في19-08-1986الخاص بنظام البنوك والقرض، بموجبه تم ادخال اصلاح جذري على الوظيفة المصرفية، حيث استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية واستعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض، تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغييب مركزة الموارد المالية، انشاء هيئات رقابة على القطاع المصرفي وهيئات استشارية أخرى[1]،بالرغم من الإصلاحات التي جاء بهاقانون86-12إلا ان ذلك لم يساهم في انعاش دور القطاع المصرفي فجاء قانون88-06 المؤرخ في12جانفي1988المتعلق باستقلالية المؤسسات المالية المصرفية، حيث شرعت الجزائر منذ1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية خاصة المؤسسات العمومية، كما أكد هذا القانون على الطابع التجاري للمؤسسات العمومية الاقتصادية. بالرغم من أهمية التغييرات التي أثارها بهدف تكييف الإصلاح مع واقع المحيط المصرفي إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق الانسجام ومتطلبات المرحلة الجديدة للاقتصاد[2] وبذلك تواصلت الإصلاحات الاقتصادية والمالية سنة1989 من خلال منح البنوك استقلاليتها المالية لزيادة نشاطها ورفع مردوديته أرباحها، وتم انشاء سوق النقد ما بين البنوك التجارية في ماي1989، ومن أجل التماشي والانسجام مع التطورات العالمية على مستوى الآليات المصرفية صدر قانون جديد يعتبر قفزة نحو التغيير عرف بقانون النقد والقرض.[3]

3. **المرحلة الثالثة: إصلاحات التسعينات:** تعتبر سنة1990منعرجا هاما وحاسما في مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر، والتي صادفت ظهور قانون النقد والقرض(قانون رقم90-10)الصادر في14أفريل1990،والذي حاولت من خلاله السلطات الجزائرية تفادي القصور الذي وقع في الإصلاحات السابقة، وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق الحر، وأهم ما تضمنه هذا القانون تعزيز أكبر لاستقلالية البنك المركزي والذي أصبح يسمى "بنك الجزائر"، وتعديل مهام البنوك لزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي بعد منحها الشمولية في العمل المصرفي، وكذا فتح الاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي.[4]حيث يهدف إلى:[5]

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.

---

[1] - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص194-195.

[2] - الهام نايلي، زهية لموشي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على مواكبة البيئة المصرفية الدولية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي، البليدة2، الجزائر، المجلد09،العدد1، 2020،ص169.

[3] - عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة-تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص106.

[4] - سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،العدد02،جوان2015،ص14.

[5] - بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006/2005،ص76.

- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة الوطنية(المادة04، 58، 59 من القانون).
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.
- إلغاء مبدأ تخصص البنوك وتحديد وتوضيح النشاطات المنوطة بالبنوك والهيئات المالية.
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد تم تبني المبادئ التالية:[1]

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية.
- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة.
- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض.
- إنشاء سلطة وحيدة ومستقلة.
- وضع نظام مصرفي على مستويين.

ثانيا: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون90-10

عرف القطاع المصرفي الجزائري بعد عدة سنوات من صدور قانون النقد والقرض90-10 والعمل به، تعديلات نتيجة التغيرات التي مست المحيط الاقتصادي الجزائري أهمها:

أ) **الأمر رقم01-01**: الصادر في27فيفري2001 والي يعدل ويتمم بعض أحكام القانون رقم90-10 المؤرخ في 14أبريل سنة1990والمتعلق بالنقد والقرض دون المساس بالأحكام الأخرى، حيث تضمن الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر بالإضافة إلى الفصل بين مجلس ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية.[2]

ب) **الأمر رقم03-11**:الصادر في 26أوت 2003،يتعلق بالنقد والقرض، لقد تسببت الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري في ضعف القطاع المصرفي الجزائري وضرب مصداقيته، مما دفع بالسلطات النقدية والمالية إلى إصدار الأمر03-11 في26أوت2003،حيث جاء هذا الأمر

[1]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص196-199.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم01-01مؤرخ في 4ذي الحجة1421 الموافق لـ27فبراير سنة2001،يعدل ويتمم القانون رقم90-10المؤرخ في19رمضان عام1410الموافق 14أبريل سنة1990والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية،العدد:14،الصادرة بتاريخ28فبراير2001،ص ص4-5.

مدعما لأهم أفكار ومبادئ قانون90-10ولكنه يلغيه ويحل محله، إذ يعتبر إعادة صياغة جديدة للقانون المصرفي الجزائري، حيث أدخل تغييرات جوهرية في مجال تسييره وصلاحياته ومكونات الهيئات المكلفة بتنظيمه ومراقبته ومتشددا أكثر مع المسئولين عن تسيير البنوك بتوضيح المخالفات في إدارتها والنص على العقوبات المقابلة لها.[1]

ج) **الأمر رقم 10-04:** الصادر في 26أوت2010والذي يعدل ويتمم أحكام الامر03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ليعزز الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها في أنه لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة فعال.[2]

د) **القانون رقم17-10:** الصادر في 11أكتوبر سنة2017 والذي يعدل ويتمم أحكام الامر03-11المتعلق بالنقد والقرض، حيث جاءت المادة45مكرر أصبح بإمكان بنك الجزائر طباعة المزيد من الدينار دون مقابل نقدي لتلبية حاجيات الخزينة العمومية وذلك باستخدام ما يسمى بالتمويل غير التقليدي.[3]

ه) **القطاع رقم18-03 المؤرخ في4نوفمبر2018، المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر:** يهدف إلى رفع الحد الأدنى لرأس المال المستحق دفعه من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ووفقا لأحكام هذا القطاع، يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تمتلك عند تأسيسها، رأسمالا محررا كليا ونقدا يساوي على الأقل20مليار دينار بالنسبة للبنوك و5.6مليار دينار بالنسبة للمؤسسات. كما يجب على فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، أن تكون مزودة برأسمال أدنى يساوي على الأقل، ذلك المطلوب لتأسيس بنك أو مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري يجب أن يكون هذا التخصيص محررا كليا ونقدا.[4]

و) **تعديل قانون2020:**جاء قانون النقد والقرض بتعديلات وإضافات في سنة2020،فيما يخص التعديلات فقد تمثلت في الودائع والخدمات المصرفية وسوق العملات الصعبة بين البنوك، أما عن الإضافات فكانت تخص شبابيك الصيرفة الإسلامية وكيفية التعامل فيها.

---

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم03-11 المؤرخ في27جمادى الثانية عام1424الموافق لـ26غشت سنة2003، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد52، الصادرة بتاريخ27غشت2003، ص ص3-23.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم10-04 المؤرخ في16رمضان عام1431الموافق 26غشت سنة2010، يعدل ويتمم الأمر03-11المؤرخ في27جمادى الثانية عام1424الموافق 26غشت سنة2003والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد50، الصادرة بتاريخ01سبتمبر2010، ص ص11-15.

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم17-10 المؤرخ في20محرم عام1439الموافق11أكتوبر سنة2017، يتمم الأمر رقم03-11المؤرخ في27جمادى الثانية عام1424الموافق26غشت سنة2003والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد57، الصادرة بتاريخ12أكتوبر 2017، ص4.

[4] - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2018، ديسمبر2019، ص112.

ز) **تعديل قانون النقد والقرض لتقنين الصيرفة الاسلامية2022:** جاء هذا القانون لإدخال إجراءات جديدة للانتقال من عملة ورقية إلى عملة رقمية. حيث أن مشروع القانون التمهيدي المعدل والمتمم للأمر03-11 تضمن إجراءات لتفعيل الصيرفة الإسلامية وضبطها بإطار قانوني وشرعي ومكن البنوك العمومية والخاصة من العمل وفق هذه المنظومة المصرفية. إن هذا التعديل الجديد للقانون يدرج تسهيلات في العمليات والتحويلات الرقمية خاصة في مجال خدمات البيع والشراء بعملة رقمية.[1]

ح) **تعديل قانون النقد والقرض لسنة2023:**الذي يلغي الأمر 03-11المؤرخ في 26أوت2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، ويهدف لتعزيز حوكمة وشفافية القطاع المصرفي، وعلى رأسه البنك المركزي. مع توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، ويندرج في إطار الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية وإعادة هيكلة القطاع المصرفي والمالي بما يتماشى والمنظومة الاقتصادية العالمية.[2] وتتمثل أهم التعديلات التي جاء بها القانون النقدي والمصرفي فيما يلي:

- تعزيز حوكمة وصلاحيات كل من بنك الجزائر، ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية والبنوك والمؤسسات المالية من خلال: إعادة اعتماد نظام العهدة لممارسة وظيفة محافظ بنك الجزائر ونواب المحافظ، قابلة للتجديد مرة واحدة وهذا ما يؤدي الى تحقيق الاستقرار في التسيير واستقلالية أكبر لبنك الجزائر في أداء مهامه.[3]
- عرفت السياسة النقدية إدخال آليات جديدة من أجل تعزيز فعاليتها ونجاعتها مع إمكانية تكييفها مع خصوصيات العمليات المصرفية، خصوصا الصيرفة الإسلامية والتمويل الأخضر.[4]
- توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي تمكنه من مرافقة التحولات التي تشهدها البيئة المصرفية، إذ يوسع صلاحياته لاعتماد البنوك الاستثمارية والبنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع والوسطاء المستقلين ويرخص بفتح مكاتب الصرف.[5]
- إنشاء إطار قانوني لممارسة النشاط المتعلق بالصيرفة الإسلامية، والذي يكرس على وجه الخصوص إمكانية اعتماد بنوك ومؤسسات مالية تمارس عمليات متعلقة بالصرفة الإسلامية حصرا، وشروط تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.[6]
- تعزيز آليات المراقبة والمتابعة من خلال انشاء لجان جديدة لاسيما لجنة الاستقرار المالي وهي مكلفة بالمراقبة الاحترازية الكلية وبتسيير الازمات.[7]

---

[1] - فريدة بناشنهو، قانون النقد والقرض، مطبوعة بيداغوجية موجهة للسنة الثالثة ،تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2023/2022،ص ص92، 96.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم23-09 مؤرخ في3ذي الحجة عام1444الموافق21يونيو سنة2023،يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية،العدد43،الصادرة بتاريخ27يونيو2023،ص ص4-26.

[3] - المادة13،القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[4] - المواد43-46،القانون رقم23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[5] - المادة64،المادة89،المادة90،القانون رقم23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[6] - المواد71-73، القانون رقم23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[7] - المادة157،القانون رقم23-09المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

- إنشاء اللجنة الوطنية للدفع وتتمثل مهمتها الرئيسية في وضع مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية، الذي يهدف الى تعزيز المعاملات المصرفية وكذا تقوية الشمول المالي.[1]

- الأخذ بعين الاعتبار انعكاسات التطور التكنولوجي على القطاع المصرفي، من خلال:

- إدخال العملة الرقمية للبنك المركزي وتسمى(الدينار الرقمي الجزائري)،التي يصدرها بنك الجزائر ويسيرها ويراقبها وهو ما يشكل دعما للعملة النقدية.[2]
- يتخذ بنك الجزائر تدابير تسهيل تقديم الخدمات المصرفية قصد تشجيع الشمول المالي، مع الحرص خصوصا على نشر وسائل الدفع الكتابية وعلى التواجد المنظم لشبابيك البنوك والمؤسسات المالية عبر كامل التراب الوطني.[3]
- توسيع مهمة بنك الجزائر في مجال الأمن ومراقبة نظم الدفع ويحرص أيضا على سلامة نظم مقاصة وتسوية وتسليم الأدوات المالية.[4]
- تنص المادة 64 على انشاء بنوك رقمية وهيئات تسمى(مزودي خدمات الدفع)والتي يمكن تأسيسها على شكل شركات ذات أسهم أو شركة مساهمة بسيطة أو شركة ذات مسؤولية محدودة.[5]
- توسيع إمكانية الوصول الى المعلومات المتعلقة بالقرض، من خلال انخراط هيئات القروض الأخرى، غير الخاضعة لإشراف بنك الجزائر في مركزية المخاطر، والتي تضع تحت تصرف البنوك والمؤسسات المالية المصغرة المعلومات المالية الضرورية لتسيير المخاطر المتعلقة بزبائنها التي قد يتعرضون لها من المؤسسات والاسر.[6]

الفرع الثاني: هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية حتى سنة2022

مع دخول بنك جديد حيز الخدمة، وهو البنك الوطني للإسكان، المعتمد في 29ديسمبر2022، يضم القطاع المصرفي الجزائري في نهاية ديسمبر2022، 28بنكا ومؤسسة مالية، مقرهم الاجتماعي كلهم بالجزائر العاصمة. ويجدر الإشارة الى أن12 بنكا من البنوك، من أصل20بنكا، تقدم منتجات وخدمات تابعة للتمويل الإسلامي، يشرف عليها بنك الجزائر، وتتمثل في:[7]

- سبعة (07) بنوك عمومية.
- ثلاثة عشر(13) بنكا خاصا برأس مال أجنبي بما في ذلك بنكا مختلط رأس المال.

---

[1] - المادة163،القانون رقم23-09المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[2] - المادة02-03،القانون رقم23-09المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[3] - المادة36،القانون رقم23-0.9المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[4] - المادة58،القانون رقم23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[5] - المادة91،القانون رقم23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[6] - المادة110،القانون رقم23-09المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[7] - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،التقرير السنوي2022،سبتمبر2023،ص53.

- مؤسستان (02) ماليتان عموميتان.
- خمسة (05) مؤسسات متخصصة في الإيجار من بينها ثلاثة (03) عمومية.
- تعاضدية (01) واحدة للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت، في نهاية سنة2009، صفة مؤسسة مالية.

في نهاية2022، تظل شبكة البنوك العمومية مهيمنة بـ1226 وكالة، أما البنوك الخاصة فبلغت 400وكالة، على مستوى إجمالي وكالات البنوك. هذا على الرغم من كثرة البنوك الخاصة من حيث العدد13بنكا خاصا مقابل07بنوك عمومية. أنظر جدول 3

جدول 3: هيكل القطاع المصرفي الجزائري

البنوك	المؤسسات المالية	مكاتب التمثيل
بنك الجزائر الخارجي البنك الوطني الجزائري القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية بنك الفلاحة والتنمية الريفية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(بنك) البنك الوطني للإسكان بنك البركة الجزائري المؤسسة المصرفية العربية-الجزائر ناتكسيس -الجزائر سوسييتي جنرال-الجزائر سيتي بنك-الجزائر(فرع بنك) بنك العرب PLC-الجزائر(فرع بنك) BNP PARIBAS –الجزائر ترست بنك-الجزائر بنك الخليج-الجزائر بنك الإسكان للتجارة والتمويل-الجزائر فرنسا بنك-الجزائر بنك السلام-الجزائر H.S.B.C-الجزائر(فرع بنك)	شركة إعادة تمويل الرهن العقاري الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف الشركة العربية للإيجار المالي المغاربية للإيجار المالي-الجزائر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الشركة الوطنية للإيجار المالي ايجار الجزائر(ILA) الجزائر إيجار(EDI)	البنك التجاري العربي البريطاني اتحاد البنوك العربية والفرنسية القرض الصناعي والتجاري بانكو سابادل بنك مونتي دي باشي دي سيينا CAIXABANK "اسبانيا"

المصدر: الموقع الرسمي لبنك الجزائرwww.bank-of-algeria.dz اطلع عليه بتاريخ2024/02/22.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري

رغم ما ميز القطاع المصرفي من إصلاحات والتي لا يمكن إنكار نتائجها على مستوى تطور عمل القطاع المصرفي، إلا أنه لا بد من استمرار وتيرة الإصلاحات وذلك نظرا للتحديات الكبيرة والمتنوعة التي مازالت تواجه القطاع المصرفي في الجزائر، والتي نذكر أهمها:

1) **ضعف كفاءة الموارد البشرية بالبنوك الجزائرية:** فعلى الرغم من مجهودات الجامعة التي تعمل على تخريج دفعات بتكوين جيد ومؤهلين ليصبحوا إطارات في المستقبل وإنشاء تكوين بين البنوك غير أنها تبقى عاجزة عن توفير جميع الوسائل الضرورية لتلبية الحاجات الضخمة للبنوك في مجال التكوين التطبيقي وفي جميع الفروع والمدرسة العليا للبنوك التي تم تشغيلها منذ1996 والقادرة على تكوين متخصصين ما بعد التدرج لا يتم اللجوء إليها إلا قليلا من قبل البنوك التي يبدو أنها تهمل الجانب النوعي لإطاراتها، حيث يبقى مستوى التأطير محدودا نوعا ما من حيث التكوين.[1]
2) **ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي:** يحتاج القطاع المصرفي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وتتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد وتقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات لعل أهمها الحجم الكلي للودائع، تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع، والقيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة.[2]
3) **ضعف الإفصاح والرقابة:** مازالت المؤسسات المصرفية العاملة في الجزائر خاصة العمومية منها تفتقر إلى الحد الأدنى المطلوب للإفصاح، وهو ما يلاحظ من خلال غياب البيانات وصعوبة الحصول عليها لإجراء الدراسات والمقارنات بينها وبين البنوك الدولية، إضافة إلى ذلك فإن الإطار الرقابي ورغم ما يعرفه من تحسن متواصل في جانبه التشريعي إلا أنه يجب تفعيله من طرف هيئات البنك المركزي الرقابية.
4) **تجزئة النشاط المصرفي:** لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة، إلى خلق نوع من التخصص في النشاط المصرفي وسيطرة الإدارة الروتينية على عمل البنوك، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط المصرفي وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر

[1] - صليحة عماري، النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة بيداغوجية موجهة السنة الثالثة، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،جامعة08ماي1945،قالمة.2021/2020،ص73.

[2] - مليكة زغيب، حياة نجار، النظام البنكي الجزائري: تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، الملتقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،يومي14و15ديسمبر2004،ص403.

محرك النشاط المصرفي بشكل عام وألا وهي المنافسة في السوق المصرفية وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير المخاطر المترتبة عنها.[1]

5) **ضعف استخدام التكنولوجيا:** يحتاج القطاع المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا، مما يزيد من ثقة المستثمرين في البنوك.[2]

6) **تراجع ثقة الأفراد بالمعاملات المصرفية:** إن التحدي الحقيقي الذي يطرح أمام البنوك في الجزائر لاسيما العمومية منها، هو البحث عن كيفية استرجاع ثقة المواطنين بها، والتي تراجعت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة بعد أزمة البنوك الخاصة. من خلال قيام البنوك بحملات تحسيسية وتوعوية لتثقيف المواطنين ماليا وكذا توضيح أهمية الاعتماد على خدمات البنوك ومدى تأثير ذلك إيجابا على حياة المواطن وكذا الاقتصاد الوطني.[3]

7) **بطء عملية دمج الصيرفة الالكترونية:** إن القطاع المصرفي الجزائري يعرف تأخرا مهما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة للمعلومات، وبالتالي فإن الصيرفة الالكترونية تعتبر المولود الجديد للنظام المصرفي لم تستعمل في الجزائر لأسباب مختلفة تتمثل في:[4]

- انعدام الثقة للزبائن اتجاه القطاع الحديث للإعلام والاتصال.
- قلة الموارد المالية لاقتناء التجهيزات، وكذا استعمال مستخدمين وإطارات متخصصة في هذا الميدان.
- عدم الوعي الكافي للجزائريين بمنافع القطاع المصرفي الالكتروني.
- هذا القطاع حديث في العالم العصري يتطلب خبراء في ميدان الإعلام الآلي والاتصال، وهذا الشيء تفتقر إليه بلادنا.
- نظام الأمن المعلوماتي غير فعال في بلادنا.

[1] - العباس بهناس، اخضر بن أحمد، النظام المصرفي في ظل الأمر03-11المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور ،الجلفة،الجزائر،المجلد04،العدد02، 2013،ص ص44-45.

[2] - مليكة زغيب، حياة نجار، مرجع سبق ذكره،ص403.

[3] - صليحة عماري، مرجع سبق ذكره،ص74.

[4] - بوخاري فاطنة، واقع تطبيق الصيرفة الالكترونية وآليات تفعيلها في البنوك الجزائرية دراسة حالة الجزائر(2002-2017)،مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،الجزائر،2020،ص148.

8) **تنظيم القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل:** مع تزايد حدة العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء كانت داخلية أو خارجية وأصبح لزاما على البنوك أن تحتاط من المخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات.

9) **ظاهرة اندماج الأسواق المالية:** نتيجة إزالة القيود أمام توريد الخدمات المصرفية والمالية ارتفع عدد فروع البنوك ومن ثم ارتفعت حصة البنوك الأجنبية في الأسواق المصرفية المحلية في العديد من دول العالم.[1]

10) **ضعف الكثافة المصرفية:** تحدث الكثير من المصرفيين عن مبدأ الانتشار، وهناك نماذج تناولت عملية الانتشار بطريقة أو بأخرى فمثلا نموذج كاميرونCameron الذي وضع عام1967 حيث ينص أن هناك لكل10000شخص فرع واحد لبنك، مبدأ هذا النموذج مبني على عرف دولي حيث يتم قياس عدد الفروع ببساطة من خلال المعادلة:

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان}} \times 10000$$

إذا كان يساوي(1) فهو العدد المثالي للتوزيع، وإذا كان أكبر من(1) فهناك انحراف موجب بمعنى هناك انتشار للمصارف. وقد يكون هذا الانتشار أكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبئا كبيرا من حيث التكلفة على البنوك، وبالتالي انخفاض ربحية البنك، أما إذا كان أقل من(1) فهناك انحراف سلبي بمعنى انتشار البنوك حسب هذا النموذج غير كافية وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة إلى هذه الخدمة(وقد طور هذا النموذج إلى الأخذ بعدد السكان المنتجين فقط).[2]

يظهر جدول **4** أن متوسط معدل الكثافة المصرفية خلال الفترة (2015-2022) بلغ38 %(0.38) أقل من الواحد فهناك انحراف سلبي بمعنى الخدمة المصرفية لا تصل إلى شريحة معينة من الناس، فمن خلال الجدول نجد أنه يوجد ارتفاع لعدد وكالات البنوك العمومية حيث بلغت 1226وكالة سنة2022 مقارنة بـ1123وكالة سنة2015،أما البنوك الخاصة فقد ارتفع عدد الوكالات بها من346وكالة في سنة2015 الى 400وكالة سنة2022،كما نجد أن عدد وكالات البنوك العمومية هو أكبر بكثير من عدد وكالات البنوك الخاصة وهذا ساهم في تعزيز سيطرة البنوك العمومية على النشاط المصرفي.

[1] - جنان احمد، توبين علي، واقع وتحديات تحرير الخدمات المصرفية في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية،الجزائر،المجلد18،العدد01، 2018،ص 105.

[2] - عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان، مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري، دفاترMECAS،جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،
المجلد02،العدد01، 2006،ص317.

جدول 4: معدل الكثافة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2015-2022)

السنوات	بنية القطاع المصرفي الجزائري						المجموع		عدد السكان*	معدل الكثافة المصرفية
	عدد البنوك العمومية	عدد الوكالات	عدد البنوك الخاصة	عدد الوكالات	عدد المؤسسات المالية	عدد الوكالات	عدد البنوك والمؤسسات المالية	عدد الوكالات		
2015	6	1123	14	346	9	88	29	1557	39963	0.39
2016	6	1134	14	355	9	88	29	1577	40836	0.39
2017	6	1145	14	364	9	95	29	1604	41721	0.38
2018	6	1151	14	373	8	95	28	1619	42577	0.38
2019	6	1168	14	377	8	91	28	1636	43424	0.38
2020	6	1184	14	394	8	96	28	1674	43451	0.38
2021	6	1202	13	401	8	97	27	1700	44177	0.38
2022	7	1226	13	400	8	99	28	1725	44903	0.38

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقارير السنوية لسنوات(2015،2016،2017،2018،2019،2020،2021،2022).

*الديوان الوطني الإحصائيات(www.ons.dz) .

الديوان الوطني للإحصائيات-حوصلة احصائية1962-2020:ديمغرافيا،ص40.

* البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=DZ (تاريخ الاطلاع:2024/02/23)

11) **هيكل ملكية البنوك:** تعتبر سيطرة البنوك العمومية على القطاع المصرفي الجزائري إحدى المظاهر التي ورثها عن القطاع الاشتراكي أو الاقتصاد المخطط، أين كانت الدولة تحتكر هذا القطاع، ومع فتحه بداية التسعينات من القرن الماضي بصدور قانون النقد والقرض90-10 والذي فسح المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار في هذا القطاع، تزايد عدد البنوك الخاصة مع بقاء عدد البنوك العمومية ثابتا[1]،إلى أن بلغ عدد البنوك العمومية 07والبنوك الخاصة13 في سنة2022.وبالرغم من قلة البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة إلا أن السيطرة لازالت للأولى ويتضح ذلك من خلال كل من حجم الودائع وحجم القروض.

[1] - سليمان ناصر، آدم حديدي، مرجع سبق ذكره،ص15.

جدول 5: تركيبة الودائع بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2015-2022) الوحدة: مليار دينار

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الودائع	9200.7	9079.9	10232.2	10922.7	10639.4	10754.8	12492	14530.4
حصة البنوك العمومية%	88.3	87.1	85.8	86.24	85.32	84.71	84.61	86.51
حصة البنوك الخاصة%	11.7	12.9	14.2	13.76	14.68	15.29	15.39	13.49

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

بنك الجزائر، التقارير السنوية لسنوات (2015،2016،2017،2018،2019،2020،2021،2022).

يلاحظ من خلال جدول **5** السيطرة المرتفعة للبنوك العمومية من حيث حجم الودائع، وذلك بنسبة88.3%سنة2015 وإن كانت النسبة عرفت تذبذب في السنوات اللاحقة إلا أنها بقيت مرتفعة، حيث بلغت86.51% سنة2022، مقابل ارتفاع طفيف وتدريجي لحصة البنوك الخاصة وعرفت انخفاض بنسبة13.49%سنة2022.

شكل1 : حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي الودائع

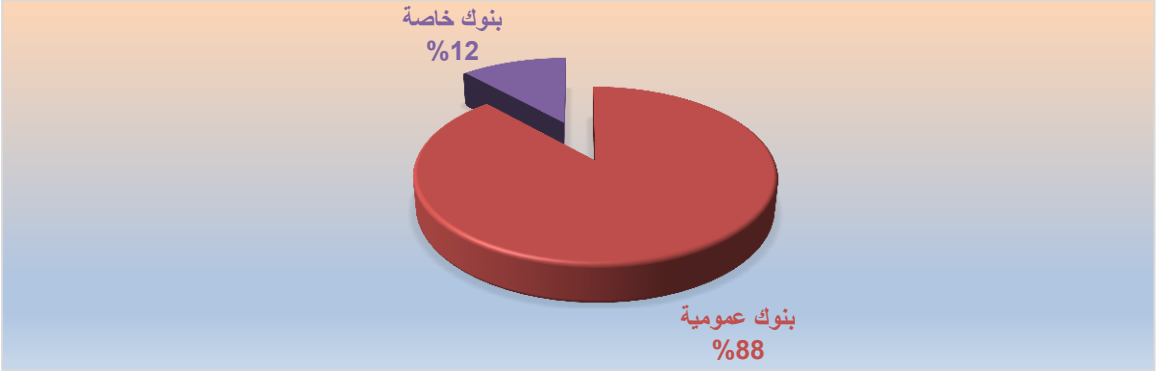

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات جدول 5

ولا يختلف الأمر بالنسبة لحجم القروض، فهو بالنسب الآتية:

جدول 6: تركيبة القروض بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة(2015-2022) الوحدة: مليار دينار

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي القروض	7275.6	7907.8	8877.9	9974	10855.6	11179.2	9836.6	10112.3
حصة البنوك العمومية%	87.7	87.6	86.8	86.59	87.93	88.30	85.83	85.58
حصة البنوك الخاصة%	12.5	12.4	13.2	13.41	12.07	11.70	14.47	14.42

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

بنك الجزائر، التقارير السنوية لسنوات(2015،2016،2017،2018،2019،2020،2021،2022).

يلاحظ نفس الأمر من خلال

جدول **6** بالنسبة لحجم القروض، وذلك بنسبة87.7% سنة2015 وإن كانت النسبة تناقصت بشكل تدريجي تقريبا لتصل الى86.59%سنة2018 إلا أنها بقيت مرتفعة، مقابل ارتفاع طفيف وتدريجي لحصة البنوك الخاصة لتصل إلى نسبة14.47% سنة2021.

شكل2 : حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي القروض

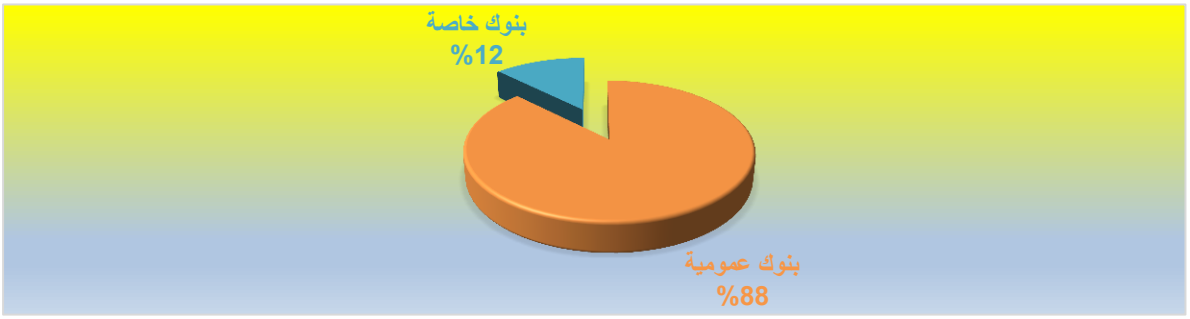

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات

جدول 6

12) **مشكلة القروض المتعثرة:** حيث يعاني القطاع المصرفي الجزائري من مشكلة كبيرة في هذا الجانب، حيث أنه أمام السياسات الاقراضية التوسعية التي انتهجتها البنوك الجزائرية لضمان تمويل المؤسسات العمومية من أجل استمراريتها دون مراعاة الجدوى الاقتصادية لتلك القروض، وهو ما قد يؤدي إلى عرقلة النشاط المصرفي بفقدان البنوك التجارية المقدرة على تسيير واسترجاع تلك القروض[1]. أنظر شكل**3** :

شكل3 : نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال الفترة (2013-2020)

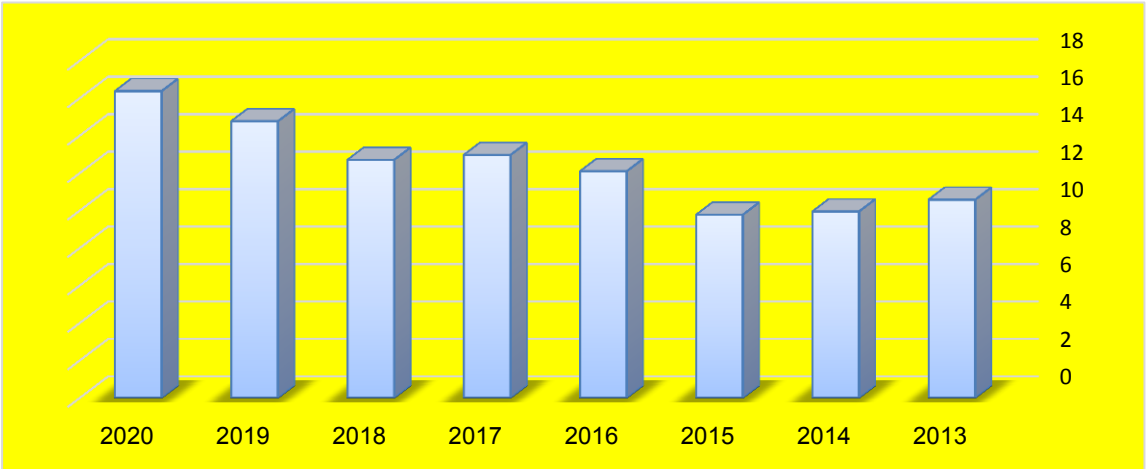

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.AST.NPER.ZS تاريخ الاطلاع:2024/02/24.

نلاحظ من خلال شكل**3** أن نسبة القروض المتعثرة بلغت 12.08%سنة2017، لتعرف

[1] - عادل زقرير، مرجع سبق ذكره، ص231.

ارتفاعا متواصلا خلال السنوات القادمة حيث بلغت16.36% سنة2020 وهذا نتيجة الأوضاع الاقتصادية غير المواتية، الشيء الذي حد من مقدرة البنوك على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وزيادة تكلفة عملياتها.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية لأثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

سنقوم بالتطرق إلى قياس أثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي (1980-2022)، وكذلك عرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وإبراز أهم خصائصه ومنهجية استخدامه، بالإضافة إلى تحديد أهم المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية وعرض المنهجية القياسية، ومناقشة وتحليل النتائج.

المطلب الأول: نبذة حول نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

طورت طريقةARDL لاختبار التكامل المشترك ولقياس العلاقة على المديين القصير والطويل بين المتغيرات من طرف بيسران وشين(1999)Pesaran and Shin وبيسران وآخرون. الشكل العام Smith.2001 ،Shin،Pesaran لنموذج(q2،q1،p)ARDL هو (حالة متغيرين تفسيريينx_1وx_2):

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 y_{t-1} + \cdots + \alpha_p y_{t-p} + \beta_0 x_{1t} + \cdots + \beta_{q1} x_{1t-q1} + \gamma_0 x_{2t} + \cdots + \gamma_0 x_{2t-q2} + \varepsilon_t$$

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i y_{t-1} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_i x_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \gamma_i x_{2t-k} + \varepsilon_t$$

إذن هو نموذج انحدار ذاتي(Autoregressive) لأن جزء من المتغيرات المستقلة هي المتغير التابع نفسه لفترات إبطاء مختلفة(γ_{t-p}، ...، γ_{t-2}، γ_{t-1}). ولفترات الإبطاء الموزعة(Distributed Lag) أن المتغير التابع يفسر بمتغيرات مستقلة لفترات إبطاء متعددة(x_{t-q}، ...، x_{t-2}، x_{t-1}).

الصيغة السابقة لنموذجARDL طرأت عليها تعديلات-لأغراض قياسية-واستخرج منه نموذج في صيغة أخرى يسمى بنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(Unrestricted ECM)،على الشكل التالي:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \gamma_i \Delta x_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \alpha_k \Delta x_{2t-k} + \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 x_{1t-1} + \theta_3 x_{2t-1} + \varepsilon_t$$

وهذا النموذج الأخير هو الذي يعتمد عليه لاختبار وجود تكامل مشترك(اختبار الحدود- Bounds Test)،ولقياس العلاقة بين المتغيرات. حيث:θ_3، θ_2، θ_1 تمثل معلمات المدى الطويل،أما σ_k ، γ_j ،β_iفهي معلمات المدى القصير.[1]

[1] - يوسف حوشين، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(Autoregressive Distributed Lag model(ARDL ودوره في تحليل وقياس العلاقات بين المتغيرات على المديين القصير والطويل، يوم دراسي حول: التحليل الكمي للمذكرات والأطروحات باستخدام البرمجيات الإحصائية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،يوم11أفريل2016،ص4.

الفرع الأول: منافع منهجية التقدير بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

بالنسبة لمنهجية التقدير بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، هناك عدة من المنافع:

أ) أن هذه التقنية تعمل حتى عندما يكون النموذج غير متكامل من نفس الدرجة أي بغض النظر عن درجة التكامل بين المتغيرات عند مستوياتها(0)I أو عند الدرجة الأولى(1)I أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذه التقنية هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية(2)I.

ب) تقنيةARDL أكثر كفاءة في حالة العينات الصغيرة والمحدودة.

ج) تمكن من تحقيق تقديرات متسقة على المدى الطويل.[1]

د) أن استخدامه يساعد على تقدير الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه.

هـ) المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، فضلا عن أنه يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.[2]

و) نستطيع من خلال منهجية(ARDL) تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل(Short run and Long run) بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.[3]

ز) يطبق نموذجARDL إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كاف من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات، وهو يقدر عددk(p+1) من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيثpهي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم وk هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج طبقا لمعايير معلوماتية مختلفة منها:

- ✓ (ADJ.R-sq) معيار معامل التحديد المصحح.
- ✓ Schwarz SC(Schwarz Information.
- ✓ AIC(Akaike Information Criterion).[4]

---

[1] - حليمة عز الدين، أثر التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1971-2016)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2018/2017،ص136.

[2] - ناظم عبد الله عبد المحمدي، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) للمدة1990-2015،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية،العراق،المجلد9،العدد17، 2017،ص150.

[3] - حسن علي عثمان فطر، سفيان أبو البشر آدم سعد، استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان-دراسة قياسية إحصائية للمدة(1990-2020)،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث،فلسطين،المجلد09،العدد19، 2022،ص36.

[4] - حسان بن موسى، منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL-تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة2020/2000،مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس،المدية،المجلد11،العدد01، 2023،ص57.

الفرع الثاني: خطوات التقدير بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

تتلخص المنهجية المستخدمة في هذه التقنية بإتباع الخطوات التالية:

1) التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة I(2) فهذا يبطل منهجية نموذجARDL.
2) صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد(Unrestricted Error Correction(UECM، والذي يكون نوع خاص من نموذجARDL.
3) في الخطوة الثانية، تحديد فترة بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج.
4) التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.
5) التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.[1]
6) القيام باختبار الحدود(Bounds Test) لمعرفة هل توجد علاقة توازنيه على المدى الطويل بين المتغيرات(تكامل مشترك)،وذلك بالاعتماد على النموذج المقدر (نموذجUECM):

- نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \theta_1 = \theta_1 = \theta_1 = 0 \\ H_1: \theta_1 \neq \theta_1 \neq \theta_1 \neq 0 \end{cases}$$

- أي:
  - H_0:لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
  - H_1:توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
- لاختبار هذه الفرضية قام بيسران وآخرون2001(Perason and al) بوضع قيم مجدولة في شكل حدود تشمل على حد أعلى وهي توافق سلاسل متكاملة من الدرجة I(1)، وحد أدنى وهي توافق سلاسل متكاملة من الدرجة0(I(0)). ونعتمد لاختبار هذه الفرضية على اختبار والد(Wald Test)،حيث يمدنا هذا الاختبار بقيمة فيشر المحسوبة، والتي نقارنها بالقيم المجدولة لبيسران. فإذا كانت قيمة فيشر المحسوبة أكبر من الحد الأعلى فإننا نرفضH_0(أي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات)،أما إذا كانت قيمة فيشر المحسوبة أصغر من الحد الأدنى فإننا نقبلH_0(أي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات)،وفي حالة ما إذا كانت قيمة فيشر المحسوبة محصورة بين الحد الأعلى والحد الأدنى فإنه لا يمكن الحسم في وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. إلا في الحالة التي تكون لجميع السلاسل نفس درجة التكامل: فإذا كانت متكاملة من الدرجة 1 فإننا نقارن قيمة فيشر المحسوبة بالحد الأعلى مباشرة. أما إذا كانت متكاملة من الدرجة 0 فإننا نقارن قيمة فيشر المحسوبة بالحد الأدنى.
- لتأكيد وجود علاقة تكامل مشترك، يمكن القيام باختبار ستودنت على معلمة المتغيرγ_{t-1}، نختبر الفرضية التالية:

[1] - عادل زقرير، مرجع سبق ذكره، ص ص251-252.

$$\begin{cases} H_0: \theta_1 = 0 \\ H_1: \theta_1 < 0 \end{cases}$$

- فإذا كانت قيمة ستودنت المحسوبة أكبر من الحد الأعلى (قيم مجدولة من طرف بيسران وآخرون) فإننا نرفضH_0(أي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات). في حالة قبول فرضية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإنه انطلاقا من نموذجUECMنستخرج أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المديين القصير والطويل:

- **معلمات أثر المدى الطويل:** في حالة التوازن لنموذج UECM في المدى الطويل تكون:

$$\Delta\gamma_t = \Delta x_{1t} = \Delta x_{2t} = 0$$

- ومنه:$\theta_1\gamma_t=\beta_0+\theta_2 x_{1t}+\theta_3 x_{2t}+\varepsilon_t$ - وبالتالي فإن أثرx_{1t} علىγ_t في المدى الطويل هو:$\frac{\theta_2}{-\theta_1}$،وأثر$x_{2t}$ علىγ_t في المدى الطويل هو:$\frac{\theta_3}{-\theta_1}$

- **معلمات أثر المدى القصير:** γهو أثر x_{1t} علىγ_t في المدى القصير،وσ هو أثرx_{2t} على γ_t في المدى القصير.[1]

✓ وإذا كانت النتيجة ايجابية في الخطوة6،يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل" مستويات النموذج"، فضلا عن فصل نموذج تصحيح خطأ غير المقيد(UECM).

✓ استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة7 لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات.[2]

المطلب الثاني: تعريف المتغيرات ومصادر وتطور البيانات المستخدمة في الدراسة

بغية انجاز الدراسة التطبيقية الباحثة في أثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي يجب تحديد أبرز وأهم المتغيرات الاقتصادية التي يستوجب وضعها في الدراسة لبناء نموذج نحاول من خلاله الإجابة على الإشكالية المطروحة، وسنتطرق الى تطوراتها بغية تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة

ارتكازا على الجانب النظري للدراسة، وبناء على تحليل الدراسات السابقة، تم اعتماد جملة من المتغيرات الاقتصادية لبناء نموذج الدراسة يتوافق ومعطيات الاقتصاد محل الدراسة، **جدول 7** يبين مختلف متغيرات الدراسة. ولمعرفة بيانات سلاسلها الزمنية أنظر **ملحق 1**:

[1] - يوسف حوشين، مرجع سبق ذكره، ص ص5-6.

[2] - عادل زقرير، مرجع سبق ذكره،ص252.

جدول 7: صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة

	الرمز	التعريف	المصدر
المتغير التابع	GDPPCAP	نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الخام الحقيقي	البنك الدولي: https://data.worldbank.org/country/algeria
المتغيرات المستقلة	PRVT	الائتمان المقدم الى القطاع الخاص(% من الناتج المحلي الاجمالي)	
	LL	المطلوبات السائلة الى الناتج المحلي الإجمالي(%)	
	GOV	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام(% من الناتج المحلي الاجمالي)	
	TO	الانفتاح التجاري أي نسبة(الصادرات +الواردات) الى الناتج المحلي الإجمالي	

المصدر: من اعداد الطالبة

الفرع الثاني: قراءة وتحليل مؤشرات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية

نهدف الى قراءة وتحليل مؤشرات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية والموضحة في **شكل4** :

شكل4 : تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة القياسية

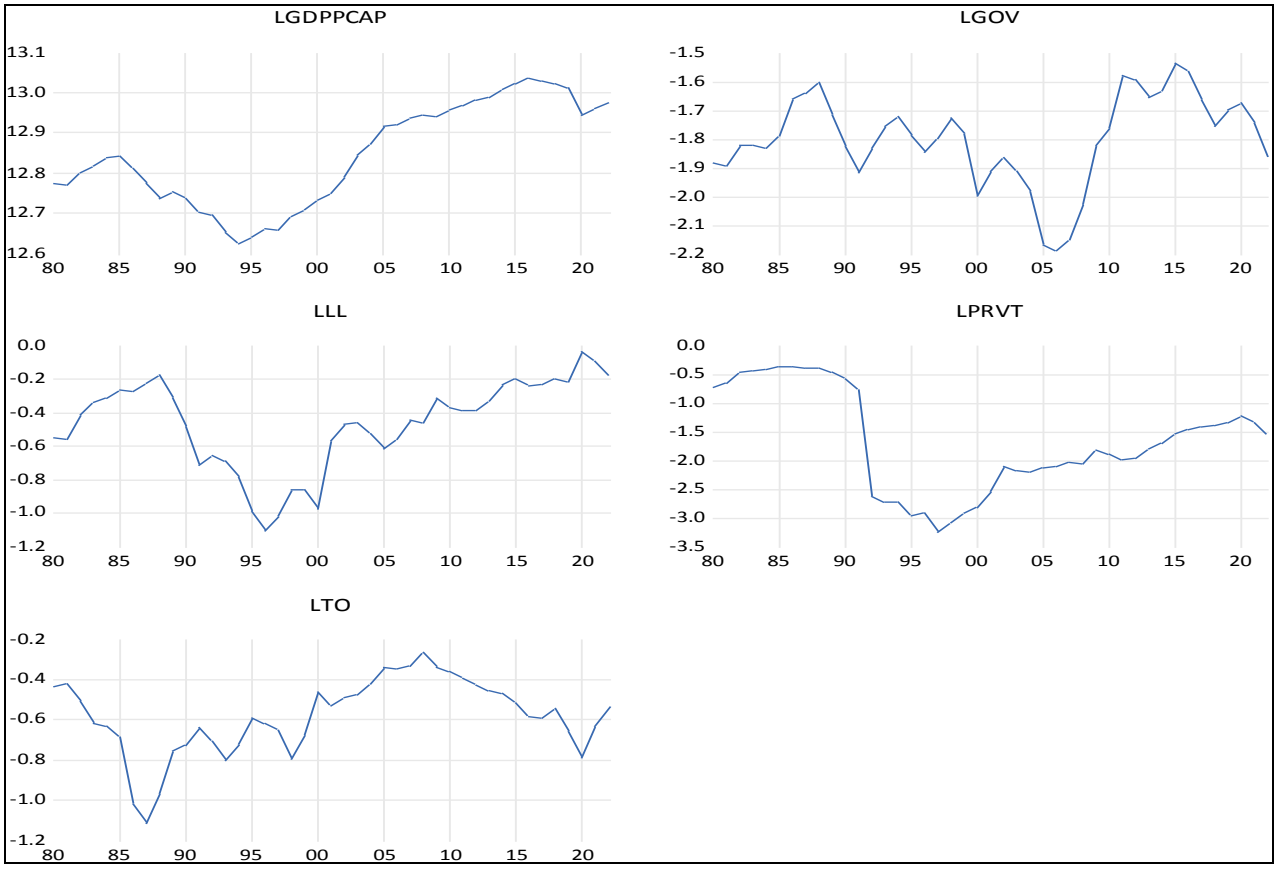

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامجEviews13

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الهيدروكربونات في النمو والايرادات، ويعاني من عواقب انخفاض أسعار النفط، حيث أدى ذلك الى تدهور الوضع المالي وتحويل الفوائض الى عجز عميق، مما يؤثر بشكل كبير على القطاع غير الهيدروكربوني الذي يتكون أساسا من الصناعة والخدمات، والذي يعتمد بشكل كبير على الانفاق العام الممول من عائدات الهيدروكربون وفقا لأحدث الإحصاءات والمعلومات حول اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر فتشير الى:[1]

- يمثل قطاع الهيدروكربونات19% من الناتج المحلي الإجمالي و93% من صادرات المنتجات، ويساهم بنسبة38% في إيرادات الميزانية بين عامي2016و2021.
- تهدف الجزائر الى تنويع اقتصادها لتحسين فرص العمل، خاصة بين الشباب حيث يبلغ معدل البطالة12.7% من اجمالي القوى العاملة و31.9% بين الشباب.
- في عام2021، شهد قطاع الهيدروكربونات نموا بنسبة3.4% حيث تعافى الناتج المحلي الإجمالي من ركود كوفيد-19 الذي أدى الى انكماش بنسبة5.1% في عام2020.
- انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام2022(+2.9% على أساس سنوي) بسبب انخفاض إنتاج النفط والغاز الطبيعي من ذروة ما بعد كوفيد-19.
- بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني في نفس الفترة+3.7%، مدعوما بالاستهلاك الخاص وانخفاض حجم الواردات، فضلا عن انتعاش قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات الموجهة نحو المستهلك.
- يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات من ارتفاع التضخم واحتمال حدوث تباطؤ عالمي، مع توقعات بزيادة مفاضلات السياسات لتحقيق توازن بين خفض التضخم ودعم النمو والقوة الشرائية.
- لا يزال التعرض لتقلبات أسعار المواد الهيدروكربونية مرتفعا ويشكل تحديا إضافيا للاقتصاد الجزائري وسياسته الاقتصادية المستقبلية.

أولا: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والايرادات النفطية (% من الناتج المحلي الإجمالي)

يعبر مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن المتغير التابع، والشكل الموالي يعبر عن تطوره بالإضافة الى الإيرادات النفطية.

[1] International Monetary Fund.Middle East and Central Asia Dept.(2023a).Algeria:2022 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report. IMF Staff Country Report. IMF Staff Country Report. 2023(068). A001. https://doi.org/10.5089/9798400233395.002.A001.

شكل5 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والايرادات النفطية (% من الناتج المحلي الاجمالي(2012-2021)

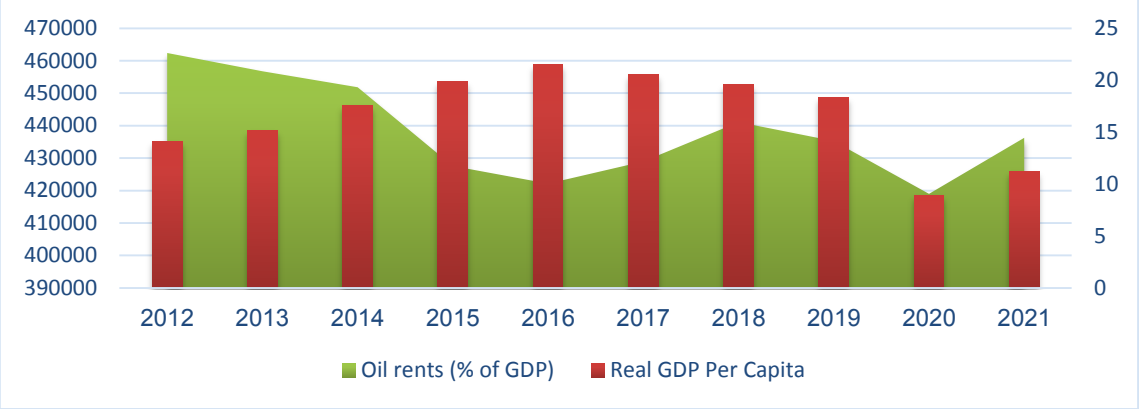

المصدر:https://data.albankaldawli.org/country/algeria

بالنظر الى شكل5 ، نجد أن هناك زيادة طفيفة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد على مر السنين، مما يعكس النمو الاقتصادي الإيجابي. ومع ذلك، انخفضت عائدات النفط تدريجيا بسبب انخفاض أسعار النفط. يظهر هذا الانخفاض أهمية التحول الاقتصادي من الاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية. وبالتالي فإن الوضع يتطلب تعزيز القطاعات غير النفطية لضمان استدامة النمو الاقتصادي ولضمان ذلك من الضروري تنويع مصادر الدخل وتطوير القطاعات الأخرى لضمان المرونة الاقتصادية في مواجهة التقلبات في أسعر النفط. في سياق متصل وفيما يتعلق بالوضع الحالي للاقتصاد الجزائري، فيشير الى:[1]

- تحدد الحكومة الجزائرية أولويات الإصلاح المالي بهدف الحفاظ على سياسات حكيمة ومستدامة، حيث تضع خطة عمل الحكومة لعام 2021 أجندة طموحة للإصلاحات المالية تركز على الحفاظ على التوازنات المالية والدور الاجتماعي للسياسات العامة.
- إن مواجهة ضعف الاحتياطات المالية وموقف السياسة المالية يزيد من المخاطر على استقرار الاقتصاد الكلي في الجزائر، حيث تستفيد المالية العامة من ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية ولكن الاحتياطات ضعيفة، مما يجعلها عرضة للتقلبات في سوق المواد الهيدروكربونية. على سبيل المثال: شكلت إيرادات الهيدروكربون حوالي نصف اجمالي إيرادات الميزانية.
- تسبب التقلبات في أسعار النفط تقلبات في إيرادات الموازنة في الجزائر، حيث التحدي الكبير هو على وجه التحديد الإدارة المالية والاقتصادية، حيث يؤثر التغيير المعياري في عائدات الهيدروكربون بشكل كبير على السياسة المالية، على سبيل المثال: كان الارتفاع في عائدات الهيدروكربون في العقد الماضي ملحوظا، حيث يمثل حوالي 50% من اجمالي إيرادات الميزانية.

[1] International Monetary Fund. Middle East and Central Asia Dept. (2023b). Algeria: SelectedIssues.IMFStaffCountryReports.2023(069).A001.

https://doi.org/10.5089/9798400233555.002.A001

- تؤكد التحليلات الاقتصادية على الحاجة الى تعزيز آليات إدارة الانفاق الحكومي في الجزائر، حيث يرتبط الانفاق الحكومي بالتغيرات في معدلات التبادل التجاري، مما يدل على الحاجة الى إصلاح السياسة المالية لتجنب التكيف الدوري، على سبيل المثال: يرتبط التغيير في الانفاق الحكومي بنسبة معينة في نمو الاقتصاد الجزائري.
- يؤدي التراكم السريع للديون الى اضعاف المالية العامة وتقليل قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية، حيث يعكس ارتفاع الدين الحكومي تأثير الصدمات الخارجية المتكررة ويزيد من الحاجة الى خطط تعديل مالي صارمة، على سبيل المثال: يعكس ارتفاع الدين الحكومي منذ نهاية عام 2013الى نهاية عام2021 الصدمات الخارجية المتكررة وضعف الاقتصاد.
- يتطلب الوضع المالي الصعب في الجزائر اتخاذ تدابير فعالة لإصلاح السياسة المالية، بما في ذلك تعزيز الاحتياطات المالية وتحسين آليات إدارة الإيرادات، من أجل تعزيز الاستدامة المالية والحفاظ على الانفاق ذي الأولوية.

ثانيا: تطور المتغيرات المستقلة في الدراسة

إذا ركزنا على المتغيرات المستقلة الموضحة في دراستنا، فإن **جدول 8** يعكس تطورها خلال الفترة2012 الى2022.

جدول 8: تطور المتغيرات المستقلة للدراسة (2012-2022)

المتغير / السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الإجمالي)	65.40	63.61	62.41	59.70	55.93	55.32	58.07	51.81	45.33	53.20	59.04
الانفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي(% من الناتج المحلي الإجمالي)	20.32	19.14	19.53	21.56	20.89	18.95	17.26	18.34	18.34	17.42	15.48
نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي	14.03	16.50	18.35	21.17	22.88	24.40	24.90	25.81	25.81	25.81	21.10
نسبة النقود بمعناها الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي	67.95	71.73	79.31	82.00	78.88	79.33	81.58	80.54	80.54	90.94	82.90

المصدر: تاريخ الاطلاع:2024/04/03. https://data.worldbank.org/indicator/NE.GNFS.ZS?end=DZ&star=2012

بناء على البيانات الواردة في **جدول 8** يمكننا تقديم تحليل لتطور المتغيرات المستقلة في دراستنا في النقاط التالية:

- **معدل الانفتاح التجاري:** ارتفعت أسعر النفط مما أدى الى استقرار معدل الانفتاح التجاري للجزائر ولكن مع بداية2015 تدهورت أسعار النفط بشكل حاد، مما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري وأدى الى انخفاض معدل الانفتاح التجاري بين عامي2016 و2021.استمرت أسعار النفط في التقلب مما اثر على أداء الاقتصاد الجزائري، بيمنا ارتفع معدل الانفتاح التجاري بين عامي2018و2021 مما يشير إما الى تغيير في السياسات التجارية أو تحسن في الأداء الاقتصادي. في عام2022 بدأ معدل الانفتاح التجاري مستقرا مع استمرار الظروف الاقتصادية العالمية أو السياسات التجارية الحالية في الجزائر.
- **النفقات الحكومية النهائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:** تظهر هذه البيانات نسبة الانفاق الحكومي النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكل عام. تتراوح نسبة الانفاق الحكومي النهائي من 21.56%سنة2015 الى 15.48% سنة2022 حيث شهدت هذه الفترة انخفاض تدريجي في نسبة الانفاق الحكومي النهائي منذ عام2015، وتجدر الإشارة الى أن هذه الفترة تميزت بتوسع كبير في النفقات العامة مع المشاركة في مشاريع واسعة النطاق مثل النقل والإسكان والبنية التحتية والهياكل التعليمية وغيرها. ويعزى ذلك الى ارتفاع أسعار النفط التي وصلت الى مستويات قياسية مما أدى الى استعادة الأرصدة الداخلية والخارجية والسيطرة على الديون الخارجية، والتي انخفضت بشكل كبير.
- **نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي:** تعكس هذه البيانات النسبة المئوية للائتمان الممنوح للقطاع الخاص مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لكل عام. تتراوح نسبة ائتمان القطاع الخاص من14.03% سنة2012 الى 29.55% سنة2020، حيث كانت هناك زيادة مستمرة في هذه الفترة (2012-2022)، يليها انخفاض في عامي2021و2022 حيث بلغت النسبة25.81% و21.10% على التوالي، مما يعكس ضعف تطور القطاع المصرفي الجزائري وانخفاض مستوى مشاركته في تقديم الخدمات المالية والمصرفية للقطاع الخاص. ويمكن أن يعزى ذلك الى احتكار البنوك العامة لأنشطة الودائع والاقراض، وتفضيلها لتمويل القطاع العام وخاصة قطاعي الطاقة والمياه. وقد أدى ذلك الى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم.
- **نسبة النقود بمعناها الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي:** تظهر هذه البيانات نسبة الأموال الواسعة (النقدية والودائع والاقراض) الى الناتج المحلي الإجمالي لكل عام. تتراوح نسبة الأموال الواسعة من 67.95%سنة2012 الى 96.01% سنة 2020 كانت هناك زيادة في هذه النسبة خلال الفترة (2012-2022) يليها انخفاض في 2021 و2022، حيث يشهد القطاع المصرفي انخفاضا في الثقة والعادات المصرفية نتيجة لعوامل مثل الدافع الديني وهذا يدفع الافراد الى الاعتماد على أشكال أخرى من المدخرات مثل الذهب والعقارات، مما يؤثر على الاقتصاد المصرفي ويعيق دافع الجمهور لتحويل أموالهم الى ودائع.

المطلب الثالث: نمذجة قياسية لأثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022) باستخدام نموذجARDL

ستتم محاولة النمذجة القياسية لأثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)، حيث يتم توضيح المنهجية القياسية وإعطاء النتائج، وتحليلها من الناحية الإحصائية والقياسية، ناهيك عن اختبار استقرار النموذج المستخدم، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: المنهجية القياسية والنتائج

لغرض اختبار فرضية البحث يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزعARDL، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$GDPPCAP = f(PRVT, LL, GOV, TO) \dots\dots\dots (1)$$

بالنسبة للتعريف بالمتغيرات الواردة في المعادلة (1) أنظر الجدول رقم(07) أعلاه، حيث يوضح المتغير التابع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كمقياس مناسب للنمو الاقتصادي، كما يلاحظ إضافة متغيرات إضافية الى العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والائتمان المقدم الى القطاع الخاص المتغير المستقل الرئيسي، ويعزى ذلك الى كون الائتمان المقدم الى القطاع الخاص ليس هو العامل الوحيد المؤثر في النمو الاقتصادي، بل هناك عوامل أخرى تعتبر متغيرات مستقلة تشرح التغيرات في المتغير التابع تم اختيار منها ثلاثة فقط. بعد حساب اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات، يوضح **جدول9** الإحصاءات الوصفية لخمسة متغيرات اقتصادية خلال الفترة من 1980 الى2022. يمثل كل صف مقياسا احصائيا مختلفا، مثل المتوسط والوسيط والقيمة القصوى والقيمة الدنيا والانحراف المعياري والانحراف والتفلطح وارتباط بيرسون والاحتمال المرتبط به. توفر هذه الإحصاءات نظرة ثاقبة لتوزيع وخصائص المتغيرات، مما يسهل المزيد من التحليل والتفسير للاتجاهات الاقتصادية.

جدول9 : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

LTO، LGOV، LLL، LPRVT،Series: LGDPPCAP
Sample 1980 2022
Observations 43

	LGDPPCAP	LPRVT	LLL	LGOV	LTO
Mean	12.84447	-1.670232	-0.467850	-1.799548	-0.582400
Median	12.84102	-1.801938	-0.409157	-1.788675	0.581147
Maximum	13.03653	0.366554	-0.040699	-1.534314	-0.265470
Minimum	12.62394	-3.242294	-1.108486	-2.186441	-1.118267
Std. Dev.	0.128177	0.892143	0.266359	0.156024	0.188385
Skewness	-0.048924	0.044095	-0.738238	-0.643810	-0.746991
Kurtosis	1.650399	1.846800	2.733061	3.227141	3.496981
Jarque-Bera	3.280538	2.396620	4.033472	3.062955	4.441496
Probability	0.193928	0.301704	0.133089	0.216216	0.108528

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامجEviews13

فيما يلي بعض الملاحظات:

1- **لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلية الإجمالي الحقيقي (LGDPPCAP):** المتوسط يتقلب بشكل معتدل بين 12.62394 و13.03653، تشير قيم الانحراف والتفرطح الى توزيع متوازن نسبيا، حيث يشير اختبار جارك بيرا الى توزيع قريب من المعدل الطبيعي.

2- **لوغاريتم الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (LPRVT):** نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص (%من الناتج المحلي الإجمالي) يتراوح من 3.242294- الى0.366554، بمتوسط حوالي1.67-. تشير قيم الانحراف والتفرطح الى توزيع متوازن نسبيا.

3- **لوغاريتم المطلوبات السائلة الى الناتج المحلي الإجمالي (LLL):** يعرض توزيعا متنوعا نسبيا، يتراوح بين 1.108486- و0.040699-. تشير قيمة التفلطح العالية الى تجمع القيم حول نقطة معينة.

4- **لوغاريتم الانفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي الى الناتج المحلي الإجمالي (LGOV):** يتراوحLGOV بين 2.186441- و1.534314-، بمتوسط حوالي1.80-. تشير قيم الانحراف والتفرطح الى توزيع متوازن نسبيا.

5- **لوغاريتم الانفتاح التجاري (LTO):** LTO يظهر توزيع متنوع مع القيم تتراوح بين1.118267- و0.265470-. تشير قيم الانحراف والتفرطح الى توزيع متوازن نسبيا.

في سياق دراسة العلاقة بين متغيرات وتحليل العلاقة بينهما، يظهر **جدول10** معاملات الارتباط بين المتغيرات LGDPPCAP،LPRVT،LLL،LGOV،LTO.

جدول10 : العلاقة بين متغيرات الدراسة

	LGDPPCAP	LPRVT	LLL	LGOV	LTO
LGDPPCAP	1.000	0.237	0.737	0.167	0.448
LPRVT	0.237	1.000	0.685	0.224	-0.290
LLL	0.737	0.685	1.000	0.389	-0.076
LGOV	0.167	0.224	0.389	1.000	-0.494
LTO	0.448	-0.290	-0.076	-0.494	1.000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews13

معاملات الارتباط بين المتغيراتLGDPPCAP ،LPRVT،LLL،LGOV،LTO، والاشارة الى درجات مختلفة من العلاقة الخطية. يظهر LGDPPCAP علاقة إيجابية قوية معLLL (0.737)، في حين أنه يدل على الارتباطات الإيجابية المعتدلة مع LTO(0.448) والارتباطات الإيجابية الضعيفة مع LPRVT(0.237) و LGOV(0.167). يعرض LPRVT علاقة إيجابية قوية معLLL (0.685) والارتباطات الإيجابية الضعيفة مع LGDPPCAP(0.237) وLGOV (0.224)، ولكن علاقة سلبية ضعيفة مع LTO(0.290-). LLL لديه علاقة إيجابية معتدلة مع LGOV(0.389) وارتباط سلبي ضعيف جدا مع LTO(0.076-). يظهر LGOV علاقة سلبية معتدلة معLTO (0.494-) تشير هذه

الارتباطات الى أنماط وتبعيات محتملة بين المتغيرات الاقتصادية، مثل الارتباط بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والخصوم السائلة بالناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة العكسية بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والانفتاح التجاري.

بناءً على المعادلة(1) ستقوم الباحثة بتقدير نموذجARDL،وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\Delta LGDPPC_t = C + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta \mathrm{LGDPPCAP_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_2 \Delta \mathrm{LPRVT_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_3 \Delta \mathrm{LLL_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q3} \beta_4 \Delta \mathrm{LGOV_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q4} \beta_5 \Delta \mathrm{LTO_{t-i}} + \alpha_1 LGDPPC_{t-1} + \alpha_2 LPRVT_{t-1} + \alpha_3 LLLL_{t-1} + \alpha_4 LGOV_{t-1} + \alpha_5 LTO_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots (2)$$

حيث ان:

- Δ: يشير الى الفروق من الدرجة الأولى؛
- L: اللوغاريتم الطبيعي؛
- C: الحد الثابت؛
- p، $q1$، $q2$، $q3$، $q4$: الحد الأعلى لفترات الابطاء الزمني للمتغيرات ($LGDPPC$، LPRVT، LLL، LGOV، LTO) على التوالي؛
- β_1، β_2، β_3، β_4، β_5: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)؛
- α_1، α_2، α_3، α_4، α_5: معاملات العلاقة طويلة الأجل؛
- t: اتجاه الزمن؛
- ε_t: حد الخطأ العشوائي؛

وهذا، وقبل البدء في تقدير نموذجARDL وتحليل نتائجه، يتعين القيام ببعض الاختبارات الأساسية والضرورية لغرض التعرف على مدى صلاحية البيانات المستخدمة في التحليل لمثل هذا النموذج، وذلك نظرا لطول فترة التقدير 43 سنة. وذلك على النحو التالي:

أولا: اختبار جذر الوحدة (استقراريه السلاسل الزمنية):

يهدف اختبار جذر الوحدة الى فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة في المعادلة رقم(1) وبقيمها اللوغاريتمية، وذلك بغرض التأكد من استقرار بيانات السلاسل الزمنية، حيث إنه إذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة أو مستقرة عند الفروقات من الرتبة الثانية، عندها تواجه الباحثة مشكلة عدم إمكانية تقدير نموذجARDL.ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أن الباحثة ستستخدم اختبار ديكي-فوللر المطور، ويوضح **جدول 11** نتائج هذا الاختبار:

جدول 11: نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي فوللر المطور ADF

المتغيرات	LOSC	المستوى		الفرق الأول		النتيجة السلسلة متكاملة من الدرجة
		ADF test statistic	Prob.*	ADF test statistic	Prob.*	
LGDPPCAP	4	-1.6746	0.74443	-3.8906***	0.0003	**I(1)**
LPRVT	1	-1.1478	0.8356	-5.2798***	0.0000	**I(1)**
LLL	1	-1.4350	0.0564	-5.2645***	0.0001	**I(1)**
LGOV	2	-2.8752**	0.0570	-4.3735	0.0002	**I(0)**
LTO	1	-3.0787	0.1247	-5.5689***	0.0000	**I(1)**

ملاحظة: تفترض فرضية العدم عدم سكون السلاسل الزمنية، أي الاحتواء على جذر وحدة. ويستند رفض فرضية العدم على قيم(1996)Mackinnon،وذلك وفقا لمعيارSIC،وتشير*،**،*** على رفض فرضية العدم لعدم السكون عند مستوى معنوية 10%،5%،1% على التوالي.

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامجEviews13 أنظر **ملحق2** .

بناء على ما هو موضح في كل من **جدول 11** تستنتج الباحثة أنه لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية، مما يدفع للاستمرارية في تقدير النموذج.

ثانيا: اختبار فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نماذجARDL

يوضح الملحق رقم (3) اختيار فترات الإبطاء المثلىp، $q1$، $q2$، $q3$، $q4$ ، حيث النموذج المحدد: $ARDL(1،0،2،1،1)$. كما هو مبين في الملحق رقم(4) ، تظهر نتائج تقدير نموذجARDL.

ثالثا: الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير

في هذا الصدد، من المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، إذا لم يحدث ذلك فإن تقديرات المعلمة لا تكون متسقة (بسبب القيم المتأخرة للمتغير التابع التي تظهر كانحدار في النموذج). ولهذا، يتم استخدام اختبارين، وهما:

- الأول،(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ويتعلق باختبار وجود الارتباط الذاتي.
- الثاني،(Heteroskedasticity Test:Breusch-Pagan-Godfrey) ويتعلق باختبار عدم ثبات التباين.
- من الملحق(5) تظهر نتائج الاختبار الأول أن P-value لإحصائية (2) χ^2 أكبر من 0.05 أي أن
- Obs*R-squared $<\chi^2$ (2) . نقبل فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
- من الملحق رقم(6) تظهر نتائج الاختبار الثاني أن P-value لإحصائية Fisher أكبر من 0.05 كذلك Obs*R-squared $<\chi^2$ (9) . إذا نقبل فرضية العدم بعدم عدم ثبات التباين. وهكذا، يمكن الاستمرار في تقدير النموذج.

رابعا: اختبار الحدود "Bounds Test" لنموذج ARDL

يوضح الملحق رقم(7) والملحق رقم(8) نتائج هذا الاختبار، حيث يتبين ما يلي: أن قيمة إحصائية-F لاختبار الحدود **"Bounds Test"** هي 8.0392،وهذا يتجاوز بشكل واضح حتى القيمة الحرجة عند مستوى 1% للحد الأعلى. وفقا لذلك، يتم الرفض بشدة لفرضية" لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات".

خامسا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL:

يوضح **جدول12** نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، و**جدول13** نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل.

الفرع الثاني: تحليل نتائج النموذج

سيتم التحليل الاحصائي والاقتصادي على النحو التالي:

أولا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

نلاحظ من خلال **جدول12** والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والمرونات بين متغيرات النموذج، أن جميع المتغيرات كانت ذات معنوية إحصائية بين مستوي 1% و5%و10%، وقد توزعت التأثيرات بين ما هو سلبي وما هو إيجابي. على سبيل المثال، نلاحظ أن لوغاريتم متغير المطلوبات السائلة في بداية الفترة أي(t-0) قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى5%(0.0255)، حيث تؤدي زيادة مؤشر لوغاريتم المطلوبات السائلة بحوالي1% تؤدي الى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ6.10%.بينما أثر مؤشر لوغاريتم المطلوبات السائلة المبطأ لفترة واحدة أي(t-1) بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1%(0.0037)،حيث تؤدي زيادة لوغاريتم متغير المطلوبات السائلة بحوالي1% تؤدي الى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ6.89%.بينما أثر مؤشر لوغاريتم الانفاق الحكومي في بداية الفترة أي(t-0) قد أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد معتبرة عند مستوى1%(0.0044)،حيث تؤدي زيادة لوغاريتم متغير الانفاق الحكومي بحوالي1% تؤدي الى انخفاض حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ11.24%. بينما أثر مؤشر لوغاريتم الانفتاح التجاري في بداية الفترة أي(t-0) قد أثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد معتبرة عند مستوى10%(0.0602)،حيث تؤدي زيادة لوغاريتم متغير الانفتاح التجاري بحوالي1% تؤدي الى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ6.04%.

جدول12 : نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LGDPPCAP)

Method: ARDL

Date: 04/15/24 Time: 09:33
Sample: 1982 2022
Included observations: 41
Dependent lags: 2 (Automatic)

Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)

Model selection method: Schwarz criterion (SIC)

Number of models evaluated: 162

1).1.2.0.Selected model: ARDL(1

Newey-West fixed bandwidth = 4.0000).HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.194292	0.025960	-7.4843477	0.0000
D(LLL)	0.061007	0.026170	2.3312225	0.0255
D(LLL(-1))	0.068946	0.022223	3.1025138	0.0037
D(LGOV)	-0.112448	0.037036	-3.0361443	0.0044
D(LTO)	0.060481	0.031169	1.9404643	0.0602
R-squared	0.675485	Mean dependent var		0.004988
Adjusted R-squared	0.639428	S.D. dependent var		0.025923
S.E. of regression	0.015566	Akaike info criterion		-5.373585
Sum squared resid	0.008723	Schwarz criterion		-5.164613
Log likelihood	115.158498	Hannan-Quinn criter.		-5.297489
F-statistic	18.733692	Durbin-Watson stat		2.144546
Prob(F-statistic)	0.000000			

*** p-values are incompatible with t-Bounds distribution.**

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامجEviews13

جدول13 : شكل العلاقة طويلة الأجل لنموذجARDL

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = LGDPPCAP (-1) - (-0.015472 * LPRVT + 0.243334 * LLL (-1) + 0.226866 * LGOV (-1) + 0.790576 * LTO (-1) + 13.823103)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPRVT	-0.0155	0.0313	-0.4936	0.6246
LLL(-1)	0.2433	0.1366	1.7814	0.0833
LGOV(-1)	0.2269	0.1304	1.7402	0.0904
LTO(-1)	0.7906	0.1958	4.0368	0.0003
C	13.8231	0.3054	45.2562	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامجEviews13

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل ابطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة(أو بطء) عودة المتغيرات الى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ الى سرعة استعادة حالة التوازن، وتشير الإشارة السالبة الى التقارب قصير المدى للنموذج الديناميكي. المعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك. وفي هذا النموذج، تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ (-1)CoinEq، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ، والذي كان ذو إشارة سالبة، وبلغ حوالي19.43% وذات معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى1% (0.0000)، وهذا يعني أن حوالي 19.43% من الانحرافات والاختلالات في توازن في النمو الاقتصادي في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية، لتصل الى التوازن في أكثر من 5 سنوات بقليل. وهذا يشير الى أن التكيف في النموذج كان بطيئا نسبيا.

ثانيا: تقدير العلاقة طويلة الأجل: من **جدول13** نلاحظ ما يلي:

- **لوغاريتم الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي:** أثر سلبا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، و ذو دلالة غير احصائية (0.6246)، حيث تؤدي الزيادة في هذا المؤشر بنحو 1% الى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنسبة1.55%.
- **لوغاريتم المطلوبات السائلة الى الناتج المحلي الإجمالي:** لها تأثير إيجابي على النمو طويل الاجل وهو ذو دلالة إحصائية (0.0833)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بنحو1% الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة24.33%.
- **لوغاريتم الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي:** ومع ذلك، بعد فترة من التباطؤ- كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي طويل الاجل وهو ذو دلالة إحصائية(0.0904)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بنحو1% الى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنسبة22.69%.
- **لوغاريتم الانفتاح التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي:** ولكن بعد تأخير واحد- أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي طويل الأجل وهو ذو دلالة إحصائية(0.0003)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بنحو1% الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة79.06%.

ومما تقدم ذكره، يتم تقديم جملة من الاستنتاجات:

- **لوغاريتم نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي:** كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. ويعكس ذلك تخلف القطاع المصرفي الجزائري ومشاركته المحدودة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية للقطاع الخاص. ويمكن أن يعزى ذلك الى احتكار البنوك العامة لأنشطة الإيداع والاقراض، وتفضيلها لتمويل القطاع العام، وخاصة قطاعي الطاقة والمياه. وقد أدى ذلك الى نوع من النزوح للقطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم.

- **لوغاريتم نسبة المطلوبات السائلة الى الناتج المحلي الإجمالي:** كان له تأثير إيجابي ولكنه ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر، لعدة أسباب. أولا، يعاني الاقتصاد الجزائري من مشكلة التداول خارج البنوك، مما يحرمه من موارد مالية إضافية لتمويل الاستثمارات الإنتاجية. ثانيا، تشير قضية فائض السيولة الى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد المالية واحجام البنوك عن تقديم قروض لمشاريع مجدية اقتصاديا، مما يقلل من دورها في تحفيز النمو الاقتصادي.
- **لوغاريتم الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي:** يشير الى أن النمو الاقتصادي تأثر سلبا بالإنفاق الحكومي، على المدى القصير والطويل، على الرغم من التوقعات السابقة. ويرجع ذلك الى التوسع الكبير في النفقات الحكومية، خاصة منذ عام2001،مما يعكس النهج الكينزي الذي اعتمدته الحكومة في الانفاق العام. وفقا لهذا النهج، يعد الانفاق الحكومي حافزا للاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن أي زيادة في الانفاق الحكومي تؤدي بالضرورة الى زيادة في النمو الاقتصادي، مما يساهم في خفض معدلات البطالة. ويتجسد ذلك في الاستثمارات في المشاريع الكبرى مثل النقل والإسكان والبنية التحتية والتعليم، فضلا عن زيادة أجور العمال والموظفين. ويرجع هذا النجاح جزئيا الى ارتفاع أسعار النفط.
- **لوغاريتم الانفتاح التجاري أي نسبة(الصادرات +الواردات الى الناتج المحلي):** أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لأن التأثير الكبير لهذا المؤشر، مدعوما بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ساهم في زيادة الإيرادات النفطية، التي وجهت الحكومة جزءا منها نحو تمويل برامج الانتعاش الاقتصادي والفوائد الناتجة. على الرغم من هذه الفوائد، هناك تكاليف في حقيقة أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات البترولية، والتي شكلت حوالي97% من اجمالي الصادرات، وما نتج عن ذلك من عائدات ايجار النفط كمصدر لتمويل أنشطته، يجعل هذا الاقتصاد رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ثالثا: اختبار استقرار النموذج((Stability Test)

لضمان عدم وجود أي تغييرات هيكلية في البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، من الضروري استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة(CUSUM)،وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM Of Squares)،ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات القصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية(ARDL).هذا، يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات CUSUM وCUSUM Of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية5% يعني أن

منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين(±2S) فإننا نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.[1]

من خلال الرسم البياني الموضح في شكل6 نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج أن الخط الوسطي يعبر داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا الى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5% كما ان المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المعاودة(CUSUM Of Squares) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الفترة طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

شكل6 : اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي

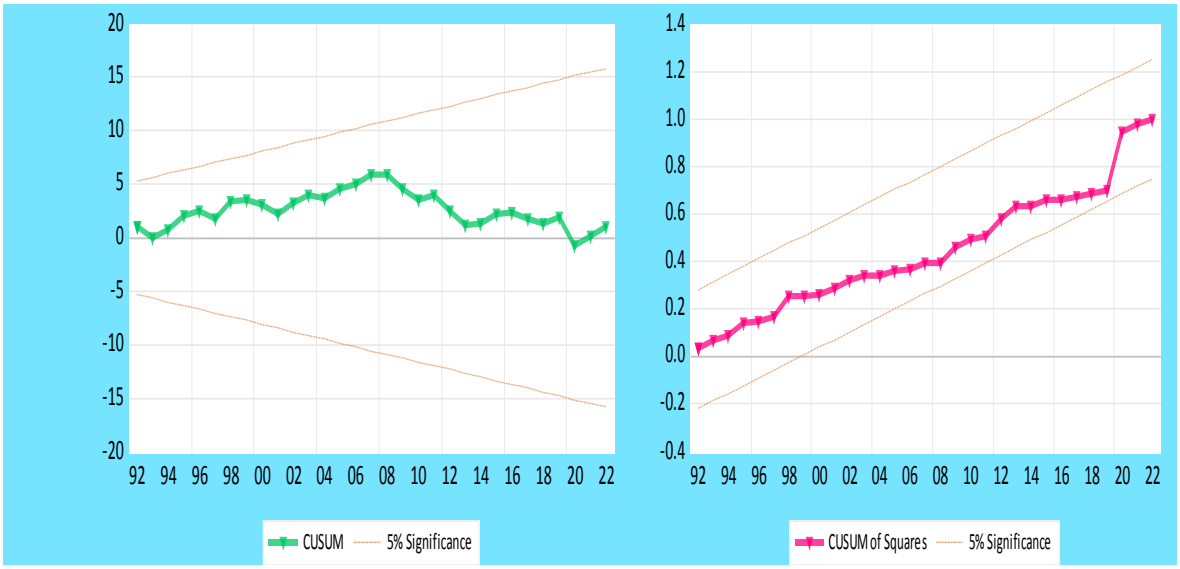

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامجEviews13

في الأخير، من النتائج السابقة نلاحظ هشاشة الدور الذي يؤديه القطاع المصرفي في عملية تمويل الأنشطة الاقتصادية وتخصيص الموارد المالية وتعبئة المدخرات بشكل أمثل مما ينفي عنه صفة قائد حقيقي للنمو الاقتصادي في الجزائر خاصة في مجال توجيه الخدمات المالية والمصرفية الى القطاعات الحيوية وخاصة القطاع الخاص والذي أصبح يشكل عامل هام في تحقيق النمو الاقتصادي في كل دول العالم. إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من تفضيل تمويل القطاع العام على حساب القطاع الخاص وهذا ما أثر سلبا على مردودية هذا الأخير ومساهمته في تمويل التنمية الاقتصادية. هذا ويعد قطاع المحروقات القائد الحقيقي للنمو، على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة في تنويع الصادرات من أجل الخروج بالاقتصاد من دائرة الارتكاز على ريع النفط.

[1] - دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة1980-2013-،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،الجزائر،2015/2014،ص ص291-292.

المبحث الثالث: آليات عصرنة القطاع المصرفي الجزائري

يتطلب النهوض بالقطاع المصرفي الجزائري إتباع العديد من الآليات التي تستهدف معالجة الاختلالات التي يعاني منها وكذا عصرنته ليصبح أكثر تطورا وتماشيا مع الوضع المالي العالمي، بالإضافة الى دعمه بالعناصر التي يفتقدها والتي يتم العمل بها على المستوى العالمي والتي من شأنه تحسين أدائه. وعلى هذا الأساس، نهدف الى حصر أهم الآليات المقترحة لعصرنة القطاع المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: دور الدولة والبنك المركزي في تهيئة البيئة المصرفية المناسبة لعمل وحدات القطاع المصرفي

وفي هذا الإطار، يتعين على الدولة ومؤسساتها المختلفة خاصة البنك المركزي توفير جملة من المقومات التي من شأنها تحقيق عملية التحديث.

الفرع الأول: دور الدولة في عملية التحديث

يجب على الدولة فيما يتعلق بعملية عصرنة القطاع المصرفي القيام بما يلي:[1]

1- تطوير التشريعات والقوانين التي تنظم القطاع الاقتصادي، بما يتماشى والتحولات العالمية، ويكفل مشاركة حقيقية للبنوك في عملية التنمية الاقتصادية.

2- ضرورة الإصلاح الإداري للقضاء على مظاهر الفساد، وتحسين النظم الإدارية والأطر المؤسسية حيث من شأنه تعزيز كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي.

3- يعتبر دعم الاستقرار السياسي والأمني وكذلك الاستقرار الاقتصادي مطلبا مهما وحيويا لترسيخ مناخ آمن للاستثمارات.

4- تعزيز الانفتاح على الاقتصاد العالمي والانضمام الى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل تدفق الاستثمارات الإقليمية، حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعولمة الإنتاج والأسواق وحركة رؤوس الأموال العالمية.

5- دعم القطاع الخاص في البيئة الأساسية من خلال نماذج مرنة ومبتكرة لزيادة الكفاءة الإنتاجية وإمكانية الوصول والمهارات.

6- تطبيق استراتيجية بموجبها يتم منح شروط عمل أحسن من أجل معالجة مشكلة هجرة الأدمغة.

7- تعزيز القدرة على الوصول الى الأسواق الخارجية.

[1] - عادر زقرير، مرجع سبق ذكره، ص ص277-279.

الفرع الثاني: دور البنك المركزي في عملية التحديث

يمكن أن يدعم بنك الجزائر عملية عصرنة القطاع المصرفي من خلال حرصه على القيام:

1- الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية وذلك بالخوصصة ولو جزئية للقطاع المصرفي العمومي في الجزائر، وذلك من أجل بعث توازن بين تركيبة القطاعين العام والخاص وإذا كانت هذه العملية تتعلق بالبرامج الاقتصادية للحكومة، فإن لبنك الجزائر دورا في هذه العملية بالاقتراح أو بالتشاور مع الحكومة.

2- الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية باستعمال سياسة تأطير الائتمان بنوعيها الكمي والكيفي، وكذلك العمل على تطوير أنظمة الدفع المختلفة.

3- معالجة مشكلة فائض السيولة لدى البنوك التجارية من خلال الرفع التدريجي لنسبة الاحتياطي القانوني وكذلك رفع نسبة التغطية المصرفية من خلال رفع القيود الإدارية وتخفيفها عن التوسع في إنشاء الوكالات أو التسهيل في منح الاعتماد للبنوك سواء من رأس مال وطني او اجنبي(إذا كان الطلب مستوفيا للشروط) من أجل المساهمة في إيجاد منافسة حقيقية بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.[1]

4- العمل على تأسيس هيئة للإشراف على توثيق التوقيع الالكتروني وذلك في حالة إنشاء بنوك إلكترونية، وفض النزاعات التي قد تنشأ بين البنوك وعملائها بالإضافة الى إنشاء دوائر متخصصة للنظر في نزاعات بطاقات الائتمان.

5- تقوية الرقابة على عمليات البنوك والتدقيق فيها بغية الحد من احتمالات وقوع أزمات مستقبلية وتجنب المخاطر العديدة والتي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل إقبالها على تقديم المنتجات المصرفية المستحدثة.

6- العمل بشكل مستمر على دفع البنوك الجزائرية بتقديم الخدمات المصرفية بفعالية في تمويل الاقتصاد بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى جو تنافسي، وفي أقل وقت ممكن.

7- توفير الكوادر الفنية اللازمة لتحليل البيانات الواردة من البنوك، مع تكييف التفتيش الدقيق والمستمر والعمل على تطوير قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك وفق المعايير الدولية.[2]

8- سن قوانين تهدف لحماية المدخرين والعمل على تدعيم وسائل تعبئة وتخصيص الادخار وفتح القطاع للشراكة والتعاون ما بين البنوك.[3]

---

[1] - سليمان ناصر، آدم حديدي، مرجع سبق ذكره، ص ص23-25.

[2] - عبد القادر قادة، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،2009/2008،ص157.

[3] - جلال محرزي، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: تسيير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر،2006/2005،ص ص176-177.

9- إنشاء فروع للبنك المركزي في كافة المناطق للتكيف مع سرعة إنجاز المعاملات، وممارسة الرقابة والاشراف عن قرب، والعمل من أجل تطوير السوق النقدية بحث يبدأ بسوق ما بين البنوك والشركات المالية ويتطور ليشمل مؤسسات مالية أخرى مثل شركات الضمان.[1]

المطلب الثاني: إرساء قواعد تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وتبني الشمول المالي

من متطلبات عصرنة القطاع المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات المصرفية العالمية وزيادة فاعلية القطاع في الاقتصاد الوطني تفعيل تطبيق الحوكمة المصرفية وكذلك العمل على تبني الشمول المالي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: إرساء قواعد تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي

تحتل الحوكمة في القطاع المصرفي مكانة هامة نظرا لأهمية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، فهي تمكن من تقوية الإدارة السليمة للمخاطر وتحسين فعالية توزيع الموارد. ويقتضي ذلك تحسين الشفافية ووضع إطار واضح يحكم مسؤوليات مجلس الإدارة الذي يحدد استراتيجية البنك ويحافظ على حقوق المودعين. ولذلك فمن المهم أن يحظى مجلس الإدارة بالاستقلالية في اتخاذ القرار وأن يخضع لمراكبة ومحاسبة المساهمين في رأسمال، وعادة ما تفرض السلطات الرقابية على البنوك اتباع المعايير المحاسبية العالمية والقيام بنشر كافة البيانات عن حساباتها المجمعة وعن مجلس الإدارة[2]،ولقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة من أجل إرساء التطبيق السليم للحوكمة المصرفية من بينها:

1- سن قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومن بينها قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية وقوانين محاربة الفساد المالي والإداري.[3]

2- برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة وإطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة المؤسسات.[4]

3- أصبح تعيين مسيري البنوك يتم على أساس الكفاءة العلمية بالإضافة الى إبرام عقود نجاعة بين الجهات الوصية وهؤلاء المسيرين من أجل الدفع بتطوير الأداء والحرص على تحقيق نتائج جيدة.[5]

4- إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الإدارة، وتحديد الأطر التي تحكم أعضاء مجلس الإدارة، والوصاية باعتبار أن الدولة هي المالك الوحيد لرأس المال البنوك العمومية.

5- تمكين القطاع المصرفي من آليات التحكم الخارجي والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية، أي تلك المتمثلة في اللجنة المصرفية وإعطاءها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك، وتجلى ذلك من خلال الأمر 03-11 المؤرخ في 26أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض إلزام البنوك

---

[1] - عبد القادر قادة، مرجع سبق ذكره،ص257.

[2] - صندوق النقد العربي، تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية، الفصل العاشر،ص192

[3] - خالد عيجولي، محمد مريني، آليات تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد05، العدد02، سبتمبر2021، ص38.

[4] - حكيم بن جروة، عبلة مخرمش، الحوكمة في المؤسسات المصرفية-محدداتها، معاييرها وتطبيقها-مع الإشارة لحالة الجزائر-،ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،25-26نوفمبر2013،ص ص539-540.

[5] - عبد القادر بريش، مرجع سبق ذكره،ص242.

بوضع نظام المراقبة الداخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر، ونشير هنا ان البنوك العمومية الجزائرية قد استفادت من برنامج دعم وعصرنة القطاع المالي والمصرفي الجزائري الذي أقره الاتحاد الأوروبيAMSFA من أجل مساعدة البنوك على إجراء عمليات التدقيق الداخلي، وإرساء قواعد محاسبية، ووضع مخطط مراقبة التسيير.[1]

6- إقامة برنامج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط حيث تميزت سنة2020 بتنظيم أول تمرين لاختبار القدرة على تحمل الضغوط من نوعtop-down/Bottom-up،والذي يعتبر مفيدا في العديد من النواحي، لا سيما من خلال إشراك البنوك في تطبيق سيناريوهات الإجهاد بالبيانات الخاصة بها، وتوقع تطورات وضعياتها المحاسبية والاحترازية في ظل أزمةCovid-19،مما يساعد أصحاب القرار على اتخاذ التدابير المناسبة.

7- مشروع نظامSREP ،فيما يتعلق بتطوير وسائل الاشراف شرع بنك الجزائر في مشروع يتضمن تحويل نظام التنقيط المصرفي من خلال الرقابة بعين المكان، الى جهاز من صنفSREP(المراجعة الإشراقية وعملية التقييم)والذي سيخضع لرقابة دائمة، ويهدف نظامSREP الى تعزيز قدرة الكشف المبكرة عن وضعيات الهشاشة للمصارف والمؤسسات المالية، من اجل المباشرة في إجراءات مسبقة لتحسين واستعادة المؤسسة الى وضعها، وتزويد سلطة الاشراف بالإستخلاصات الرئيسية لعمليات التحقق واقتراح الإجراءات المتعلقة بالإشراف المناسبة من أجل تجنب إفلاس البنوك، الذي يعد مصدر لعدم الاستقرار المالي والعوامل الخارجية الاقتصادية[2] وفي سبيل إرساء قواعد الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الجزائري، وذلك لغرض الاستفادة من منافعها والمتمثلة في تعزيز الثقة بهذا القطاع مما يساهم في زيادة حشد المدخرات وتخصيص الموارد المالية بشكل أمثل، يتعين القيام بما يلي:

- تطوير تشريعاتها وفقا لأفضل الممارسات الدولية واعداد الأطر القانونية والرقابية اللازمة لتطبيقها خاصة فيما يتعلق بإرشادات لجنة بازل ذات الصلة.
- دور البنوك المركزية بالتركيز على تشجيع البنوك بالكشف عن مدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة الجيدة الصادرة عن لجنة بازل.
- إعداد وتنفيذ برامج تكوين وتدريب للأفراد في الحوكمة، وذلك على مستوى البنوك والبنوك المركزية.
- عدم اكتفاء الحكومات بإصدار القوانين الخاصة بالحوكمة المؤسسية بل ينبغي الاهتمام بإيجاد البيئة السياسة والاقتصادية المناسبة لتطبيقها، أي تلك البيئة التي تؤمن سيادة الشفافية ودولة القانون.[3]

---

[1] - محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة الى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،العدد09، 2009،ص26.

[2] - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،التقرير السنوي2020،ديسمبر2021،ص ص119-120.

[3] - سعاد عون الله، بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي-بالإشارة الى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،المجلد14،العدد19، 2018،ص187.

- تطوير الدور الاشرافي والرقابي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر الحديثة في ظل الاستخدام المكثف للتكنولوجيات الحديثة.
- الإسراع في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك كأداة للإفصاح والشفافية.
- التعاون بين كل من القطاع الحكومي والقطاع المصرفي والقطاع الخاص والافراد والشركات المختلفة.[1]

الفرع الثاني: تبني الشمول المالي

الشمول المالي هو عبارة عن عملية شاملة لضمان وصول الخدمات المالية الى جميع أفراد المجتمع بما فيها الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع، إذ يهدف الشمول المالي الى توفير الخدمات المصرفية والمالية لجميع الناس بطريقة عادلة وشفافة ومنصفة وبتكلفة معقولة[2].

تقع الجزائر ضمن مجموعة من الدول العربية ذات المستويات المتوسطة من الشمول المالي، وتولي السلطات الوطنية أولوية لهذا النهج من خلال القوانين والتشريعات، بدء بالمادة35مكرر من القانون رقم13-08المؤرخ في30ديسمبر2013 المتضمن قانون المالية لسنة2014 والتي تنص على ضرورة أن يعمل البنك المركزي على تسهيل تقديم الخدمات المصرفية قصد تشجيع الادماج المالي، من خلال الانتشار والتواجد المنتظم للبنوك والمؤسسات المالية بغاية تقريبها للمواطنين، واستمر دعم هذا النهج مع التعليمة رقم1المؤرخة في14فيفري2018المتعلقة بتطوير الشمول المالي والتي توجه المسؤولية مباشرة لقطاع البنوك لتفعيل ديناميكية الشمول المالي من خلال التنويع في المنتجات والخدمات وتوسيع النطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق مع احتياجات العملاء والاستفاضة من الابتكارات التكنولوجية[3]،وصولا الى القانون النقدي والمصرفي23-09المؤرخ في21جوان2023 والذي يتناول أهم ركائز الاقتصاد الحديث والمتمثلة في تطوير الرقمنة واقتصاد المعرفة، تكريس الصيرفة الإسلامية، تشجيع التمويل الأخضر والتنمية المستدامة، تعزيز حوكمة القطاع المصرفي وعصرنته. كل هذا يصب حتما في تحقيق وتعزيز مؤشرات الشمول المالي ورصد المدخرات المتداولة خارج القطاع المصرفي ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني حتى يتحقق الهدف المنشود وهو تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي.[4]

أما معدلات الشمول المالي المسجلة في الجزائر فهي مقبولة نوعا ما، حيث سجل مؤشر الشمول المالي وفقا لمؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات الرسمية ارتفاعا من 33.29% سنة2011

---

[1]- أمال عياري،أبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية-دراسة حالة الجزائر-،ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر،بسكرة،06-07 ماي2012،ص 17.

[2] - حسني بعلي، تقييم دور البنوك التجارية في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة2014-2020،مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف،ميلة،الجزائرالمجلد06،العدد01،أفريل2022،ص63.

[3] - وفاء حمدوش، لمياء عماني، أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،المجلد17،العدد25، 2021،ص117.

[4]- مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر في اليوم الإعلامي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي بالمدرسة العليا التجارية-الجزائر،يوم04ماي2023،على الموقع الإلكتروني:https://www.bank-of-algeria.dz/ar ، تاريخ الاطلاع:2024/04/25.

الى44.09% سنة2021،أما بالنسبة لمؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية فقد سجل ارتفاعا من4.33% سنة2011الى13.77 % سنة2014 وهذا الارتفاع ناتج عن محاولة المؤسسات المالية جذب أكبر عدد من الزبائن من خلال تحسين خدماتها، في حين تراجعت سنة2017الى11.42%،ويعود ذلك الى ارتفاع معدلات التضخم التي أدت الى تآكل الأجور بسبب انخفاض أسعار البترول، وفي عام2021 ارتفعت النسبة الى16.04%،في حين سجل معدل الشمول المالي المرتكز على مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية ارتفاعا من 1.50%سنة2011 الى4%سنة2021.[1]

على الجزائر القيام بجهود من اجل تعزيز الشمول المالي نذكر ما يلي:[2]

أ) **التثقيف المالي:** من خلال اعداد وصياغة استراتيجية وطنية شاملة موجهة بالخصوص لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تطويرها من خلال مشاركة عدة جهات حكومية الى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات الصلة كل هذا لتعزيز الوعي والمعرفة المالية.

ب) **تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية:** يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها مثل سداد الفواتير واجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول.

ج) **تطوير البنية التحتية المالية:** يولي الفكر الاقتصادي أهمية بالغة للخدمات الوساطة المالية لما لها من مساهمة وأهمية في احداث النمو الاقتصادي وتتضمن هذه الأولويات:

- **بيئة تشريعية:** من خلال اصدار وتعديل التعليمات واللوائح السابقة بما يتلاءم مع توجيهات الشمول المالي الأمر الذي يعمل على توفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم مبدأ الشمول المالي.
- **الانتشار:** أي التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب لمقدمي الخدمات وإنشاء نقاط وصول للخدمات المالية كوكلاء البنوك وخدمات الهاتف المصرفي وهذا وفقا لتشريعات الدولة.
- **تطوير نظم الدفع والتسوية:** تعمل عملية تطوير نظم الدفع والتسوية صغيرة القيمة على تسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب.
- **توفير بيانات شاملة:** يتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إضافة الى قاعدة بيانات لتسجيل الأصول المنقولة واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات المالية والعملاء التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوقهم.

---

[1] - وسام شيلي، عبد المجيد قدي، تقييم الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة(2011-2020)،مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر،المجلد11،العدد01،مارس2023،ص ص138، 141، 143.

[2] - مفيدة الأحسن وآخرون، واقع الشمول المالي في الجزائر(واقع وتحديات)-دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من2011الى2021،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي،البليدة2،الجزائر،المجلد12،العدد02،ديسمبر2023،ص ص36-37.

المطلب الثالث: التوسع في الصيرفة الإسلامية وتطوير وتفعيل دور بورصة الجزائر

تعتبر الصيرفة الاسلامية وتفعيل بورصة الجزائر من أهم التحديات التي توجه القطاع المصرفي الجزائري نظرا للمكانة التي أصبح تشكلها هذه الآليات والدور الذي تلعبه في تطور ومساهمة العمل المصرفي في الاقتصاد الوطني، لذا سنتطرق إليه هذا المطلب.

الفرع الأول: التوسع في الصيرفة الإسلامية

إن قيام الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة بإصدار قرارات وتنظيمات خاصة بالعمل المصرفي الاسلامي والمتمثل في صدور أهم قانون يعنى بالصيرفة الإسلامية وهو النظام رقم20-02 الصادر في15مارس2020 والمحدد للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر وكذلك قانون23-09 الذي يعزز تكريس التمويل الإسلامي، وهذا كان من شأنه تشجيع نشاط القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر نظرا لما ينطوي عليه من استبعاد للربا وتشجيع للعمل والإنتاج مما يساهم في استقطاب الأموال الدائرة خارج القطاع المصرفي فهي تتفق مع المعتقدات الدينية للشعب الجزائري، والتي يجب العمل على استقطابها للاعتماد عليها في دعم البرامج التنموية خاصة في ظل شح وتقلب الموارد النفطية[1]. ولنجاح الصيرفة الإسلامية في دعم المسار التنموي للاقتصاد الوطني وتطويرها لابد من الأخذ بعين الاعتبار لعديد من المتطلبات يمكن حصرها في أهمها وتتمثل في:

- إصدار قانون يعدل ويتمم قانون النقد والقرض يتضمن مواد أساسية تقنن جميع المعاملات المالية الإسلامية المعتمدة لدى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية أو لدى الشبابيك الإسلامية، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار عند اصدار مثل هذه التعديلات أن تكون قابلة للتطبيق على أرض الواقع من جهة ولها مرونة تتكيف مع تغير الظروف الاقتصادية للبلاد من جهة أخرى.
- إعادة ضبط وتنظيم العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي حيث يتعين بلورة تصور لصياغة علاقة جديدة خصوصا في ظل التنظيم الجديد20-02 بما يلائم ويتكيف مع طبيعة هذه البنوك التي تختلف وتتميز في نشاطها مع البنوك التقليدية، وبالتالي يتحتم على البنك المركزي أن يراجع بعض القوانين التي تنظم العلاقة بينهما.
- سياسة السقوف الائتمانية المفروضة من طرف البنوك تعتبر غير ملائمة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية وتضر بها أكثر من البنوك التقليدية لأن هذه الأخيرة تقوم بإيداع فائض السيولة عندها لدى البنوك الأخرى مقابل فوائد معينة عكس البنوك الإسلامية التي تتضرر بفعل بقاء الأموال مجمدة لديها.[2]

---

[1] - أحلام فرج الله، مراد حمادي، دراسة واقع وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية2018-2020،مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد،بشار،الجزائر،المجلد07،العدد01،أفريل2021،ص ص269، 273.

[2] - الشيخ بن قايد، عبد الرؤوف عبادة، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات تطويرها، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد07،العدد01،جوان2022،ص167.

- تطوير آليات وابتكار أدوات مالية إسلامية تتماشى وطبيعة المجتمع الجزائري حيث يعد الابتكار المالي نواة القطاع المصرفي الإسلامي بكونه مقياس لأداء وفعالية البنوك والتي من شأنها تعزيز السيولة المالية وتطوير الأدوات المالية.[1]
- التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالبنوك الإسلامية حيث يسهم وعي هؤلاء العاملين ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات الإسلامية في إزالة الكثير من العثرات ومعالجة الخلل الذي يصيب كثيرا من البنوك الإسلامية، لذا يجب تهيئة الإطارات المؤهلة علميا وعمليا للعمل بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.[2]
- العمل على وضع واستكمال المؤسسات المالية الإسلامية على غرار الصكوك الإسلامية، وصناديق الاستثمار الإسلامية وذلك بوضع القوانين التشريعية المنظمة لكيفيات إنشاءها وممارسة عملها.
- تهيئة البيئة الاقتصادية التي تتعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية وتوفير خصوصية في التعامل تتلائم مع خصوصية وطبيعة عمل القطاع المالي الإسلامي بما يحقق تكافؤ الفرص مع نظيرها المؤسسات المالية التقليدية[3].
- التأكد من أن المنتجات والعقود التي يتم طرحها في السوق متوافقة فعلا مع ضوابط الشريعة الاسلامية

وليست مجرد منتجات صورية وهذا ما يستدعي هيئات رقابة شرعية، وإن كان القطاع قد حدد ما يعرف بالهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.[4]

الفرع الثاني: تطوير وتفعيل دور بورصة الجزائر

إن نجاح سوق الأوراق المالية في أي دولة من دول العالم يعتمد على ما توفره الحكومة من رعاية لهذه السوق وتتخذ هذه الرعاية مظاهر عدة للنهوض بالبورصة في الجزائر تتمثل في:

1- **تعزيز الإطار التشريعي:** إن القدرة على التكيف مع المحيط الداخلي والخارجي يعتبر عاملا محددا في نجاح أي مؤسسة، وعليه فإن نجاح سوق الأوراق المالية في الجزائر يقتضي التكيف مع المستجدات والمعطيات على مختلف الأصعدة الاقتصادية، السياسة، القانونية والاجتماعية ولا يتم ذلك إلا من خلال وضع تشريعات وتنظيمات فعالة لتنظيم عملية التبادل في البورصة.

---

[1] - الغالي بن إبراهيم، متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة01الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، العدد12، جوان2017، ص494.

[2] - سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد07، العدد07، 2010،ص313.

[3] - عبد الناصر براني، معاذ ميحي، واقع وآفاق النظام المالي الإسلامي في الجزائر، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الموسوم بـ"النظام المالي الإسلامي: آليات التطبيق وفرص النجاح"، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة،02نوفمبر2021، ص17.

[4] - عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والآفاق، إصدارات صندوق النقد العربي، العدد01، 2020، ص43.

2- **تحفيز المؤسسات الاقتصادية:** وذلك من خلال التخفيف من شروط قبول المؤسسات الاقتصادية، ومراعاة خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم إخضاعها لنفس شروط المؤسسات الكبيرة.[1]

3- **تكييف سوق الأوراق المالية مع التحولات الاقتصادية:** من الضروري أن يكون لسوق الأوراق المالية إطار مؤسساتي وتنظيمي مرن يسمح لها بالتطور والتكيف على الدوام مع المتغيرات الحاصلة ومدى قدرتها على التأقلم مع مختلف الأزمات.

4- **وجود جهاز مصرفي متكامل:** يعتبر هذا العامل وسيلة مهمة لترقية ونمو سوق الأوراق المالية، ذلك لأن المؤسسات التي تختص في الوساطة المالية تضطلع بالقيام بدورها على مستويات عديدة، ومن ذلك مقدرتها على تعبئة الادخار وتوفير الفرص الاستثمارية في صور مشاريع، وكذا التوسط بين عرض السيولة النقدية والطلب الحقيقي عليها، وينبغي على القطاع المصرفي أن يتصف بمرونة عالية وقدرة على مسايرة التطورات الاقتصادية.

5- **الانفتاح عل الجمهور وتنويع الأدوات المالية:** تتميز البورصات المتطورة والفعالة بوجود عدد كبير من المتدخلين سواء بصفتهم عارضين أو طالبين للأوراق المالية، إضافة الى تعدد المصدرين وتنوع الأدوات المالية خاصة منها ما تعلق بسوق السندات.[2]

6- **تطوير مجال الصيرفة الإسلامية:** وهذا من خلال العمل بما يتلاءم مع العقيدة الإسلامية ومقومات المجتمع الجزائري، حيث تأبى شريحة واسعة من المجتمع الانغماس في المعاملات الربوية أخذا وعطاء، وعليه فإن تطوير الصيرفة الإسلامية من شأنه أن يزيد من نشاط بورصة الجزائر.

7- **تكريس ثقافة البورصة:** من خلال غرس منطق الاستثمار المالي لدى أفراد المجتمع، والتعامل مع المؤسسات المالية بشكل عام وبورصة الجزائر بشكل خاص، خاصة مع ظهور بوادر الاقتصاد الإسلامي وفتح الشبابيك المصرفية التي تتعامل وفق الشريعة الإسلامية.[3]

8- **إعطاء المبادرة للقطاع الخاص:** ذلك من خلال تأسيس أكبر عدد ممكن من شركات المساهمة و/أو تحويل أنواع الشركات الأخرى (التضامنية وذات المسؤولية المحدودة) الى شركات أسهم حتى يمكنها من طرح أسهم الاكتتاب العام، ومن ثم توجيهها نحو مختلف القطاعات الاقتصادية في ظل المنافسة الحرة. وما يدعم ذلك الإسراع في تنفيذ برامج الخوصصة[4]،حيث تعمل على توسيع قاعدة الملكية عن طريق نشر ملكية الأسهم بين عدد كبير من المستثمرين، فضلا أنها تتيح للمستثمرين مزيدا من الفرص لتنويع المخاطر، كما تؤدي الى توسيع زيادة عمق ونشاط سوق

---

[1] - بلال فراحي، فاطمة الزهراء سعيدي، آليات تنشيط وتطوير بورصة الجزائر(الأداء، المعوقات والحلول)،مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر،المجلد12،العدد03، 2021،ص675.

[2] - صورية شواحري، ناصر المهدي، دور سوق الأوراق المالية في جذب الادخار-واقع وآفاق بورصة الجزائر-،مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة،الجزائر،المجلد02،العدد17، 2017،ص211.

[3] - حساني بن عودة، واقع وآفاق السوق المالي في الجزائر-دراسة حالة بورصة الجزائر-،مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر،المجلد03،العدد01، 2022،ص96.

[4] - عادل زقرير، مرجع سبق ذكره،ص291.

الأوراق المالية وذلك من خلال زيادة عدد الشركات المدرجة والمتداول أسهمها في البورصة وزيادة رسملة السوق.

9- **الاشهار والاعلام:** يقتضي التعريف بالبورصة القيام بحملات اشهارية واسعة، باستعمال مختلف وسائل الاعلام للتعريف بمكانة وأهمية البورصة في الاقتصاد المعاصر، والدور الذي تقوم به في مجال توجيه الادخار وتمويل الاستثمارات المنتجة، كما يعتبر الاشهار عامل محفز للجمهور والمؤسسات المالية لرفع مستوى الادخار تخصيص جزء منه أوكله في الاستثمار في القيم المنقولة.[1]

أهم منطق للبورصة هو توفر إرادة سياسية حقيقية لبعث بورصة الجزائر لتكون رافد من روافد تمويل وتنشيط الاقتصاد الوطني ومساهم فعال في إنعاش الاقتصاد الوطني كوسيلة وأداة أساسية لدعم الاقتصاد خاصة في الوقت الراهن، وذلك من خلال التنازل عن جزء من أصول بعض المؤسسات العمومية، خاصة في قطاع البنوك والخدمات التي تؤدي دورا فاعلا في تنشيط البورصات في مختلف الدول(بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، شركة موبيليس، الخطوط الجوية..)لأن قوة أي بورصة بحجم الشركات المدرجة فيها.[2]

في إطار مواصلة وتعميق اصلاح السوق المالية تم إدراج القرض الشعبي الجزائري يوم26مارس2024 في بورصة الجزائر وستشهد هذه السنة أيضا إدراج بنك التنمية المحلية، ويكمن الهدف من وراء هذه العملية تحسين كفاءة إدارة القرض الشعبي الجزائري وتعزيز حوكمته، والاسهام في خلق مناخ ثقة للمستثمرين في السوق من خلال إدراج بنك يتمتع بسلامة مالية جيدة، وكذا تعزيز البورصة وإعادة إطلاق نشاطها، بهدف زيادة إسهامها في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد.[3]

---

[1] - رزيقة مخوخ، تحديات تطور بورصة الجزائر والحلول المدرجة للخروج بتفعيلها، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي،الجزائر،المجلد05،العدد02،ديسمبر2020،ص275.

[2] - سمير مجي الدين، معضلة البورصة في الجزائر بين مظاهر الجمود وآليات التفعيل، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر،المجلد05،العدد01،جوان2021،ص98.

[3] - وزارة المالية، وزير المالية يشرف على مراسم الادراج الرسمي للقرض الشعبي الجزائري في بورصة الجزائر، على الموقع الالكتروني: https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1733-2024-03-26-10-49-04،تاريخ الاطلاع:2024/04/26

خلاصة الفصل الثاني

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من عرض لأهم إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري وأهم التحديات التي يواجهها والتي كان لها أثرا بالغا حالت دون تقدمه وشكلت عائقا أمام تأثيره على الاقتصاد الوطني من خلال الدور الذي أصبح يشكله القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، وكذلك عرض للمنهجية القياسية المستخدمة في قياس أثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)، ورصد لأهم متطلبات تحديث القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي، يستخلص ما يلي:

- **بالنسبة للمبحث الأول:** عرف القطاع المصرفي في الجزائر تطورات كبيرة نتيجة للإصلاحات التي قامت بها الدولة في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض، سعيا منها لمواكبة التطورات العالمية خاصة الاقتصادية منها من اجل بناء اقتصاد قوي وقادر على مواجه التحديات ومسايرة الأحداث المتسارعة والتطورات التي يعرفها العالم خاصة في المجال المصرفي والمالي.
- **بالنسبة للمبحث الثاني:** يعتبر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)مميزا بسبب الخصائص التي يوفرها في النمذجة القياسية، وقد تم توضيح متطلبات استخدام هذا النموذج، والتي يأتي على رأسها اختبار استقرار السلاسل الزمنية حيث يجب التأكد من أنه لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية. ومن هذا المنطلق، تم اختيار خمس متغيرات حيث يمثل المتغير التابع حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بينما المتغيرات المستقلة كل من نسب الائتمان المقدم الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة المطلوبات السائلة الى الناتج المحلي الاجمالي، والانفاق الحكومي والانفتاح التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي. وهذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين نسبة الائتمان المقدم الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الخام والنمو الاقتصادي. وقد أشارت النتائج الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات بالإضافة الى:

  * الأثر الإيجابي للوغاريتم:

  - متغير نسبة المطلوبات السائلة الى الناتج المحلي الاجمالي؛
  - متغير نسبة الانفتاح التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي؛

  * الأثر السلبي للوغاريتم:

  - متغير نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي؛
  - متغير نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي؛

- **بالنسبة للمبحث الثالث:** تتطلب عملية تحديث وعصرنة القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر تكاتف وتظافر عدة متطلبات تشمل دور كل من الدولة، البنك المركزي، إرساء قواعد الحوكمة وتبني الشمول المالي

والتوسع في الصيرفة الإسلامية وتفعيل وتطوير بورصة الجزائر.

الخاتمة

1. خلاصة البحث:

يعتبر تحسين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة مستوى رفاهيتهم هدفا رئيسيا للسياسات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم، وذلك لا يتحقق إلا في إطار تحسن الأداء الاقتصادي والذي تعكسه زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق هذا الأخير ليس بالأمر السهل، حيث يتطلب ذلك توفر شروط وأساسيات تعمل على تحقيقه بشكل فعال يضمن الوصول الى الأهداف المسطرة في حدود الإمكانات المتوفرة والتي تنعكس على تباين درجات النمو بين الدول، ولعل من بين أهم العناصر الأساسية توفر نظام مصرفي متطور وحديث يساهم في تمويل القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأكثر كفاءة وربحية والتي تساهم في نمو الاقتصاد، وتأتي أهمية هذه الدراسة مع تزايد الدور المنوط بالقطاع الخاص بوصفه شريكا أساسيا للقطاع العام في تحقيق النمو الاقتصادي ذلك القطاع الذي يعتمد بدوره على ما تقدمه له البنوك من ائتمان لتحقيق هذا الغرض، ومن ثم فإن الحصول على النتائج المرجوة من هذا القطاع يعتمد بشكل أساسي على مدى فعالية الائتمان المصرفي الممنوح لهذا القطاع.

سعت هذه الدراسة الى محاولة نمذجة العلاقة بين نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك خلال الفترة (1980-2022) باستخدام منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). حيث تم اختيار خمس متغيرات حيث يمثل المتغير التابع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بينما تتمثل المتغيرات المستقلة في كل من الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي والانفتاح التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة الى المطلوبات السائلة الى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي. وقد تم التوصل الى عدة نتائج أبرزها الأثر السلبي للوغاريتم نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي، بالإضافة الى ذلك، تم عرض آليات عملية عصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، والتي تستدعي تكاتف عدة متطلبات تشمل دور كل من الدولة، البنك المركزي، إرساء الحوكمة المصرفية وتبني الشمول المالي، التوسع في الصيرفة الإسلامية وتطوير وتفعيل دور بورصة الجزائر.

2. اختبار فرضية البحث

وفقا لما تم التطرق إليه في الدراسة والتي ضمت جانبين، الأول نظري والثاني تطبيقي تم فيه دراسة أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 الى غاية سنة2022، يمكن اختبار فرضية الدراسة والتي تم طرحها في المقدمة كما يلي:

هناك أثر إيجابي وذو معنوية إحصائية لمؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر. فقد ثبت عدم صحتها حيث أن لوغاريتم الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي قد أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل و غير معنوي

إحصائيا(0.6246)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بنحو 1% الى انخفاض في الناتج المحلي الحقيقي للفرد بنسبة 1.55%.

3. نتائج البحث

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في شقها النظري نذكر:

- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمرآة العاكسة للوضعية السائدة للدولة ومدى استقرارها وتطورها، باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، فهناك اختلاف بين الاقتصاديين في المعيار المعتمد في حساب النمو الاقتصادي فمنهم من يعتمد مؤشر نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي، منهم من يعتمد مؤشر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما يرتبط النمو الاقتصادي بتراكم عوامل الإنتاج ممثلة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية بالإضافة الى الإدارة والتنظيم والتكنولوجيا، ويتأثر النمو الاقتصادي وفق أشهر النظريات بالعديد من العوامل أهمها كمية ونوعية الموارد الطبيعية والبشرية ، ومعدلات الاستثمار وكذا الانفاق الحكومي والانفتاح التجاري، بالإضافة الى تطور القطاع المالي وخاصة المصرفي في الدول النامية والذي يعتبر المصدر الرئيسي في تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة ذات القيمة المضافة.
- اهتم الاقتصاديون وتباينت آرائهم حول طبيعة ومسار العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي، فهناك تيار من الاقتصاديين أبرزهم Ross Livine،1997 حيث يقدم نموذج من خمسة وظائف التي من خلالها يؤثر التمويل على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ووجد ان كل وظيفة تساهم في تراكم رأس المال وعملية الابتكار التكنولوجي، والتي تغذي النمو الاقتصادي طويل الأجل بشكل مباشر. حيث يرى هذا التيار بأن هناك علاقة أحادية المسار تتجه من التمويل المصرفي الى النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تعبئة المدخرات وتقديمها لأصحاب العجز المالي لتمويل مشاريعهم الاستثمارية المنتجة، الشيء الذي يؤدي الى تصاعد أعمال القطاع الحقيقي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.
- يعتبر الائتمان المصرفي أهم الوظائف التي تقدمها البنوك، والتي من خلالها توفر لعملائها الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجاتهم وذلك من أجل ضمان استمرارية المشاريع والخدمات، حيث تكمن أهميته بالنسبة للبنك حيث يعتبر مصدرا رئيسيا لإيراداته ونشاطه، أما بالنسبة للعميل حيث يمكنه من الحصول على الأموال اللازمة لاحتياجاته وهو يعمل كذلك على تحفيز النشاط الاقتصادي. ويتم التحكم في نشاطه بواسطة السياسة الائتمانية وهي عبارة عن الإجراءات والاحكام التي تتخذها الإدارة العليا للبنك، وتقوم بوضع مجموعة من الشروط والقيود والمعايير والتي تحدد أنواع وهيئات منح وتقديم الائتمان المصرفي.
- يتطلب نمو القطاع الخاص توفر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار، وتتمثل في معدل نمو الناتج والقروض المصرفية، سعر الفائدة الحقيقي والضرائب وكذلك

الانفاق الحكومي. وللقطاع الخاص عدة مزايا أبرزها أنه يتميز بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام مما يؤدي الى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال الخدمات، وكذلك يتفوق بتجميع الادخار المحلي والاجنبي وتوجيهه الى المشاريع الأكثر ربحية الامر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في شقها التطبيقي نذكر:

- عملية اصلاح القطاع المصرفي وتحريره انعكس بشكل إيجابي على نمو الاقتصاد الجزائري في إطار مواكبة التغيرات العالمية خاصة في المجال المصرفي، حيث أصبحت البنوك أعمدة الاقتصاد الوطني في رفع إنتاجية العمل الاقتصادي.
- على الجزائر العمل أكثر لمواجهة التحديات التي تواجه المنظومة المصرفية والمتعلقة أساسيا بالصيرفة الحديثة التي تعرف تطورات متسارعة وبشكل يومي، كل هذا فرض على الجزائر ضغطا كبيرا لمسايرة هذه المتغيرات خاصة في مجال التقنيات التكنولوجية المصرفية الحديثة.
- تعتمد الجزائر على قطاع المحروقات كمحرك وحيد لإنعاش الاقتصاد الوطني، ما جعل مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية عرضة للتقلبات والتغيرات السعرية التي تحدث على مستوى هذا القطاع والخاضعة لمتغيرات خارجية، حيث أن الثراء في الجزائر هو ثراء ريعي ظاهري لا يعكس أي تطور اقتصادي أو تكنولوجي، فبالرغم من المساعي الحثيثة والإصلاحات التي قامت بها الدولة، غير أنها لم تحدث تغيرات جذرية في الهيكل الاقتصادي الوطني للخروج من حالة التخلف وبناء اقتصاد وطني متنوع للتخلص من دائرة التبعية لقطاع المحروقات.
- لوغاريتم نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. ويعكس ذلك تخلف القطاع المصرفي الجزائري ومشاركته المحدودة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية للقطاع الخاص. ويمكن أن يعزى ذلك الى احتكار البنوك العامة لأنشطة الإيداع والاقراض، وتفضيلها لتمويل القطاع العام، وخاصة قطاعي الطاقة والمياه. وقد أدى ذلك الى نوع من النزوح للقطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم.
- لوغاريتم نسبة المطلوبات السائلة الى الناتج المحلي الإجمالي كان له تأثير إيجابي ولكنه ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر، لعدة أسباب. أولا، يعاني الاقتصاد الجزائري من مشكلة التداول خارج البنوك، مما يحرمه من موارد مالية إضافية لتمويل الاستثمارات الإنتاجية. ثانيا، تشير قضية فائض السيولة الى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد المالية واحجام البنوك عن تقديم قروض لمشاريع مجدية اقتصاديا، مما يقلل من دورها في تحفيز النمو الاقتصادي.
- لوغاريتم الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي يشير الى أن النمو الاقتصادي تأثر سلبا بالإنفاق الحكومي، على المدى القصير والطويل، على الرغم من التوقعات السابقة. ويرجع ذلك الى التوسع الكبير في النفقات الحكومية، خاصة منذ عام2001، مما يعكس النهج الكينزي الذي اعتمدته الحكومة في الانفاق العام. وفقا لهذا النهج، يعد الانفاق الحكومي حافزا للاقتصاد

الوطني، وبالتالي فإن أي زيادة في الانفاق الحكومي تؤدي بالضرورة الى زيادة في النمو الاقتصادي، مما يساهم في خفض معدلات البطالة. ويتجسد ذلك في الاستثمارات في المشاريع الكبرى مثل النقل والإسكان والبنية التحتية والتعليم، فضلا عن زيادة أجور العمال والموظفين. ويرجع هذا النجاح جزئيا الى ارتفاع أسعار النفط.

- لوغاريتم الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات +الواردات الى الناتج المحلي) أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لأن التأثير الكبير لهذا المؤشر، مدعوما بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ساهم في زيادة الإيرادات النفطية، التي وجهت الحكومة جزءا منها نحو تمويل برامج الانتعاش الاقتصادي والفوائد الناتجة. على الرغم من هذه الفوائد، هناك تكاليف في حقيقة أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات البترولية، والتي شكلت حوالي97% من اجمالي الصادرات، وما نتج عن ذلك من عائدات النفط كمصدر لتمويل أنشطته، يجعل هذا الاقتصاد رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- تستدعي عملية عصرنة وتحديث القطاع المصرفي تكاتف عدة آليات ومتطلبات تشمل دور كل من الدولة، البنك المركزي، إرساء قواعد الحوكمة المصرفية وتبني الشمول المالي بالإضافة الى التوسع في الصيرفة الإسلامية وتفعيل وتطوير دور بورصة الجزائر.

4. توصيات البحث

- ضرورة تنويع الجزائر لاقتصادها ومصادر دخلها وتطويرها، كتطوير قطاع الزراعة بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة لكيلا يصبح رهينة للعوامل المناخية، بالإضافة الى تطوير القطاعات الأخرى خاصة التي لا تتأثر بالاضطرابات السياسية والاقتصادية والصحية العالمية.
- ينبغي إزالة كل العراقيل التي تحول دون قيام القطاع المصرفي الجزائري بدوره كعامل دافع للتنمية، ودعم مسار التطور المالي وتحفيز النمو الاقتصادي واستدامته.
- يجب تطوير القطاع المصرفي الجزائري وعصرنته لمواكبة التطورات العالمية في مجال الائتمان، بالإضافة الى تشجيع المستثمرين الحقيقيين على الاقتراض وذلك بتقديم تسهيلات على جميع المستويات، وتطبيق رقابة آنية وبعدية على المستفيدين.
- على السلطات المصرفية تفعيل دور الائتمان المصرفي بمختلف أنواعه في الاقتصاد من خلال توسيع دائرة المقرضين والمقترضين على حد سواء، ونشر الثقافة المصرفية بين مختلف أفراد المجتمع، وتشجيع الاعوان الاقتصاديين على الإيداع خصوصا صغار المدخرين، الذي من شأنه رفع السيولة للمصارف وقدرتها على منح الائتمان ومن ثم دعم النمو الاقتصادي.
- تعزيز بيئة الاقتصاد الكلي ومناخ الاستثمار من خلال تطوير التشريعات والقوانين، مع التركيز على حقوق الملكية والقضاء على الفساد الإداري لزيادة ثقة المستثمرين وتعزيز البنية التحتية الاقتصادية، وخاصة في القطاع المصرفي والنقل.

- التوسع في منح الائتمان الخاص للمشاريع الاستثمارية والمؤسسات المنتجة وعدم تركيز البنوك على تمويل القروض الاستهلاكية، وتفعيل سياسة تنمية وجذب الودائع.
- تكييف القطاع المصرفي مع الاحتياجات الحالية للقطاع الخاص وتطوير أدوات جديدة للتمويل لا سيما الإسلامية منها.
- تحديث وتطوير تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور.
- قيام البنوك المركزية بتشجيع البنوك التجارية على زيادة حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص بهدف تحديث الصناعة المصرفية وتفعيل دورها في النمو الاقتصادي.
- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال اشراكه في عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم خلق تنافسية اقتصادية كبيرة.
- توسيع وزيادة عملية خوصصة البنوك العمومية وفتح رأسمالها أمام الخواص وتسهيل اعتماد البنوك الأجنبية.
- ضرورة تطوير السوق المالي وتكريس ثقافة الاستثمار المالي، أين تصبح حركية موارد التمويل مرتفعة.
- تطوير البيئة المصرفية الإسلامية لجذب المدخرات وتقليل التداول النقدي خارج البنوك.
- تحديث وتطوير عملية الاستثمار في رأس المال البشري في البنوك من خلال التدريب وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور بما يتناسب مع متطلبات الخدمات المصرفية الشاملة والإدارة الفعالة للمخاطر.
- تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري لبناء موارد بشرية مؤهلة ومدربة على الوسائل التقنية، وخلق بيئة تنافسية تكافح هجرة الأدمغة.
- خلق بيئة مصرفية مناسبة وتطوير الحوكمة المؤسسية لبناء الثقة في القطاع المصرفي، بالإضافة الى زيادة الشفافية والافصاح.
- يهدف تعزيز الشمول المالي الى جعل الخدمات المالية في متناول الجميع، بما في ذلك الفئات المنخفضة الدخل والمناطق النائية من خلال تطوير البنية التحتية واستخدام التكنولوجيا المالية، وهذا يعزز النمو الاقتصادي ويساهم في التنمية المستدامة، ويوفر حلولا مالية مبتكرة ومنخفضة التكلفة لتلبية احتياجات الأشخاص غير المصرفيين والمناطق النائية.
- الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية والعربية الرائدة في مجال الصناعة المصرفية الحديثة.

5. آفاق البحث

بعد معالجة إشكالية هذه الدراسة والتي ترتكز على التعرف على أثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة1980 الى غاية سنة2022، ومن خلال مناقشة النتائج المتحصل عليها، ارتأينا اقتراح مجموعة من المواضيع تكون كمواصلة للبحث، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- آليات تحفيز القطاع الخاص في تمويل ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات: دراسة واقع القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (1990-2024).
- واقع التمويل المصرفي للقطاع الخاص بولاية الوادي- المحددات والصعوبات-.
- دور القروض الموجهة للقطاع الخاص في تفعيل الاستثمار - دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس وليبيا.
- تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL.

تم بحمد الله

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1- أحمد شعبان محمد علي، موسوعة البنوك والائتمان السياسة الائتمانية للبنوك(1)،دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2016.

2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك.ط6،ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2007.

3- تامر ريمون فهيم، ضمانات الائتمان المصرفي،ط1،دار النهضة العربية،القاهرة،2012.

4- حسن سمير عشيش، اتجاهات حديثة في التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجمع العربي،عمان،2019.

5- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية،مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية،2014.

6- سهيلة فريد النباتي،التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل،ط1،دار الراية،عمان،2015.

7- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،الجزائر،1992.

8- صلاح الدين حسن السيسى، قضايا مصرفية معاصرة،ط1،دار الفكر العربي،القاهرة،2004.

9- ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية: آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2001.

10- عادل أحد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة،الأسكندرية،2004.

11- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،2000.

12- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية.

13- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي،ط1،دار أيلة،عمان،الأردن،2008.

14- محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات،ط1،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2015.

15- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي ،الإسكندرية،2025.

16- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم، دار القاهرة،القاهرة،2001.

17- محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية ،الدار الجامعية،الإسكندرية،2003.

18- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والبنوك والنظرية النقدية،ط5،دار زهوان،عمان،2014.

19- وفاء رمضاني، حياة عثماني، العرض النقدي والنمو الاقتصادي مقاربة نظرية للدور الاقتصادي، دار المتنبي، المسيلة، الجزائر،2023.

II. الرسائل والاطروحات

20- العيد غربي، دراسة تحليلية لأثر تنمية وتفعيل القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(1999-2009)،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي،الجزائر،2011/2010.

21- بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006/2005.

22- جلال محرزي، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: تسيير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر،2006/2005.

23- حليمة عز الدين، أثر التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1971-2016)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،2018/2017.

24- حياة عثماني، انعكاس هيكلة القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة(1990-2019)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي ومصرفي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي،الجزائر،2022/2021.

25- دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة1980-2013- ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،الجزائر،2015/2014.

26- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2012)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،2014/2013.

27- عادل زقرير، أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1998-2012)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2015/2014.

28- عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة-تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح-،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

29- عبد القادر جيلالي بن فرج، آليات التمويل المصرفي ودوره في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة(1990-2019) باستخدام نموذجVECM،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي ومصرفي، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة،الجزائر،2023/2022.

30- عبد القادر قادة، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،2009/2008.

31- عبد الله بلهادية، أثر الوساطة المصرفية على النمو الاقتصادي المستديم-دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة1970-2006،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: نقود مالية وبنوك، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، جوان2009.

32- علي بطاهر، إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر،2006/2005.

33- محمد الأمين بلهوشات، أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة1980-2019،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي ومصرفي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،الجزائر،2023/2022.

34- منى فوزي رجب عواد، الائتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية، جامعة القدس المفتوحة،فلسطين،2020.

35- هوارية بن حليمة، واقع وآفاق المؤسسة المصرفية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: تسيير واقتصاد المؤسسة، قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدوت،تيارت،2007/2006.

III. المقالات والمؤتمرات والمحاضرات

36- أحلام فرج الله، مراد حمادي، دراسة واقع وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية2018-2020،مجلةالبشائرالاقتصادية،جامعةطاهري محمد، بشار، الجزائر، المجلد07، العدد01، أفريل2021.

37- الشيخ بن قايد، عبد الرؤوف عبادة، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات تطويرها، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،المجلد07،العدد01،جوان2022.

38- العباس بهناس، اخضر بن أحمد، القطاع المصرفي في ظل الأمر03-11المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور ،الجلفة،الجزائر،المجلد04،العدد02، 2013.

39- الغالي بن إبراهيم، متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة01الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، العدد12، جوان2017.

40- الهام إبراهيم هيبة، تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس،مصر،المجلد18،العدد01،أفريل2018.

41- الهام نايلي، زهية لموشي، إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري وأثرها على مواكبة البيئة المصرفية الدولية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي،البليدة2،الجزائر،المجلد09،العدد1، 2020.

42- أمال عياري،أبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية-دراسة حالة الجزائر-،ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر،بسكرة،06-07 ماي2012.

43- بلال فراحي، فاطمة الزهراء سعيدي، آليات تنشيط وتطوير بورصة الجزائر(الأداء، المعوقات والحلول)،مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي لتامنغست،الجزائر،المجلد12،العدد03، 2021.

44- بوخاري فاطنة، واقع تطبيق الصيرفة الالكترونية وآليات تفعيلها في البنوك الجزائرية دراسة حالة الجزائر(2002-2017)،مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،الجزائر،2020.

45- جنان احمد، توبين علي، واقع وتحديات تحرير الخدمات المصرفية في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية،الجزائر،المجلد18،العدد01، 2018.

46- حسان بن موسى، منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL-تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة2020/2000،مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس،المدية،المجلد11،العدد01، 2023.

47- حساني بن عودة، واقع وآفاق السوق المالي في الجزائر-دراسة حالة بورصة الجزائر-،مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت،الجزائر،المجلد03،العدد01، 2022.

48- حسن علي عثمان فطر، سفيان أبو البشر آدم سعد، استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان-دراسة قياسية إحصائية للمدة(1990-2020)،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث،فلسطين،المجلد09،العدد19، 2022.

49- حسني بعلي، تقييم دور البنوك التجارية في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة2014-2020،مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف،ميلة،الجزائرالمجلد06،العدد01،أفريل2022.

50- حكيم بن جروة، عبلة مخرمش، الحوكمة في المؤسسات المصرفية-محدداتها، معاييرها وتطبيقها-مع الإشارة لحالة الجزائر-،ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،25-26نوفمبر2013.

51- خالد عيجولي، محمد مريني، آليات تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد05،العدد02، سبتمبر2021.

52- رزيقة مخوخ، تحديات تطور بورصة الجزائر والحلول المدرجة للخروج بتفعيلها، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر لخضر، الوادي، الجزائر،المجلد05،العدد02،ديسمبر2020.

53- سعاد عون الله، بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي-بالإشارة الى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،المجلد14،العدد19، 2018.

54- سعد مقص، لعلا رمضاني، تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات التطبيقية، جامعة الجلفة،الجزائر،المجلد06،العدد01، 2020.

55- سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل القطاع المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،العدد02،جوان2015.

56- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد07، العدد07، 2010.

57- سمير معي الدين، معضلة البورصة في الجزائر بين مظاهر الجمود وآليات التفعيل، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر،المجلد05،العدد01،جوان2021.

58- صليحة عماري، القطاع المصرفي الجزائري، مطبوعة بيداغوجية موجهة السنة الثالثة، تخصص: اقتصاد نقدي ومصرفي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،جامعة08ماي1945،قالمة.2021/2020.

59- صندوق النقد العربي، تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية، الفصل العاشر.

60- صورية شواحري، ناصر المهدي، دور سوق الأوراق المالية في جذب الادخار-واقع وآفاق بورصة الجزائر-،مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر،المجلد02،العدد17، 2017.

61- عبد الرزاق محمد التلاوي، تأثير الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي في ليبيا للمدة1970-2022،مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، ليبيا،المجلد06،العدد03،أكتوبر2023.

62- عبد الرزاق مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية،الجزائر،العدد09، 2010.

63- عبد الرزاق مولاي لخضر، شعيب بونوة، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر، مخبر البحث(إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي-دفاترmecas-)،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،العدد04،ديسمبر2008.

64- عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والآفاق، إصدارات صندوق النقد العربي، العدد01، 2020.

65- عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان، مؤشرات قياس أداء القطاع المصرفي الجزائري، دفاترMECAS،جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،المجلد02،العدد01، 2006.

66- عبد المجيد صغير بيرم، عبد العزيز بوخرص، الائتمان المصرفي مفهوم واحد وصور متعددة حول أهمية مراجعة نص المادة68 من قانون النقد والقرض، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تسيمسلت،الجزائر،المجلد06،العدد02، 2021.

67- عبد الناصر براني، معاذ ميحي، واقع وآفاق القطاع المالي الإسلامي في الجزائر، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الموسوم بـ"القطاع المالي الإسلامي: آليات التطبيق وفرص النجاح"، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف،ميلة،02نوفمبر2021.

68- فريدة بناشنهو، قانون النقد والقرض، مطبوعة بيداغوجية موجهة للسنة الثالثة ،تخصص: اقتصاد نقدي ومصرفي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2023/2022.

69- كريمة حبيب، عادل زقرير، أثر الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر-تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعARDL خلال الفترة(1980-2017)-،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،المجلد12، العدد02، 2019.

70- كريمة رباط، عبد القادر بريش، أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتيVAR خلال الفترة(1990-2015)،مجلة التنظيم والعمل، جامعة بسكرة، الجزائر ،المجلد07،العدد01، 2018.

71- كريمة شايب باشا، فعالية الائتمان المصرفي في تطوير المشاريع الاستثمارية، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر،المجلد02،العدد01،جوان2018.

72- محمد الأمين بلهوشات، فوزي محيريق، علي قابوسة، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة(1980-2018) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف،المسيلة،الجزائر،المجلد13،العدد01، 2020.

73- محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة الى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،العدد09، 2009.

74- مفيدة الأحسن، كريم بيشاري، رفيق الأحسن، واقع الشمول المالي في الجزائر(واقع وتحديات)-دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من2011الى2021،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي،البليدة2،الجزائر،المجلد12،العدد02،ديسمبر2023.

75- مليكة زغيب، حياة نجار، القطاع المصرفي الجزائري: تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، الملتقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،يومي14و15ديسمبر2004.

76- ناظم عبد الله عبد المحمدي، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) للمدة1990-2015،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية،العراق،المجلد9،العدد17، 2017.

77- وسام شيلي، عبد المجيد قدي، تقييم الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة(2011-2020)،مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر،المجلد11،العدد01،مارس2023.

78- وفاء حمدوش، لمياء عماني، أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلفالجزائر،المجلد17،العدد25، 2021.

79- يوسف حوشين، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(Autoregressive Distributed (ARDL Lag model ودوره في تحليل وقياس العلاقات بين المتغيرات على المديين القصير والطويل، يوم دراسي حول: التحليل الكمي للمذكرات والأطروحات باستخدام البرمجيات الإحصائية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،يوم11أفريل2016.

IV. القوانين والأنظمة والأوامر الصادرة في الجريدة الرسمية

80- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم01-01مؤرخ في 4ذي الحجة1421 الموافق لـ27فبراير سنة2001،يعدل ويتمم القانون رقم90-10المؤرخ في19رمضان عام1410الموافق 14أبريل سنة1990والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية،العدد:14،الصادرة بتاريخ28فبراير2001.

81- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم03-11 المؤرخ في27جمادى الثانية عام1424الموافق لـ26غشت سنة2003،يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية،العدد52،الصادرة بتاريخ27غشت2003.

82- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم10-04 المؤرخ في16رمضان عام1431الموافق 26غشت سنة2010،يعدل ويتمم الأمر03-11المؤرخ في27جمادى الثانية عام1424الموافق 26غشت سنة2003والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية،العدد50،الصادرة بتاريخ01سبتمبر2010.

83- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم17-10 المؤرخ في20محرم عام1439الموافق11أكتوبر سنة2017،يتمم الأمر رقم03-11المؤرخ في27جمادى الثانية عام1424الموافق26غشت سنة2003والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية،العدد57،الصادرة بتاريخ12أكتوبر 2017،ص4.

84- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم23-09 مؤرخ في3ذي الحجة عام1444الموافق21يونيو سنة2023،يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية،العدد43،الصادرة بتاريخ27يونيو2023.

85- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2022.

86- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،التقرير السنوي2021.

87- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،التقرير السنوي2020.
88- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2019.
89- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،التقرير السنوي2018.
90- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،التقرير السنوي2017.
91- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2016.
92- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،التقرير السنوي2015.
93- الديوان الوطني للإحصائيات-حوصلة احصائية1962-2020.

V. المواقع الالكترونية

94- الديوان الوطني الإحصائيات www.ons.dz
95- بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org
96- بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz
97- مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر في اليوم الإعلامي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي بالمدرسة العليا التجارية-الجزائر،يوم04ماي2023،على الموقع الإلكتروني:
https://www.bank-of-algeria.dz/ar
98- وزارة المالية، وزير المالية يشرف على مراسم الادراج الرسمي للقرض الشعبي الجزائري في بورصة الجزائر، على الموقع الالكتروني:https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1733-2024-03-26-10-49-04

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Aam Slamet Rysydiana. Ihsanul Ikhwan .Bank credit and economic growth. Evidence From OIC countries. Accounting and sustainability2(2) Research . VOL2.NO2.Decembre2023.
2. Daniel Armeanu. Carmen Pascal. Dorina Poanta.cristian Andreea Doia. The credit Impact on the economic growth. The oretical and Applied economics. VOLXXII(2015).NO1(602).
3. Eyas Gaffar Abdelraheem Osman. The Impact of Private sector credit on Saudi Arabia economic growth(GDP):An econometrics Model using(ARDL) Approach to integration. American Internatioal Journal of social Science Research.Vol3.N05.septembre2014.
4. Ian Lienert. Were Does the Puplic Sector End and the Private SectoBegin?.IMF Working Paper.International Monetary Fund.Washington DC.United states.2009.
5. IZZeddien N. Anangeh(2016).Relationship between Bank credit and economic growth:Evidence from Jordan.Interational journal of financial Research.VOl07.NO02.2016.
6. Onipe adabenege Yahaya. Privete sector credit and Nigerian economic growth. The official journal of Nigerian Accounting Association .VOl17 . NO2. Decembre2015.
7. Ross Livine. Financial Development and Economic growth: Views and Agenda. journal of Economic Literature Research.VoL.XXXV(june1997).

8. International Monetary Fund. Middle East and Central Asia Dept .(2023a)Algeria:2022Article Ⅳ Consultation-Press Release; and Staff Reports. IMF Staff Country Reports 2023(068). A001. https://doi.org/10.5089/9798400233395.002.A001.
9. International Monetary Fund. Middle East and Central Asia Dept .(2023b)Algeria:Selected Issues. IMF Staff Country Reports 2023(069). A001. https://doi.org/10.5089/9798400233555.002.A001.

قائمة الملاحق

ملحق 1: بيانات الدراسة القياسية

السنوات	حصة الفرد من الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام	نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي	النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الخام)
1980	353206.4698	48.50830715	57.5624609	15.20000002	64.67692316
1981	352297.5354	52.57105497	57.02925765	15.09926827	65.46499364
1982	362685.8352	62.16137017	66.42100423	16.18497166	59.92293127
1983	369665.0852	65.06718023	70.99957219	16.21737328	53.74411736
1984	377385.102	66.49738339	72.76419946	16.03139025	53.17638369
1985	378274.9016	68.72982799	76.84860543	16.71815843	50.32612063
1986	367345.8916	69.31185043	75.79832764	18.99833042	36.02671057
1987	353893.6495	67.53259218	79.67130091	19.43157212	32.68458447
1988	340861.0755	68.14677827	83.82403083	20.11444846	38.11158728
1989	346615.7614	63.19371516	72.7963609	18.00141754	47.15331971
1990	340782.4678	56.14321672	61.77114041	16.06693062	48.38071368
1991	328759.0903	46.28916649	49.11130985	14.71876907	52.71758671
1992	326989.3679	7.254817644	51.94199481	16.01793562	49.18908424
1993	313030.4028	6.617753019	50.10145811	17.32418591	44.92281337
1994	303743.0593	6.489104896	45.31867225	17.87462315	48.58443779
1995	309295.5948	5.199387035	37.16944579	16.76378984	55.19100521
1996	316348.9943	5.364902709	33.00583648	15.7743188	53.70514788
1997	314496.9439	3.907416857	36.08143414	16.53837856	52.24391151
1998	325580.8287	4.563822482	42.37682235	17.79190852	45.09445056
1999	331333.408	5.388089302	42.20770317	16.78723475	50.92910934
2000	339134.9191	5.965639986	37.82972484	13.58394563	62.85834364
2001	344535.6312	8.014264515	56.84895321	14.77507462	58.70616423
2002	358954.999	12.19979248	62.72422623	15.48712261	61.13417145
2003	379623.7775	11.22232538	62.81907597	14.80339454	62.12477303
2004	390414.5592	10.99777897	59.26531253	13.77264736	65.70142185
2005	407847.5261	11.92915054	53.82770752	11.45042227	71.27860096
2006	408846.2376	12.11709798	57.28393915	11.23157708	70.73001244
2007	415920.7875	12.99010389	64.0936671	11.64349699	71.93812904
2008	418686.1682	12.7957995	62.98582227	13.20671398	76.68451817
2009	417813.8286	16.26580586	73.16087894	16.14528655	71.32433055
2010	424883.9492	15.20824099	69.05471601	17.22675624	69.86666126
2011	428983.9841	13.71592242	68.06159619	20.66808573	67.47430173
2012	435033.6306	14.02530668	67.95439819	20.31803441	65.4049792
2013	438505.0589	16.49789106	71.72973143	19.13577367	63.61082367
2014	446248.8006	18.35197806	79.30948123	19.53101872	62.41431601
2015	453596.9888	21.71173301	82.00065159	21.56034584	59.6951286
2016	458872.9912	22.8758054	78.88436914	20.88986154	55.92566788
2017	455829.8777	24.40295773	79.32874846	18.95041188	55.32140302
2018	452602.8279	24.90139579	81.57850526	17.25794984	58.0655601
2019	448797.0869	25.80757388	80.53913716	18.34323568	51.80973844
2020	418593.3048	29.54528267	96.01181239	18.79157218	45.33065612
2021	425709.658	25.8147408	90.93950539	17.42129506	53.19552703

السنوات	حصة الفرد من الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام	نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي	النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الخام)
2022	**432236.4819**	**21.10047856**	**82.90480896**	**15.4835168**	**59.04228424**

المصدر:

(2024/04/03)https://data.worldbank.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS?end=2022&locations=DZ&start=2012

ملحق2 : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الداخلة في الدراسة القياسية

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LGDPPCAP)

Null Hypothesis: D(LGDPPCAP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.890693	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDPPCAP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/24/24 Time: 05:20
Sample (adjusted): 1982 2022
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPPCAP(-1))	-0.553114	0.142164	-3.890693	0.0004

R-squared	0.274359	Mean dependent var	0.000434
Adjusted R-squared	0.274359	S.D. dependent var	0.027763
S.E. of regression	0.023650	Akaike info criterion	-4.626808
Sum squared resid	0.022373	Schwarz criterion	-4.585014
Log likelihood	95.84957	Hannan-Quinn criter.	-4.611589
Durbin-Watson stat	2.084522		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LPRVT)

Null Hypothesis: D(LPRVT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.279885	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPRVT,2)
Method: Least Squares
Date: 05/24/24 Time: 05:23
Sample (adjusted): 1982 2022
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPRVT(-1))	-0.825433	0.156335	-5.279885	0.0000

R-squared	0.410537	Mean dependent var	-0.006880
Adjusted R-squared	0.410537	S.D. dependent var	0.418261
S.E. of regression	0.321126	Akaike info criterion	0.590124
Sum squared resid	4.124888	Schwarz criterion	0.631919
Log likelihood	-11.09755	Hannan-Quinn criter.	0.605344
Durbin-Watson stat	2.016536		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LLL)

Null Hypothesis: D(LLL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.264524	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLL,2)
Method: Least Squares
Date: 05/24/24 Time: 05:24
Sample (adjusted): 1982 2022
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLL(-1))	-0.826477	0.156990	-5.264524	0.0000

R-squared	0.409178	Mean dependent var	-0.002029
Adjusted R-squared	0.409178	S.D. dependent var	0.148862
S.E. of regression	0.114423	Akaike info criterion	-1.473742
Sum squared resid	0.523705	Schwarz criterion	-1.431947
Log likelihood	31.21171	Hannan-Quinn criter.	-1.458523
Durbin-Watson stat	1.893622		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LGOV

Null Hypothesis: LGOV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.875251	0.0570
Test critical values:	1% level	-3.600987	
	5% level	-2.935001	
	10% level	-2.605836	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV)
Method: Least Squares
Date: 05/24/24 Time: 05:26
Sample (adjusted): 1982 2022
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV(-1)	-0.240986	0.083814	-2.875251	0.0066
D(LGOV(-1))	0.451190	0.147917	3.050301	0.0042
C	-0.433671	0.151187	-2.868442	0.0067

R-squared	0.265668	Mean dependent var	0.000613
Adjusted R-squared	0.227019	S.D. dependent var	0.092021
S.E. of regression	0.080905	Akaike info criterion	-2.120739
Sum squared resid	0.248731	Schwarz criterion	-1.995355
Log likelihood	46.47514	Hannan-Quinn criter.	-2.075081
F-statistic	6.873853	Durbin-Watson stat	1.842453
Prob(F-statistic)	0.002831		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LTO)

Null Hypothesis: D(LTO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.568913	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTO,2)
Method: Least Squares
Date: 05/24/24 Time: 05:27
Sample (adjusted): 1983 2022
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTO(-1))	-1.080567	0.194036	-5.568913	0.0000
D(LTO(-1),2)	0.377415	0.154870	2.436976	0.0196

R-squared	0.467290	Mean dependent var	0.004818
Adjusted R-squared	0.453271	S.D. dependent var	0.131329
S.E. of regression	0.097106	Akaike info criterion	-1.777320
Sum squared resid	0.358324	Schwarz criterion	-1.692876
Log likelihood	37.54640	Hannan-Quinn criter.	-1.746788
Durbin-Watson stat	1.958176		

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامجEviews13

ملحق3 : اختيار فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذجARDL

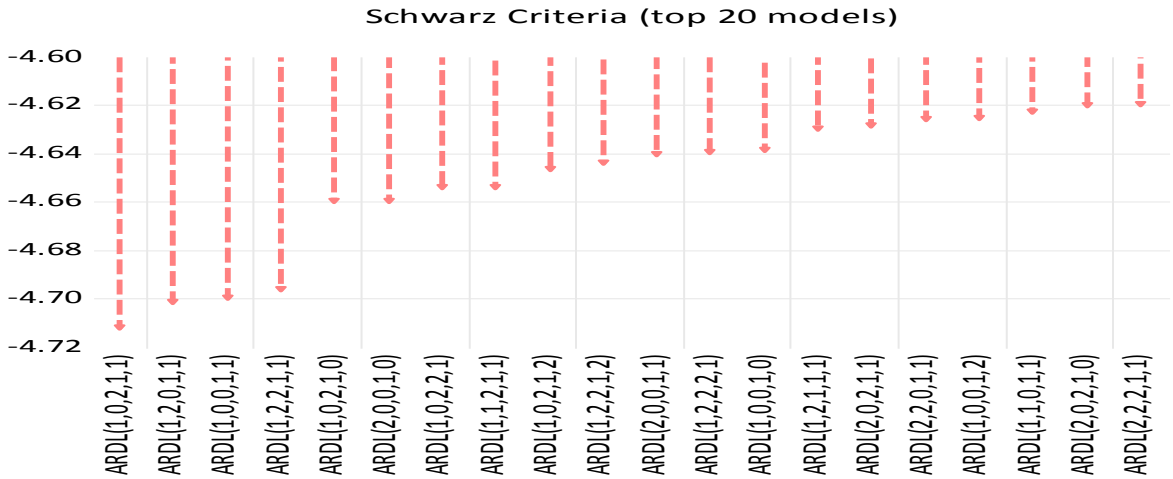

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامجEviews13

ملحق4 : تقدير نموذجARDL

Dependent Variable: LGDPPCAP
Method: ARDL
Date: 04/15/24 Time: 07:44
Sample: 1982 2022
Included observations: 41
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): LPRVT LLL LGOV LTO
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Number of models evaluated: 162
1).1.2.0.Selected model: ARDL (1
Newey-West fixed bandwidth = 4.0000).HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDPPCAP (-1)	0.80571	0.04331	18.60312	0.00000
LPRVT	-0.00301	0.00680	-0.44195	0.66159
LLL	0.06101	0.04186	1.45752	0.15503
LLL (-1)	0.05522	0.04825	1.14446	0.26119
LLL (-2)	-0.06895	0.02002	-3.44469	0.00166
LGOV	-0.11245	0.03997	-2.81318	0.00844
LGOV (-1)	0.15653	0.04126	3.79322	0.00065
LTO	0.06048	0.03666	1.64986	0.10907
LTO (-1)	0.09312	0.02983	3.12136	0.00388
C	2.68571	0.56289	4.77128	0.00004
R-squared	0.98716	Mean dependent var		12.84793
Adjusted R-squared	0.98343	S.D. dependent var		0.13033
S.E. of regression	0.01677	Akaike info criterion		-5.12968
Sum squared resid	0.00872	Schwarz criterion		-4.71174
Log likelihood	115.15850	Hannan-Quinn criter.		-4.97749
F-statistic	264.85800	Durbin-Watson stat		2.14455
Prob(F-statistic)	0.00000			

***Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.**

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامجEviews13

ملحق5 : نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.216666	29). Prob. F(2	0.8065
Obs*R-squared	0.603622	Prob. Chi-Square(2)	0.7395

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامجEviews13

ملحق6 : نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.221857	31).Prob. F(9	0.3176
Obs*R-squared	10.735728	Prob. Chi-Square(9)	0.2943
Scaled explained SS	9.153602	Prob. Chi-Square(9)	0.4232

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامجEviews13

ملحق7 : اختبار الحدود"Bounds Test" لنموذج ARDL

Null hypothesis: No levels relationship	
Number of cointegrating variables: 4	
Trend type: Rest. constant (Case 2)	
Sample size: 41	
Test Statistic	Value
F-statistic	8.039256

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامجEviews13

ملحق8 : حدود القيم الحرجة

	10%		**5%**		**1%**	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
40	2.427	3.395	2.893	4	3.967	5.455
45	2.402	3.345	2.85	3.905	3.892	5.173
Asymptotic	2.2	3.09	2.56	3.49	3.29	4.37
*** I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.**						

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامجEviews13